

مَجْمُوعُ فَنَائِي

شيخ الإسلام أحمد بن يحيى

طيب الله ثراه

جمع وترتيب الفقير إلى الله

بهر الرحمن بن محمد بن قاسم الوائلي البغدي الشبلي

رحم الله

وساعده ابنه محمد وفقه الله

المجلد الرابع والثلاثون

مَجْمُوعُ فَنَائِي







مجموع فتاوى
شيخ الاسلام احمد بن تيمية
قدس الله روحه

جمع وترتيب الفقير إلى الله
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي المنبأى
وساعده ابنه محمد وفقهما الله

المجلد الرابع والثلاثون

كتاب الظهار

الى

قتال اهل البغي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

(باب الظهار)

سئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية فدرس الله روجه

عن رجل قال لامرأته : أنت علي مثل أمي ، وأختي ؟

فأجاب : إن كان مقصوده أنت علي مثل أمي وأختي في الكرامة فلا شيء عليه . وإن كان مقصوده يشبهها بأمه وأخته في « باب النكاح » فهذا ظهار ، عليه ماعلى المظاهر ، فإذا أمسكها فلا يقربها حتى يكفر كفارة ظهار .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج ، وأراد الدخول الليلة الفلانية ؛ والا كانت عندي مثل أمي وأختي ، ولم تهياً له ذلك الوقت الذي طلبها فيه ؛ فهل يقع طلاق ؟

فأجاب : لا يقع عليه طلاق في المذاهب الاربعة ؛ لكن يكون مظاهراً
فاذا أراد الدخول فإنه يكفر قبل ذلك . الكفارة التي ذكرها الله في
« سورة المجادلة » فيعتق رقبة مؤمنة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ؛
فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل حنق من زوجته فقال : ان بقيت انكحك أنكح أي تحت
بستور الكعبة . هل يجوز أن يصالحها ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا نكحها فعليه كفارة الظهار : عتق رقبة مؤمنة
فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً ،
ولا يغسلها حتى يكفر .

وسئل رحمه الله

عن رجلين قال أحدهما لصاحبه : يا أخى ! لا تفعل هذه الأمور بين يدي
امرئتك ، قبيح عليك ، فقال : ما هي إلا مثل أي . فقال : لأي شيء
قلت ؟ ! سمعت أنها تحرم بهذا اللفظ ، ثم كرر على نفسه ، وقال : أي والله
هي عندي مثل أي : هل تحرم على الزوج بهذا اللفظ ؟

فأجاب : الحمد رب العالمين . إن أراد بقوله : إنها مثل أمي أنها تستر علي ولا تهتكني ولا تلومني ، كما تفعل الأم مع ولدها ؛ فانه يؤدب على هذا القول ، ولا تحرم عليه امرأته ؛ فان صر بن الخطاب رضى الله عنه سمع رجلا يقول لامرأته : يا أختي ! فادبه — وإن كان جاهلا لم يؤدب على ذلك ، وإن استحق العقوبة على ما فعله من المنكر — وقال أختك هي ؟ فلا ينبغي أن يحمل الانسان امرأته كأمه .

وإن أراد بها عندي مثل أمي . أى فى الامتناع عن وطئها ، والامتناع بها ، ونحو ذلك مما يحرم من الأم ، فهي مثل أمي التى ليست محلا للاستمتاع بها : فهذا « مظاهر » يجب عليه ما يجب على المظاهر ، فلا يحل له أن يطأها حتى يكفر « كفارة الظهار » فيعتق رقبة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فان لم يستطع فاعطام متين مسكينا . وإذا فعل ذلك حل له ذلك باتفاق المسلمين ؛ إلا ينوى أنها محرمة علي كأمي : فهذا يكون مظاهرا فى مذهب أبى حنيفة ، والشافعي ، وأحمد . وحكى فى مذهب مالك نزاع فى ذلك : هل يقع به الثلاث ؟ أم لا ؟

والصواب المقطوع به أنه لا يقع به طلاق ، ولا يحل له الوطء حتى يكفر باتفاقهم ، ولا يقع به الطلاق بذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل قال لامرأته بأن عنه ان رددت لك تكو في مثل أمي وأختي :
هل يجوز أن يردّها ؟ وما لذي يجب عليه ؟

فأجاب : في أحد قولي العلماء عليه كفارة ظهار ، وإذا ردها في الآخر
لا شيء . والأول أحوط .

وسئل رحمه الله

عن رجل قال في غيظه لزوجته : أنت علي حرام مثل أمي .

فأجاب : هذا مظاهر من امرأته ، داخل في قوله : (الذين يظاهرون
منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ؛ ان أمهاتهم الا اللاتي ولدنهم : وانهم
ليقولون منكرأ من القول وزوراً ، وان الله لمغو غفور . والذين يظاهرون
من نسائهم ثم يمودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ؛ ذلكم
توعظون به ، والله بما تعملون خير . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من
قبل أن يتماسا ، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا) فهذا اذا أراد امساك
زوجته ووطأها فانه لا يقربها حتى يكفر هذه الكفارة التي ذكرها الله .

وسئل رحمه الله

عن رجل قالت له زوجته : أنت علي حرام مثل أبي وأمي . وقال لها :
أنت علي حرام مثل أمي وأختي : فهل يجب عليه طلاق ؟

فأجاب : لا طلاق بذلك ؛ ولكن ان استمر على النكاح فعلى كل منهما
كفارة ظهار قبل أن يجتمعا ، وهي عتق رقبة ، فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين ؛ فان لم يستطع فإطعام ستين مسكينا .

باب ما يلحق من النسب

ومثل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج بنتا بكراً ، بالغا ، ودخل بها ؛ فوجدها بكراً ، ثم إنهما ولدت ولدا بعد مضي ستة أشهر ؛ ودخله بها ؛ فهل يلحق به الولد أم لا ؟ وأن الزوج حلف في الطلاق منها اب الولد ولده من صلبه ؛ فهل يقع به الطلاق أم لا ؟ والولد ابن سوي كامل الخلقة ، وعمر سنين .
أفتونا ماجورين ؟

فأجاب رضى الله عنه : الحمد لله . إذا ولدت لأكثر من ستة أشهر من حين دخل بها ولو بلحظة لحقه الولد باتفاق الأئمة - ومثل هذه القصة وقعت في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . واستدل الصحابة على امكان كون الولد لسته أشهر بقوله تعالى : (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) مع قوله : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) فإذا كان مدة الرضاع من الثلاثين حولين يكون الحمل ستة أشهر ؛ فجمع في الآية أقل الحمل وتعام الرضاع ولولم يستلحقه ، فكيف إذا استلحقه وأقر به ؟ بل لو استلحق مجهول النسب ؛ وقال : انه ابني لحقه باتفاق المسلمين ؛ إذا كان ذلك ممكنا ، ولم يدع أحدا انه ابنه : كان بارا في يمينه ؛ ولا حنت عليه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل اشترى جارية بكرا ، وياشرها ، وهي لا تخرج ولا تدخل ،
وهي حامل منه ، فأخرجها الى السوق ، وينكر ويخلف : أنه ما هو ولده ؟

فأجاب : إذا اعترف انه وطئها مثل أن يكون قد أقر بذلك فإن الولد
يلحقه ، ويجعل هذا الحمل منه اذا وضعت لمدة الامكان ، وليس له ان
يبيع الحمل ، ولا أمه ؛ لكن اذا ادعى الاستبراء في قبول قوله وتحليفه نزاع
بين العلماء . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج امرأة واقامت في صحبتة خمسة عشر يوما ، ثم طلقها الطلاق
البائن ، وتزوجت بعده بزواج آخر بعد اخبارها بانقضاء العدة من الأول ؛
ثم طلقها الزوج الثاني بعد مدة ست سنين ، وجاءت بابنة ، وادعت انها
من الزوج الأول ؛ فهل يصح دعواها . ويلزم الزوج الأول ، ولم يثبت انها
ولدت البنت ، وهذا الزوج والمرأة مقیمان ببلد واحد ، وليس لها مانع من
دعوى النساء ، ولا طالبته بنفقة ولا فرض ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يلحق هذا الولد الذي هو البنت بمجرد دعواها
والحالة هذه باتفاق الأئمة ؛ بل لو ادعت أنها ولدت في حال يلحق به نسبه اذا
ولدت وكانت مطلقة وانكر هو ان تكون ولدت لم تقبل في دعوى الولادة بلا
نزع ، حتى تقيم بذلك بينة . ويكفي امرأة واحدة عند ابى حنيفة وأحمد في
المشهور عنه ، وعند مالك وأحمد في الرواية الأخرى لا بد من امرأتين . واما
الشافعي فيحتاج عنده الى اربع نسوة . ويكفي عينه أنه لا يعلم أنها ولدت .

واما ان كانت الزوجية قائمة ففيها قولان في مذهب احمد « احدهما »
لا يقبل قولها ، كمذهب الشافعي . « والثاني » يقبل ، كمذهب مالك .
واما اذا انقضت عدتها ومضى لها اكثر الحمل . ثم ادعت وجود حمل من
الزوج الأول المطلق : فهذه لا يقبل قولها بلا نزع ، بل لو اخبرت بانقضاء
عدتها ثم أتت بولد لسته أشهر فصاعدا ولدون مدة الحمل : فهل يلحقه ؟ على
قولين مشهورين لأهل العلم . ومذهب ابى حنيفة وأحمد أنه يلحق ، وهذا
اختيار ابن سريج من اصحاب الشافعي ؛ لكن المشهور من مذهب الشافعي
ومالك أنه لا يلحقه .

وهذا النزاع اذا لم تزوج ، فاما اذا تزوجت بعد اخبارها بانقضاء عدتها ،
ثم أتت بولد لأكثر من ستة أشهر ؛ فان هذا لا يلحق نسبه بالأول قولا
واحدا . فاذا عرفت مذهب الأئمة في هذين الأصلين فكيف يلحقه نسبه

بدعواها بعد ست سنين . ولو قالت ولدت ذلك الزمن قبل ان يطلقني لم يقبل قولها ايضا ؛ بل القول قوله مع يمينه انها لم تلدها على فراشه

ولو قالت هي : وضعت هذا الحمل قبل ان أتزوج بالثاني ، وأنكر الزوج الأول ذلك : فالقول قوله ايضا أنها لم تضعها قبل تزوجها بالثاني ؛ لا سيما مع تأخر دعواها الى ان تزوجت الثاني ؛ فان هذا مما يدل على كذبها في دعواها ؛ لا سيما على أصل مالك في تأخر الدعوى الممكنة بغير عذر في هذه المسائل ونحوها .

وسئل رحمه الله تعالى

عن طلق امرأته ثلاثا ، وأفتاه مفت بأنه لم يقع الطلاق ، فقلده الزوج ووطيء زوجته بعد ذلك ، وأتت منه بولد : فقيل : إنه ولد زنا ؟

فأجاب : من قال ذلك فهو في غاية الجهل والضلالة ، والمشاقة لله ورسوله فان المسلمين متفقون على أن كل نكاح اعتقد الزوج انه نكاح سائغ اذا وطيء فيه فانه يلحقه فيه ولده ويتوارثان باتفاق المسلمين ، وان كان ذلك النكاح باطلا في نفس الأمر . باتفاق المسلمين ، سواء كان النكاح كافرا أو مسلما . واليهودي اذا تزوج بنت أخيه كان ولده منه يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين

وان كان ذلك النكاح باطلا باتفاق المسلمين ، ومن استحلّه كان كافرا يجب استنابته . وكذلك المسلم الجاهل لو تزوج امرأة في عدتها كما يفعل جهال الأعراب ووطأها يمتقدها زوجة كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين . ومثل هذا كثير .

فان « ثبوت النسب » لا يفتقر الى صحة النكاح في نفس الأمر ؛ بل الولد للفراش ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الولد للفراش وللماهر الحجر » فن طلق امرأته ثلاثا ووطأها يمتقد أنه لم يقع به الطلاق : اما لجهله . وإما لفتوى مفت غطىء قلده الزوج . وإما لنفي ذلك ، فإنه يلحقه النسب ، ويتوارثان بالاتفاق ؛ بل ولا تحسب العدة الا من حين ترك وطأها ؛ فإنه كان يطؤها يمتقد أنها زوجته ، فهي فراش له فلا تمتد منه حتى تترك الفراش .

ومن نكح امرأة « نكاحا فاسدا » متفقا على فساده ، أو مختلفا في فساده أو ملكها ملكا فاسدا متفقا على فساده ، أو مختلفا في فساده ، أو وطأها يمتقدها زوجته الحرة ، أو أمته المملوكة ؛ فإن ولده منها يلحقه نسبه ، ويتوارثان باتفاق المسلمين . والولد أيضا يكون حرا ؛ وان كانت الموطوءة مملوكة للنير في نفس الأمر ووطئت بدون اذن سيدها ؛ لكن لما كان الواطئ مغرورا بها زوج بها وقيل : هي حرة ، أو بيعت فاشتراها يمتقدها ملكا للبائع ؛ فانما وطئ من

يبتدعها زوجته الحرة ، أو أمته المملوكة : فوله منها حر ؛ لاعتقاده . وإن كان اعتقاده مخطئا ، وبهذا قضى الخلفاء الراشدون ، واتفق عليه أئمة المسلمين .

فهؤلاء الذين وطئوا وجاءهم أولاد لو كانوا قد وطئوا في نكاح فاسد متفق على فساد ، وكان الطلاق وقع بهم باتفاق المسلمين ، وهم وطئوا يعتقدون أن النكاح باق ؛ لافتاء من افتام ، أو لنير ذلك : كان نسب الأولاد بهم لاحقا ، ولم يكونوا أولاد زنا ؛ بل يتوارثون باتفاق المسلمين . هذا في الجمع على فساد فكيف في المختلف في فساد ؟ وإن كان القول الذي وطئ به قولا ضعيفا : كمن وطئ في نكاح المتعة أو نكاح المرأة نفسها بلاولى ولاشهود ؛ فإن هذا إذا وطئ فيه يبتدعه نكاحا لحقه فيه النسب ، فكيف بنكاح مختلف فيه ، وقد ظهرت حجة القول بصحته بالكتاب والسنة والقياس ، وظهر ضعف القول الذي يناقضه ، وعجز أهله عن نصرته بعد البحث التام ؛ لانتفاء الحجة الشرعية ؟

فمن قال إن هذا النكاح أو مثله يكون فيه الولد ولد زنا [لا] يتوارثان هو وأبوه الوطئ : بخالف لاجماع المسلمين . منسلخ من رتبة الدين ، فإن كان جاهلا عرف وبين له أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين وسائر أئمة الدين الحقوا أولاد أهل الجاهلية بأبائهم وإن كانت محرمة بالاجماع ؛ ولم يشترطوا في لحوق النسب أن يكون النكاح جائزا في شرع المسلمين . فإن أصر على مشاققة الرسول من

بعد ما تبين له الهدى ، واتبع غير سبيل المؤمنين؛ فانه يستتاب فان تاب والا قتل .
 فقد ظهر أن من انكر الفتيا بأنه لا يقع الطلاق وادعى الاجماع على وقوعه ،
 وقال ان الولد ولد زنا : هو المخالف لاجماع المسلمين ، مخالف لكتاب الله وسنة
 رسول الله رب العالمين ، وان المفتي بذلك او القاضى بذلك فعل ما لا يسوغ له باجماع
 المسلمين . وليس لأحد المنع من الفتيا بقوله ، ولا القضاء بذلك ، ولا الحكم بالمنع
 من ذلك باتفاق المسلمين ، والأحكام باطلة باجماع المسلمين . والحمد لله
 رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا . ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلى العظيم .

وسئل رحمه الله

عن رجل ادعت عليه مطلقة بعد ست سنين يئنت ، وبعد أن تزوجت بزواج
 آخر ، فألزمه بعض الحكم باليمين ، فقال الرجل : أحلف ان هذه ماهي بنتي .
 فقال الخاكم : ماتحلف الا انها ماهي بنتها ، فامتنع أن يحلف الا انها ماهي بنتي ،
 وكان معه إنسان فقال للخاكم : هذا مايحل له أن يحلف أنها ماهي بنت هذه
 المرأة ، فصر به الخاكم بالردة ، وأحرق به ، خلف الرجل ، فكتب عليه
 فرض البنت . فهل يصح هذا الفرض ؟

فأجاب : الحمد لله . عليه اليمين أنها لم تلدها في العدة ، أو أنها لم تلدها على فراشه ، أو أنها لم تلدها في بيته ؛ بحيث أمكن لحوق النسب به . فأما إذا تزوجت بغيره وأمكن أنها ولدتها من الثاني فليس عليه اليمين أنها لم تلدها . وإذا حلفت انها لم تلدها قبل نكاح الثاني آخرأ . وإذا إكره على الاقرار لم يصح إقراره .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ولا أصابها ، فولدت بعد شهرين : فهل يصح النكاح ؟ وهل يلزمه الصداق ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يلحق به الولد باتفاق المسلمين ، وكذلك لا يستقر عليه المهر باتفاق المسلمين ؛ لكن للعلماء في العقد « قولان » أحصمها أن العقد باطل ؛ كذهب مالك ، وأحمد ، وغيرهما . وحينئذ فيجب التفريق بينهما ، ولا مهر عليه ، ولا نصف مهر ، ولا متعة ؛ كسائر العقود الفاسدة إذا حصلت الفرقة فيها قبل الدخول : لكن ينبغي أن يفرق بينهما كما يرى فساد العقد لقطع النزاع . و « القول الثاني » أن العقد صحيح ؛ ثم لا يحمل له الوطؤ حتى تضع ؛ كقول أبي حنيفة . وقيل : يجوز له الوطؤ قبل الوضع ، كقول الشافعي .

فعلى هذين القولين إذا طلقها قبل الدخول فمليه نصف المهر ؛ لكن هذا النزاع إذا كانت حاملا من وطئ شبهة أو سيد أو زوج ؛ فإن النكاح باطل باتفاق المسلمين ، ولا مهر عليه إذا فارق قبل الدخول . وأما الحامل من الزنا فلا كلام في صحة نكاحها . والنزاع فيما إذا كان نكحها طائفا ، وأما إذا نكحها مكرها فالنكاح باطل في مذهب الشافعى وأحمد وغيرهما

باب العدد

وسئل رحمه الله

عن امرأة طلقها زوجها في الثامن والعشرين من ربيع الأول ، وان دم الحيض جاءها مرة ، ثم تزوجت بمذلك في الثالث والعشرين من جمادى الآخر من السنة ، وادعت أنها حاضت ثلاث حيض ، ولم تكن حاضت إلا مرة ، فلما علم الزوج الثاني طلقها واحدة ثانيا في العشر من شعبان من السنة ، ثم أرادت أن تزوج بالطلق الثاني ، وادعت أنها آيسة : فهل يقبل قولها وهل يجوز تزويجها ؟

فأجاب . الايس لا يثبت بقول المرأة ؛ لكن هذه إذا قالت إنه ارتفع لاندرى مافعه فانها تؤجل سنة ، فان لم تحض فيها زوجت . وإذا طعن في سن الايس فلا تحتاج الى تأجيل . وإن علم ان حيضها ارتفع بعرض أو رضاع كانت في عدة حتى يزول العارض .

فهذه المرأة كان عليها « عدتان » : عدة للأول ، وعدة من وطئ الثاني . ونكاحه فاسد لا يحتاج الى طلاق ، فاذا لم تحض إلا مرة واستمر انقطاع الدم

فإنها تعدد العدين بالشهور ستة أشهر بعد فراق الثاني إذا كانت آيسة . وإذا كانت مسترية كان سنة وثلاثة أشهر . وهذا على قول من يقول : ان العدين لا تتداخلان ؛ كالك ، والشافعي ، وأحمد . وعند أبي حنيفة تتداخل العدتان من رجلين ؛ لكن عنده الإياس حد بالسن وهذا الذي ذكرناه هو أحسن قولي الفقهاء وأسهلها ، وبه قضى عمر وغيره . وأما على القول الآخر فهذه المسترية تبقى في عدة حتى تطمن في سن الإياس ، فتبقى على قولهم عام خمسين أو ستين سنة لا تزوج . ولكن في هذا عسر وحرج في الدين ، وتضييع مصالح المسلمين .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج امرأة ولها عنده أربع سنين لم تحض ، وذكرت ان لها أربع سنين قبل زواجها لم تحض ، فحصل من زواجها الطلاق الثلاث ؛ فكيف يكون تزويجها بالزوج الآخر ؟ وكيف تكون المدة وعمرها خمسون سنة

فأجاب : الحمد لله . هذه تمتد عدة الإياسات « ثلاثة أشهر » في أظهر قولي العلماء ؛ فإنها قد عرفت أن حيضها قد انقطع ، وقد عرفت أنه قد انقطع انقطاعاً مستمراً ؛ بخلاف المسترية التي لا تدري ما رفع حيضها ؛ هل هو ارتفاع

أياس ؟ أو ارتقع لعارض ثم يعود : كالمرض ، والرضاع ؟ فهذه
« ثلاثة أنواع » .

فأرتقع لعارض : كالمرض ، والرضاع ؛ فإنها تنتظر زوال العارض
بلا ريب . ومتى ارتقع لا تدرى مآلها : فذهب مالك وأحمد في المنصوص
عنه ، وقول للشافعي : أنها تعتد عدة الآيسات بعد أن تمكث مدة الحمل ،
كما قضى بذلك عمر . ومذهب أبي حنيفة والشافعي في الجديد أنها تمكث حتى
تطعن في سن الإياس ، فتعتد عدة الآيسات . وفي هذا ضرر عظيم عليها ؛ فإنها
تمكث عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة لا تنزوج . ومثل هذا الحرج مرفوع
عن الأمة ؛ وإنما (اللائي يئسن من الحيض) فأنهن يعتدن ثلاثة أشهر بنص
القرآن ، وإجماع الأمة .

لكن العلماء مختلفون : هل للإياس من لا يكون الدم بعده إلا دم إياس ؟
وهل ذلك السن خمسون ، أو ستون ؟ أو فيه تفصيل ؟ ومتنازعون : هل يعلم
الإياس بدون السن ؟

وهذه المرأة قد طمنت في سن الإياس على أحد القولين ، وهو الخمسون ،
ولها مدة طويلة لم تحض ، وقد ذكرت أنها شربت ما يقطع الدم ، والدم يأتي
بدواء : فهذه لا ترجو عود الدم إليها ، فهي من الآيسات تعتد عدة الآيسات .
والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقب الولادة ، لما ثبت عنده ، من
تضررها بانقطاع نفقة زوجها ، وعدم تصرفه الشرعى عليها المدة التى يسوغ
فيها فسخ النكاح لثلاث . وبعد ثلاثة شهور من فسخ النكاح رغب فيها من
يتزوجها : فهل يجوز أن تعتد بالشهور ؛ إذا أكثر النساء لا يحضن مع الرضاعة
أو يستمر بها الضرر الى حيث ينقضى الرضاع ويمود اليها حيضها ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . بل تبقى في العدة حتى تحيض ثلاث حيض ، وإن
تأخر ذلك الى انقضاء مدة الرضاع ، وهذا باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم ،
وبذلك قضى عثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب بين المهاجرين والانصار ،
ولم يخالفهما أحد . فان احبت المرأة أن تسترضع لابنها من يرضعه لتحيض ،
أو تشرب ما تحيض به : فلها ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة كانت تحيض وهى بكر ، فلما تزوجت ولدت ستة أولاد ولم
تحض بعد ذلك ، ووقعت القرعة من زوجها وهى مرضع ، وأقامت عند أهلها

نصف سنة ولم تحض ، وجاء رجل يتزوجها غير الزوج الأول ، فحضر وعند قاض من القضاة ، فسألها عن الحيض ؟ فقالت : لى مدة سنتين ما حضت . فقال القاضى : ما يحل لك عندى زواج ، فزوجها حاكم آخر ولم يسألها عن الحيض ، فبلغ خبرها الى قاض آخر ، فاستحضر الزوج والزوجة ، فغضب الرجل مائة جلدة ، وقال : زينت ، وطلق عليه ، ولم يذكر الزوج الطلاق فهل يقع به طلاق ؟

فأجاب : إن كان قد ارتفع حيضها بمرض أو رضاع فإنها تبرص حتى يزول العارض وتحيض باتفاق العلماء ؛ وإن كان ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه فهذه فى اصح قولى العلماء على ما قال عمر : تمت سنة ، ثم تزوج ، وهو مذهب احمد المعروف فى مذهبه ، وقول للشافعى : وإن كانت « فى القسم الأول » فنكاحها باطل ، والذي فرق بينهما أصاب فى ذلك ، وأصاب فى تأديب من فعل ذلك . وإن كانت من « القسم الثانى » قد تزوجها حاكم لم يكن لغيره من الحكماء ان يفرق بينهما ، ولم يقع بها طلاق ، فإن فعل الحاكم لمثل ذلك يجوز فى أصح الوجهين .

وسئل رحمه الله تعالى

عن مريض استبطأت الحيض ، فتداوت لحيض الحيض ، فحاضت ثلاث حيض وكانت مطلقة : فهل تنقض عدتها ؟ أم لا .

فأجاب : نعم إذا آتى الحيض المعروف لذلك اعتدت به : كما أنها لو شربت دواء قطع الحيض أو باعديته : كان ذلك طهرآ . وكما لو جاءت أو تعبت ؛ أو أنت غير ذلك من الأسباب التي تسخن طبعها وتثير الدم فخاصت بذلك والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة شابت لم تبلغ سن الاياس ، وكانت عاداتها أن تحيض ، فشربت دواء ، فانقطع عنها الدم واستمر انقطاعه ؛ ثم طلقها زوجها وهى على هذه الحالة : فهل تكون عدتها من حين الطلاق بالشهور ، أو تتريص حتى تبلغ سن الاياسات ؟

فأجاب . الحمد لله رب العالمين . إن كانت تعلم أن الدم يأتى فيما بعد فعدتها ثلاثة أشهر . وإن كان يمكن أن يعود الدم ويمكن ان لا يعود فانها تتريص بعد سنة ثم تزوج ، كما قضى به عمر بن الخطاب فى المرأة يرتفع حيضها لا تدرى ما رفعه ؛ فانها تتريص سنة ، وهذا مذهب الجمهور : كما لك ، والشافعي . ومن قال : إنها تدخل فى سن الاياسات : فهذا قول ضئيف جدا ؛ مع ما فيه من الضرر الذى لا تأتى الشريعة بمثله ، أو تمنع من النكاح وقت حاجتها إليه ، ويؤذن لها فيه حين لا تحتاج اليه .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل مرض مرضاً متصلاً بموته ، وله زوجة ، فأمرها أن تخرج من داخل الدار إلى خارجها ، فتوقفت عن الخروج ، فقال لها : أنت طالق . فخرجت وحجبت وجهها عنه ، فطلبها فدخلت عليه محتجبة فسأها عن احتجاجها لما هو ؟ فأخبرته بما أوقع من الطلاق ؛ فانكر ، وقال : ما حلفت ، ولا طلقت ، ومات بعد أيام : فهل يلزمها الطلاق ؟ أم عدة الوفاة ؟

فأجاب : عليها عدة الوفاة مع عدة الطلاق ؛ ولها الميراث . هذا إن كان عقله حاضراً حين تكلم بالطلاق ؛ وإن كان عقله غائباً لم يلزمها إلا عدة الوفاة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج امرأة من مدة ثلاث سنين ، ورزق منها ولداً
له من العمر ستان ، وذكر أنها لما تزوجت لم تحض . الاحيضتين ،
وصدقها الزوج ، وكان قد طلقها ثانيا على هذا المقد المذكور :
فهل يجوز الطلاق على هذا المقد المفسوخ ؟

فأجاب : إن صدقها الزوج في كونها تزوجت قبل الحيضة الثالثة
فالنكاح باطل ، وعليه ان يفارقها . وعليها ان تكمل عدة الأول ، ثم تعتد
من وطئه الثاني . فان كانت حاضت الثالثة قبل ان يطأها الثاني فقد
انقضت عدة الأول ؛ ثم اذا فارقها الثاني اعتدت له ثلاث حيض ، ثم
تزوج من شاءت بنكاح جديد . وولده ولد حلال يلحقه نسبه ؛ وان
كان قد ولد بوطء في عقد فاسد لا يعلم فساد .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

« الممتدة عدة الوفاة » تربص أربعة اشهر وعشرا وتجنب الزينة والطيب في بدنها وثيابها ، ولا تزين ، ولا تطيب ، ولا تلبس ثياب الزينة ، وتلزم منزلها فلا تخرج بالنهار إلا لحاجة ، ولا بالليل الا لضرورة ، ويجوز لها ان تأكل كل ما أباحه الله : كالفاكهة واللحم : لحم الذكر والأنثى ، ولها أكل ذلك باتفاق علماء المسلمين ، وكذلك شرب ما يباح من الاشربة ويجوز لها أن تلبس ثياب القطن والكتان وغير ذلك مما أباحه الله ؛ وليس عليها أن تصنع ثيابا بيضاء أو غير بيض للمدة ؛ بل يجوز لها لبس المقفص ؛ لكن لا تلبس ما تزين به المرأة : مثل الأحمر ، والأصفر ، والأخضر الصافي ، والأزرق الصافي ، ونحو ذلك ولا تلبس الخلى مثل الاسورة ، والخلخل ، والقلايد ، ولا تحتضب بحناء ولا غيره ؛ ولا يحرم عليها عمل شغل من الاشغال المباحة : مثل التطريز ، والخياطة ، والنزل ، وغير ذلك مما تفعله النساء .

ويجوز لها سائر ما يباح لها في غير العدة : مثل كلام من تحتاج إلّا كلامه من الرجال إذا كانت مستترة ، وغير ذلك . وهذا الذي ذكرته هو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يفعلها نساء الصحابة إذا مات أزواجهن [ونساؤه صلى الله عليه وسلم] ولا يحل لهن أن يتزوجن بغيره ابتداءً في العدة ولا بعدها ؛ بخلاف غيرهن ، وعلى المسلمين احترامهن كما يحترم الرجل أمه ؛ لكن لا يجوز لنير محرم يخلو بواحدة منهن ، ولا يسافر بها . والله اعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة معتدة علة وفاة ؛ ولم تعتد في بيتها بسـل تخرج في ضرورتها الشرعية : فهل يجب عليها إعادة العدة ؟ وهل تأثم بذلك ؟

فأجاب العدة انقضت بمضى أربعة أشهر وعشرا من حين الموت ، ولا تقضى العدة . فإن كانت خرجت لأمر يحتاج إليه ولم تبت إلا في منزلها فلا شيء عليها . وإن كانت قد خرجت لنير حاجة وباتت في غير منزلها لنير حاجة ، أو باتت في غير ضرورة ، أو تركت الأحداد : فلتستغفر الله وتوب إليه من ذلك ؛ ولا إعادة عليها .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل توفي وقعدت زوجته في عدته أربعين يوما ؛ فما قدرت
تخالف مرسوم السلطان ؛ ثم سافرت وحضرت إلى القاهرة ، ولم تزين
لابطيب ؛ ولا غيره : فهل يجوز خطبتها ؛ أم لا ؟

فأجاب : العدة تنقضي بعد أربعة أشهر وعشرة أيام ؛ فإن كان
قد بقي من هذه شيء فلتسه في بيتها ، ولا تخرج ليلا ولا نهارا إلا لأمر
ضروي ؛ وتجنب الزينة ، والطيب في بدنها وثيابها . ولتأكل ما شاءت من
حلال ، وتشم الفاكة ، وتجتمع عن يجوز لها الاجتماع به في غير العدة ؛ لكن
إن خطبها إنسان لا تجيبه صريحا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة عزمت على الحج هي وزوجها ، فات زوجها في شعبان : فهل
يجوز لها أن تحج ؟

فأجاب : ليس لها أن تسافر في العدة عن الوفاة إلى الحج في مذهب
الأئمة الأربعة .

باب الاستبراء

سئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل اشترى جارية ؛ ثم بعد يومين أو ثلاثة وطئها قبل أن تحيض ،
ثم باعها بعد عشرة أيام : فهل يجوز للسيد الثاني أن يطأها قبل أن تحيض ؟

فأجاب : لم يكن يحل له وطؤها قبل أن يستبرئها باتفاق الأئمة ، كما
قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل
حتى تستبرأ بحيضة » وكذلك المشتري الثاني لا يجوز له وطؤها قبل أن تحيض
عنده باتفاق الأئمة ؛ بل لا يجوز في أحد قولي العلماء أن يبيها الواطئ حتى
يستبرئها . وهل عليه استبراء ، وعلى المشتري استبراء ؟ أو استبرأ آن ؟ أو
يكفيهما استبراء واحد ؟ على قولين . والله أعلم .

باب الرضاع

قال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

وأما « المحرمات بالرضاع » فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » وفي لفظ : « يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة » وهذا مما اتفق عليه علماء المسلمين ؛ لا أعلم فيه نزاعاً بين العلماء المعروفين .

فإذا ارتضع الطفل من امرأة خمس رضعات في الحولين قبل الفطام صار ولدها باتفاق الأئمة ، وصار الرجل الذي در اللبن بوطئه أباً لهذا المرتضع باتفاق الأئمة المشهورين ، وهذا يسمى « لبن الفحل » وقد ثبت ذلك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن عائشة كانت قد أرضعتها امرأة ، وكان لها زوج يقال له أبو القعيس فجاء أخوه يستأذن عليها ، فأبت أن تأذن له ، حتى سألت

النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها : « أئذني له فانه عمك » فقالت عائشة :
إنما أرضعتني المرأة ؛ ولم يرضعني الرجل ، فقال : « إنه عمك فليج عليك .
وقال : يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » .

وإذا صار الرجل والمرأة والبي المرتضع صار كل من أولادها أخوة
للمرضع ؛ سواء كانوا من الأب فقط أو من المرأة ، أو منها ، أو كانوا أولادا
لها من الرضاعة ؛ فإنهم يصيرون إخوة لهذا المرتضع من الرضاعة ؛
حتى لو كان لرجل امرأتان فارضعت هذه طفلا ، وهذه طفلة : كانا أخوين ؛
ولم يجز لأحدهما التزوج بالآخر باتفاق الأئمة الأربعة وجمهور علماء المسلمين .
وهذه « المسألة » سئل عنها ابن عباس فقال : اللقاح واحد . يعنى الرجل
الذى وطئ المرأة حتى در اللبن واحد .

ولافرق باتفاق المسلمين بين اولاد المرأة الذين رضعوا مع الطفل
وبين من ولد لها قبل الرضاعة ، وبعد الرضاعة : باتفاق المسلمين . وما يظنه
كثير من الجهال أنه إنما يحرم من رضع معه : هو ضلال على صاحبه
إن لم يرجع عنه ، فان أصر على استحلال ذلك استتيب كما يستتاب سائر
من اباح الاخوة من الرضاعة ، فان تاب والا قتل .

وإذا كان كذلك فجميع « أقارب المرأة أقارب للمرتضع من الرضاعة »
أولادها أخوته ، وأولاد أولادها أولاد أخوته ، وآبائها وإماتها

اجداده . واخوتها وأخواتها أخواله وخالاته : وكل هؤلاء حرام عليه

وأما « بنات أخواله وخالاته من الرضاع » فخلال كما يحصل ذلك من النسب ؛ وأقارب الرجل أقاربه من الرضاع : أولاد أخوته وأولادهم أولاد أخوته . واخوته أعمامه وعماته ، وهن حرام عليه . وحل له بنات عمه وبنات عماته . وأولاد المرتضع بمنزله ، كما أن أولاد المولود بمنزله فليس لأولاده من النسب ولا رضاع أن يتزوجوا أخوته ولا أخوة أبيه ، لا من نسب ولا رضاع ، لأنهم أعمامهم وعماتهم ، وأخوالهم وخالاتهم .

وأما أخوة المرتضع من نسب أو رضاع غير رضاع هذه المرضعة فهم إجاب منها ومن أقاربها ، فيجوز لأخوة هؤلاء أن يتزوجوا أولاد المرضعة ؛ كما إذا كان أخ للرجل من أبيه وأخت من أمه . وبالعكس : جاز أن يتزوج أحدهما الآخر ؛ وهو نفسه لا يتزوج واحداً منهما : فكذلك المرتضع هو نفسه لا يتزوج واحداً من أولاد مرضعه ؛ ولا واحداً من أولاد والديه ، فإن هؤلاء أخوته من الرضاع ؛ وهؤلاء أخوته من النسب . ويجوز لأخوته من الرضاع أن يتزوجوا أخوته من النسب ، كما يجوز لأخوته من أبيه أن يتزوجوا أخوته من أمه . وهذا كله متفق عليه بين العلماء .

ولكن بعض المتصمين للفتيا قد ينلظ في هذه المسائل ؛ للالتباس أمرها على المستفتين ، ولا ينكرون ما يسألون عنه بالأسماء والصفات المعتبرة في الشرع ، مثل أن يقول : اثنان تراضيا : هل يتزوج هذا بأخت هذا ؟ وهذا سؤال مجمل . فالمرتضع نفسه ليس له أن يتزوج من أخوات الآخر اللاتي هن من أمه التي أرضعت ؛ وإن كان له أخوات من غير تلك الأم فهن أجنبيات من المرتضع فلم يرتضع أن يتزوج منهن . وكذلك إذا قيل : طفل وطفلة تراضيا ، أو طفلان تراضيا : هل يحل أن يتزوج أحدهما بأخوة الآخر ، ويتزوج الأخوات من الجانبين بعضهم لبعض ؟ فجواب ذلك أن أخوة كل من التراضعين لهم أن يتزوجوا أخوات الآخر ؛ إذا لم يرتضع الخاطب من أم المخطوبة ، ولا المخطوبة من أم الخاطب . وهذا متفق عليه بين العلماء . وأما التراضعين فليس لأحدهما أن يتزوج شيئا من أولاد المرضعة ، فلا يتزوج هذا بأحد من أخوة الآخر من الأم التي أرضعته أو من الأب صاحب اللبن ، ويجوز أن يتزوج كل منهما من أخوة الآخر الذين ليسوا من أولاد أبيه من الرضاعة . فهذا جواب هذه الأقسام .

فإن الرضيع : إما أن يتزوج من إخوة المرتضع الآخر من تلك المرأة أو الرجل ، وإما أن يتزوج من إخوة المرتضع الآخر من النسب أو من رضاعة أخرى . وإخوة الرضيع إما أن يتزوجوا من هؤلاء ، وإما من هؤلاء وإما من هؤلاء . فأخوة الرضيع لهم أن يتزوجوا الجميع : أولاد المرضعة

وزوجها من نسب أو رضاع . ولأخوة هذا أن يتزوجوا بأخوة هذا ؛ بل لأب هذا من النسب أن يتزوج أخته من الرضاع . وأما أولاد المرضعة فلا يتزوج أحد منهن المرتضع ؛ ولا أولاده ؛ ولا يتزوج أحداً من أولاد أخوتها وأخواتها ؛ لا من نسب ؛ ولا من رضاع ، فإنه يكون : إما عما وإما خلا . وهذا كله متفق عليه بين العلماء .

« ثم الرضاع المحرم » فيه ثلاثة أقوال مشهورة هي ثلاث روايات عن أحمد

« أحدها » أنه يحرم كثيره وقليله . وهي مذهب مالك ، وأبي حنيفة ؛ لا إطلاق القرآن .

« والثاني » لا تحرم الرضعة والرضعتان ، ويحرم ما فوق ذلك . وهو مذهب طائفة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « لا تحرم الرضعة والرضعتان » وروى « المصة ، والمصتان » وروى « الاملاجة ؛ والاملاجان » فنفي التحريم عنهما وبقي الباقي على العموم والمفهوم .

« والثالث » أنه لا يحرم إلا خمس رضعات ، وهو مذهب الشافعي وظاهر مذهب أحمد ، لحديثين صحيحين . حديث عائشة : « إن مما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات ، ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك » ولأمره صلى الله عليه وسلم لأمرة أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة أن ترضع سالماً مولى أبي حذيفة بن عتبة ابن ربيعة خمس رضعات ؛ ليصير محرماً لها بذلك .

وعلى هذا فالرضعة في مذهب الشافعي واحد ليست هي الشبعة وهو أن يلتقم الثدي ثم يسيبه ثم يلتقمه ثم يسيبه حتى يشبع ، بل إذا أخذ الثدي ثم تركه باختياره فهي رضعة ، سواء شبع بها أو لم يشبع إلا برضعات ، فإذا التقمه بعد ذلك فوضع ثم تركه فرضة أخرى ، وإن تركه بغير اختياره ثم عاد فربما يفنيه نزاع .

وسئل رحمه الله تعالى

مالئى يحرم من الرضاع؟ وما لئى لا يحرم؟ وما دليل حديث عائشة رضى الله عنها « أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » . ولتبينوا جميع التحريم منه ؟ وهل للعلماء فيه اختلاف ؟ وإن كان لهم اختلاف فما هو الصواب والراجح فيه ؟ وهل حكم رضاع الصبي الكبير الذى دون البلوغ أو الذى يبلغ حكمه حكم الصغير الرضيع ؛ فإن بعض النسوة يرضعن أولادهن خمس سنين ؛ وأكثر ، وأقل ؟ وهل يقع تحريم بين المرأة والرجل المتزوجين برضاع بعض قراباتهم لبعض ؟ وينوه يانا شافيا ؟

الجواب: الحمد لله . حديث عائشة حديث صحيح متفق على صحته ؛ وهو متلقى بالقبول ؛ فإن الأئمة اتفقوا على العمل به ، ولفظه : « يحرم من الرضاع ما يحرم من

النسب » والثاني : « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » : وقد استثنى بعض الفقهاء المستأخرين من هذا العموم صورتين ، وبعضهم أكثر من ذلك وهذا خطأ ؛ فإنه لا يحتاج ان يستثنى من الحديث شيء . ونحن نبين ذلك فتقول .

إذا ارتضع الرضيع من المرأة خمس رضعات في الحولين صارت المرأة أمه وصار زوجها الذي جاء اللبن بوطئه أباه ، فصار ابنا لكل منهما من الرضاعة ، وحينئذ فيكون جميع أولاد المرأة من هذا الرجل ومن غيره وجميع أولاد الرجل منها ومن غيرها أخوة له ، سواء ولدوا قبل الرضاع أو بعده باتفاق الأئمة .

وإذا كان أولادها اخوته كان أولاد أولادها أولاد اخوته ، فلا يجوز للمرأة أن يتزوج أحدا من أولادها ، ولا أولاد أولادها ؛ فأنهم : إما اخوته وإما أولاد اخوته ، وذلك يحرم من الولادة . واخوة المرأة وأخواتها أخواله وخالاته من الرضاع ، وأبوها وأمها أجداده وجداته من الرضاع ، فلا يجوز له أن يتزوج أحدا من اخوتها . ولا من أخواتها واخوة الرجل أعمامه وعماته . وأبو الرجل وأمهاته أجداده وجداته ؛ فلا يتزوج بأعمامه وعماته ، ولا بأجداده وجداته ؛ لكن يتزوج بأولاد الأعمام والعمات ؛ فإن جميع أقارب الرجل حرام عليه ؛ أولاد الأعمام والعمات ، وأولاد الخال والخالات ، كما ذكر الله في قوله

(يأياها النبي انا أحللك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن ، وما ملكت
 عيئك مما أفاء الله عليك ، وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك ،
 وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك) فهو لاء « الأصناف الاربعة » هي المباحات
 من الأقارب ، فيحرم من الرضاعة . واذا كان المرتضع أبناً للمرأة وزوجها
 فالولادة أولاداً أولادهما ، ويحرم على أولادهما يحرم على الأولاد من النسب . فهذه
 الجهات الثلاث منها تنتشر حرمة الرضاع .

وأما اخوة المرتضع من النسب ؛ وأبوه من النسب وامه من النسب : فهم
 أجنب ابيه وامه واخوته من الرضاع ؛ ليس بين هؤلاء هؤلاء صلة ولا نسب ولا
 رضاع ؛ لأن الرجل يمكن أن يكون له أخ من أبيه وأخ من أمه ولا نسب
 بينهما ؛ بل يجوز لأخيه من ابيه أن يتجاوز أخاه من أمه ؛ فكيف إذا كان
 أخ من النسب واخت من الرضاع ؛ فانه يجوز لهذا أن يتزوج هذا ،
 ولهذا أن يتزوج بهذا .

وبهذا تزول الشبهة التي تعرض لبعض الناس فانه يجوز للمرتضع أن
 يتزوج أخوه من الرضاعة بأمه من النسب ، كما يتزوج بأخته من النسب .
 ويجوز لأخيه من النسب أن يتزوج أخته من الرضاعة ، وهذا لا نظير له
 في النسب ؛ فإن أخ الرجل من النسب لا يتزوج بأمه من النسب . واخته من
 الرضاع ليست بنت أبيه من النسب ، ولا ريبتها ، فلهذا جاز أن تتزوج به .

فيقول من لا يحقق : يحرم في النسب على أخي أن يتزوج أمي ، ولا يحرم مثل هذا في الرضاع . وهذا غلط منه ؛ فإن نظير المحرم من النسب أن تتزوج أخته أو أخوه من الرضاعة بابن هذا الأخ أو بأمه من الرضاعة ، كما لو ارتضع هو وآخر من امرأة والبن لفحل ؛ فإنه يحرم على اخته من الرضاعة أن تتزوج اخاه واخته من الرضاعة ؛ لكونها أخوين للارتضع ويحرم عليهما أن يتزوجا أباه و أمه من الرضاعة ؛ لكونهما ولديهما من الرضاعة ؛ لالكونهما أخوي ولديهما . فن تدبر هذا ونحوه زالت عنه الشبهة .

وأما « رضاع الكبير » فإنه لا يحرم في مذهب الأئمة الأربعة ؛ بل لا يحرم إلا رضاع الصغير ، كالذي رضع في الحولين . وفيمن رضع قريبا من الحولين نزاع بين الأئمة ؛ لكن مذهب الشافعي وأحمد أنه لا يحرم . فاما الرجل الكبير والمرأة الكبيرة فلا يحرم أحدهما على الآخر برضاع القرايب : مثل أن ترضع زوجته لأخيه من النسب ؛ فهنا لا تحرم عليه زوجته ؛ لما تقدم من أنه يجوز له أن يتزوج بالتي هي أخته من الرضاعة لأخيه من النسب ؛ اذ ليس بينه وبينها صلة نسب ولا رضاع ؛ وإنما حرمت على أخيه لأنها أمه من الرضاع ، وليست أم نفسه من الرضاع . وأم المرتضع من الرضاع لا تكون أما لأخوته من النسب ؛ لأنها إنما أرضعت الرضيع ولم ترضع غيره . نعم :

لو كان للرجل نسوة يطأهن وارضعت كل واحدة طفلا لم يجوز أن يتزوج أحدهما الآخر ؛ ولهذا لما سئل ابن عباس عن ذلك قال : اللقاح واحد . وهذا مذهب الأئمة الأربعة ؛ لحديث أبي القعيس الذي في الصحيحين عن عائشة وهو معروف .

وتحرم عليه أم أخيه من النسب ؛ لأنها أمه أو امرأة أبيه ، وكلاهما حرام عليه . وأما أم أخيه من الرضاعة فليست أمه ولا امرأة أبيه ؛ لأن زوجها صاحب اللبن ليس أباه لهذا ؛ لأم من النسب ، ولأم من الرضاعة .

فاذا قال القائل : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » وأم أخيه من النسب حرام ، فكذلك من الرضاع . قلنا : هذا تليس ، وتدليس ؛ فإن الله لم يقل : حرمت عليكم أمهات اخواتكم ؛ وإنما قال : (حرمت عليكم أمهاتكم) وقال تعالى : (ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء) فحرم على الرجل أمه ، ومنكوحة أبيه وإن لم تكن أمه . وهذه تحرم من الرضاعة ، فلا يتزوج أمه من الرضاعة . وأما منكوحة أبيه من الرضاع فالمشهور عند الأئمة أنها تحرم ؛ لكن فيها نزاع لكونها من المحرمات بالصهر ؛ لا بالنسب والولادة . وليس الكلام هنا في تحريمها ، فانه اذا قيل : تحرم منكوحة أبيه من الرضاعة وفيها بموم الحديث . وأما أم أخيه التي ليست أمًا ولا منكوحة أب ؛ فبهذه لا توجد في

النسب ، فلا يجوز أن يقال : تحرم من النسب فلا يحرم نظيرها من الرضاعة ، فتبقي أم الأم من النسب لأخيه من الرضاعة ، أو الأم من الرضاعة لأخيه من النسب : لانظير لها من الولادة ، فلا تحرم . وهذا متفق عليه بين المسلمين . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن طفل ارتضع من امرأة مع ولدها رضعة أو بعض رضعة ، ثم تزوجت برجل آخر فرزقت منه ابنة : فهل يحل للطفل المرتضع تزويج الابنة على هذه الصورة ، أم لا ؟ وما دليل مالك — رحمه الله — وأبي حنيفة في أن « المصاة الواحدة » أو « الرضعة الواحدة » تحرم ؛ مع ماورد من الأحاديث التي خرجها مسلم في صحيحه : منها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحرم المصاة ولا المصتان » ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجاتان » ومنها « ان رجلا من بني عامر بن صعصعة قال يا رسول الله ! هل تحرم الرضعة الواحدة ؟ قال : لا ، ومنها عن عائشة رضي الله عنها : أنها قالت : « كان فيما انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من نسخت بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن » وما حجتها مع هذه الأحاديث الصحيحة .

فاجاب : هذه المسألة فيها نزاع مشهور في مذهب الشافعي . واحد في المشهور عنه لا يحرم الا خمس رضعات ؛ لحديث عائشة المذكور ، وحديث سالم ، ولى أبي حذيفة لما « أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أبي حذيفة ابن عتبة بن أبي ربيعة أن ترضعه خمس رضعات » وهو في الصحيح أيضا ، فيكون مادون ذلك لم يحرم ، فيحتاج الى خمس رضعات .

وقيل يحرم الثلاث فصاعدا ، وهو قول « طائفة » منهم أبو ثور وغيره وهو رواية عن احمد . واحتجوا بما في الصحيح : « لا تحرم المصة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجتان . » قالوا : مفهومه ان الثلاث تحرم ، ولم يحتاج هؤلاء بحديث عائشة . قالوا : لأنه لم يثبت أنه قرآن إلا بالتواتر ، وليس هنا بمتواتر .

فقال لهم الأولون : معنا حديثان صحيحان مثبتان . أحدهما يتضمن شيئين حكما ، وكونه قرآنا . فثبت من الحكم يثبت بالأخبار الصحيحة . وأما ما فيه من كونه قرآنا فهذا لم تثبته ، ولم تصور أن ذلك قرآن ؛ إنما نسخ رسمه وبقي حكمه .

فقال أولئك : هذا تناقض ، وقراءة شاذة عند الشافعي ؛ فان عنده أن القراءة الشاذة لا يجوز الاستدلال بها ؛ لأنها لم تثبت بالتواتر ، كقراءة

ابن مسعود : (فصيham ثلاثة أيام متتابعات) . وأجابوا عن ذلك بجوابين :
« أحدهما » أن هذا فيه حديث آخر صحيح وأيضاً فلم يثبت أنه بقي قرآن
لكن بقي حكمه . و « الثاني » أن هذا الأصل لا يقول به أكثر العلماء ؛
بل مذهب أبي حنيفة ؛ بل ذكر ابن عبد البر إجماع العلماء على أن
القراءة الشاذة اذا صح النقل بها عن الصحابة فإنه يجوز الاستدلال بها
في الأحكام .

و « القول الثاني » في المسئلة أنه يحرم قليله وكثيره ، كما هو مذهب
أبي حنيفة ومالك ، وهى رواية ضعيفة عن أحمد . وهؤلاء احتجوا بظاهر
قوله : (وامهاتكم اللاتي ارضعنكم ، واخواتكم من الرضاعة) وقال اسم
« الرضاعة » في القرآن مطلق . واما الأحاديث ففهم من لم تبنيه . ومنهم
من اعتقد أنها ضعيفة . ومنهم من ظن أنها تخالف ظاهر القرآن ، واعتقد أنه
لا يجوز تخصيص عموم القرآن وتقييد مطلقه بأخبار الآحاد .

فقال « الأولون » : هذه اخبار صحيحة ثابتة عند اهل العلم بالحديث ،
وكونها لم تبلغ بمض السلف لا يوجب ذلك ترك العمل بها عند من يعلم صحتها .
وأما القرآن فإنه يحتمل ان يقال : فكما أنه قد علم بدليل آخر ان الرضاعة مقيدة
بسنة مخصوص ، فكذلك يعلم أنها مقيدة بقدر مخصوص . وهذا كما أنه علم
بالسنة مقدار التقدية في قوله : (ففدية من صيام او صدقة او نسك) وان كان
الخبر المروي خبراً واحداً ؛ بل كما ثبت بالسنة « أنه لا تنكح المرأة على عمتها

ولا تنكح المرأة على خالتها » وهو خبر واحد يظاهر القرآن ؛ واتفق الأمة على العمل به . وكذلك فسر بالسنة المتواترة وغير المتواترة بحمل قوله (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها) . وفسر بالسنة المتواترة أمور من العبادات والكفارات ، والحدود : ما هو مطلق من القرآن . فالسنة تفسر القرآن وتبينه ، وتدلل عليه وتبرر عنه .

والتقييد « بالحس » له اصول كثيرة في الشريعة ؛ فان الاسلام بني على خمس ، والصلوات المفروضة خمس ، وليس فيما دون خمس صدقة ، والأوقاص بين النصب خمس او عشر ، او خمس عشرة ، وانواع البر خمس ، كما قال تعالى : (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين) وقال في الكفر : (فمن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر) واولو العزم ؛ وأمثال ذلك بقدر الرضاع المحرم ليس بنزيب في اصول الشريعة .

والرضاع اذا حرم لكونه ينبت اللحم وينشز العظم فيصير نباته به كنباته من الأبوين ؛ وانما يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة ؛ ولهذا لم يحرم رضاع الكبير ؛ لأنه بمنزلة الطعام والشراب . والرضعة والرضعتان ليس لهما تأثير كما أنه قد يسقط اعتبارها كما يسقط اعتبار مادون نصاب السرقة حتى لا تقطع الأيدي بشيء من التافه ؛ واعتباره في نصاب الزكاة فلا يجب فيها شيء اذا كان أقل . ولا بد من حد فاصل . فهذا هو

التنبية على مأخذ الأئمة في هذه المسئلة . وبسط الكلام فيها يحتاج الى ورقة أكبر من هذه ؛ وهي من أشهر مسائل النزاع . والنزاع فيها من زمان الصحابة ، والصحابة رضى الله عنهم تنازعوا في هذه المسئلة والتابون بعدم .

وأما اذا شك : هل دخل اللبن في جوف الصبي ، أو لم يحصل ؟ فهنا لانحكم بالتحريم بلا ريب . وان علم أنه حصل في فمه ، فان حصول اللبن في الفم لا ينشر الحرمة باتفاق المسلمين .

وسئل رحمه الله تعالى

عن أختين ولهما بنات وبنين ، فاذا ارضع الأختان : هذه بنات هذه ، وهذه بنات هذه : فهل يحرم على البنين ، أم لا ؟

فأجاب : إذا أرضعت المرأة الطفلة خمس رضعات في الحولين صارت بنتا لها ، فصار جميع أولاد المرضة أخوة لهذه المرتضة : ذكورهم ؛ واناثهم من ولد قبل الرضاع ، ومن ولد بعده . فلا يجوز لأحد من أولاد المرضة ان يتزوج المرتضة ؛ بل يجوز لأخوة المرتضة أن يتزوجوا بأولاد المرضة الذين لم يرتضوا من أمهن . فالتحريم انما هو على المرتضة ؛ لا على

اخوتها الذين لم يرتضعوا . فيجوز أن يتزوج أخت أخته إذا كان هو لم يرتضع من أمها وهي لم ترضع من أمه . وأما هذه المرتضعة فلا تزوج واحداً من أولاد من أرضعتها . وهذا باتفاق الأئمة .

وأصل هذا أن المرتضعة تصير المرتضعة أمها ، فيحرم عليها أولادها ، وتصير اخوتها واخواتها وأخوالها وخالاتها ، ويصير الرجل الذي له اللبن أباً ، وأولاده من تلك المرأة وغيرها أخوتها ، واخوة الرجل أمهاتها وعماتها ، ويصير المرتضع وأولاده وأولاد أولاد المرتضعة ، والرجل الذي در اللبن بوطئه . وأما اخوة المرتضع واخواته وأبوه وأمّه من النسب فهم أجناب ؛ لا يحرم عليهم بهذا الرضاع شيء . وهذا كله باتفاق الأئمة الأربعة وإن كان لهم نزاع في غير ذلك .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل ارتضع مع رجل ، وجاء لأحدهما بنت : فهل للمرتضع أن يتزوج بالبنت ؟

فأجاب : إذا ارتضع الطفل من المرأة خمس رضعات في الحولين صار ابناً لها ، وصار جميع أولادها اخوته الذين ولدتهم قبل الرضاعة والذين ولدتهم بعد الرضاعة . والرضاعة يحرم فيها ما يحرم من الولادة ، بسنة رسول الله

صلى الله عليه وسلم واتفاق الأئمة ، فلا يجوز لأحد أن يتزوج بنت الآخر ، كما لا يجوز أن يتزوج بنت أخيه من النسب باتفاق الأئمة .

وسئل رحمه الله

عن رجل له بنات خالة أختان ، واحدة رضعت معه ، والأخرى لم ترضع معه : فهل يجوز له أن يتزوج التي لم ترضع معه ؟

فأجاب : إذا ارتضعت معها خمس رضعات في الحولين صار ابناً لها ؛ حرم عليه جميع بناتها من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده ؛ لأنهن اخواته باتفاق العلماء . ومتى ارتضعت المخطوبة من أم لم يحز لها أن تتزوج واحداً من بني المرضعة . وأما إذا كان الخاطب لم يرتضع من أم المخطوبة ، ولا هي رضعت من أمه ؛ فإنه يجوز أن يتزوج أحدهما بالآخر . باتفاق العلماء ، وإن كان اخوتها تراضعا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة استأجرت لبنتها مرضعة يوماً أو شهراً ، ومضت السنون . والمرضعة ولد قبلها : فهل يحل لهما الزواج ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا أرضعتها الذاية خمس رضعات في الحولين صارت بنتا لها ؛ فجميع أولاد المرضعة حرام على هذه المرضعة ؛ وإن ولد قبل الرضاع أو بعده . وهذا باتفاق المسلمين . ومن استحل ذلك فانه يستتاب ؛ فان تاب وإلا قتل ؛ ولكن إذا كان للمرضعة أخوات من النسب جازهن أن يتزوجن بأخواتها من الرضاع باتفاق المسلمين . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج امرأة بعد امرأة ، وقد ارتضع طفل من الأولى ، وللأب من الثانية بنت : فهل للمرتضع أن يتزوج هذه البنت ؟ وإذا تزوجها ودخل بها : فهل يفرق بينهما ؟ وهل في ذلك خلاف بين الأئمة .

فأجاب : إذا ارتضع الرضاع المحرم لم يحزله أن يتزوج هذه البنت في مذاهب الأئمة الأربعة بلا خلاف بينهم ؛ لأن اللبن للفحل ، وقد سئل ابن عباس عن رجل له امرأتان أرضعت أحدهما طفلا والأخرى طفلة : فهل يتزوج أحدهما الآخر ؟ فقال : لا . اللقاح واحد . والأصل في ذلك حديث عائشة المتفق عليه قالت . قالت استأذن علي أفلح أخو أبي القميس ، وكانت قد أرضعتني امرأة أبي القميس ، فقالت : لا آذن لك حتى استأذن رسول الله فسأله صلى الله عليه وسلم فقال : « انه عمك فليج عليك ، يحرم

من الرضاع ما يحرم من الولادة ، وإذا تزوجها ودخل بها فانه يفرق بينهما
بلا خلاف بين الأئمة . والله أعلم .

رِسْل رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى

عن رجل له قرينة لم يترضع هو وأبوها ؛ لكن لها اخوة صغار تراضعوا
فهل يحل له أن يتزوج بها ؟ وإن دخل بها ورزق منها ولدًا : فما حكمهم ؟ وما
قول العلماء فيهم ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا لم يترضع هو من أمها ولم ترضع هي من أمه ،
بل اخوته رضعوا من أمها ، واخوتها رضعوا من أمه : كانت حلالة له باتفاق
المسلمين ، بمنزلة اخت اخيه من ابيه ؛ فان الرضاع ينشر الحرمة إلى المرتضع
وذريته ، وإلى المرضعة وإلى زوجها الذي وطئها حتى صار لها ابن ، فتصير
المرضعة امراته ، وولدها قبل الرضاع وبمده اخو الرضيع ، ويصير الرجل
اباه ، وولده قبل الرضاع وبمده اخو الرضيع . فأما اخوة المرتضع من النسب
وابوه من النسب فهم اجانب من ابويه من الرضاعة واخوته من الرضاع .
وهذا كله متفق عليه بين المسلمين ؛ ان انتشار الحرمة إلى الرجل ؛ فان هذه
تسمى « مسألة الفحل » والذي ذكرناه هو مذهب الأئمة الأربعة ، وجمهور
الصحابه والتابعين . وكان بعض السلف يقول : لبن الفحل لا يحرم .
والنصوص الصحيحة : هي تقرر مذهب الجماعة .

وسئل رحمه الله

عن اختين اشقاء لأحدهما بنتان ، وللأخرى ذكر ، وقد ارتضعت واحدة من البنتين وهي الكبيرة مع الولد : فهل يجوز له أن يتزوج بالتي لم ترضع .

فأجاب : إذا ارتضعت الواحدة من أم الصبي ولم يرتضع هو من أمها جاز له أن يتزوج اختها : باتفاق المسلمين .

وسئل رحمه الله

عن امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخيها ، وغابت ، وجاءت ، فقالت : أرضعتم . فقالت : لا . وحلفت على ذلك ، ثم إن ولد أخيها كبر وكبرت بنتها الصغيرة وأختها ارتضعت مع أخيه الذي يريد أن يتزوج بها فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب : إذا كانت البنت لم ترضع من أم الخطاب ، ولا الخطاب ارتضع من أمها : جاز أن يتزوج أحدهما بالآخر ، وإن كان أخوها وأخواتها من أم الخطاب ؛ فإن هذا لا يؤثر بإجماع المسلمين ؛ بل الطفل إذا ارتضع

من امرأة صارت أمه وزوجها صاحب اللبن أباه ، وصار أولادهما اخوته
 واخواته . وأما اخوة المرتضع من النسب وأبوه من النسب وأمهم من النسب
 فهم أجناب يجوز لهم أن يتزوجوا اخواته ، كما يجوز من النسب أن تتزوج
 أخت الرجل من أمه باخيه من أبيه . وكل هذا متفق عليه بين المسلمين
 بلا نزاع فيه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة ذات بعل ، ولها لبن على غير ولد ولا حمل ، فارضعت طفلة
 لها دون الحولين خمس رضعات متفرقات ، وهذه المرضعة حصة الرضعة من
 النسب ، ثم أراد ابن بنت هذه المرضعة أن يتزوج ^{بها} الرضعة : فهل
 يحرم ذلك ؟

فأجاب : أما إذا وطئها زوج ، ثم بعد ذلك تاب لها لبن : فهذا اللبن
 ينشر الحرمة ، فإذا ارتضعت طفلة خمس رضعات صارت بنتها وابن بنتها ابن
 أختها ، وهي خالته ، سواء كان الارتضاع مع طفل أو لم يكن . وأما
 أختها من النسب التي لم ترضع فيحل له أن يتزوج بها . ولو قدر أن هذا اللبن
 تاب لامرأة لم تتزوج قط فهذا ينشر الحرمة في مذهب أبي حنيفة ، ومالك
 والشافعي ، وهي رواية عن أحمد . وظاهر مذهبه أنه لا ينشر الحرمة .
 والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل خطب قرييته ، فقال : والدعا هي رضعت معك ، ونهاه
عن التزويج بها ، فلما توفي أبوه تزوج بها ، وكان المدول شهدوا على والدتها
أنها أرضعته ، ثم بعد ذلك أنكرت ، وقالت : ما قلت هذا القول
إلا لغرض : فهل يحل تزويجها ؟

فأجاب . إن كانت الأم معروفة بالصدق وذكرت أنها أرضعته خمس
رضعات فإنه يقبل قولها في ذلك ، فيفريق بينهما إذا تزوجها في أصح قول العلماء
كما ثبت في صحيح البخاري « ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عقبة بن الحارث
أن يفارق امراته ، لما ذكرت الأمة السوداء أنها أرضعتهما » . وأما إذا شك
في صدقها ، أو في عدد الرضعات : فإنها تكون من الشبهات : فاجتنابها
أولى ، ولا يحكم بالتفريق بينهما إلا بحجة توجب ذلك . وإذا رجعت عن
الشهادة قبل التزويج لم تحرم الزوجة ؛ لكن إن عرف أنها كاذبة في رجوعها
وانها رجعت لأنه دخل عليها حتى كتمت الشهادة : لم يحل التزويج .
والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بامرأة ؛ وولد له منها أولاد عديدة ، فلما كان في
في هذه المدة حضر من نازع الزوجة ، وذكر لزوجها أن هذه الزوجة في
عصمتك شربت من لبن أملك ؟

فأجاب : إن كان هذا الرجل معروفا بالصدق ، وهو خير بما ذكر ،
وأخبر أنها رضعت من أم الزوج خمس رضعات في الحولين : رجع إلى قوله
في ذلك ؛ وإلا لم يجب الرجوع ؛ وإن كان قد عاين الرضاع . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل ارتضع من امرأة وهو طفل صغير على بنت لها ؛ ولها أخوات
أعز منهن : فهل يحرم منهن أحد ، أم لا ؟

فأجاب : إذا ارتضع من امرأة خمس رضعات في الحولين صار ابناً لتلك
المرأة ، لجميع الأولاد الذين ولدوا قبل الرضاع ؛ والذين ولدوا بعده : هم أخوة
لهذا المرتضع باتفاق المسلمين أيضا .

وسئل رحمه الله

عن اختين إحداهما لها ذكر ، والأخرى أنثى ، فارضعت أم الذكر الأنثى ، ولم ترضع أم أنثى الذكر ، ثم جاءت هذه بنات ، وهذه ذكور فهل يجوز أن يتزوج أخو المرتضع بالبنات التي ارتضعت لبن أخيه ، أم لا ؟ وكذلك هل يتزوج أولاد هذه بأولاد هذه بسوى المرضعين ؟

فأجاب : الحمد لله . الأنثى المرتضعة لا تتزوج أحداً من أولاد المرضعة ؛ لأن ولدها قبل الرضاعة ، ولا بعدها . وأما إخوة المرتضعة فيتزوجون من شاءوا من أولاد المرضعة . فيتزوج كل واحد لم يرضع بأولاد المرأة التي لم ترضعه ، ولم يتزوج بأحد من أولاد من أرضعته . وإذا رضع طفل من أم هذا ، أو طفلة من أولاد هذا : لم يحز لأحدهما أن يتزوج أولاد الأخرى ؛ ويجوز لأخوة كل من المتراضعين أن يتزوج بأخوة الآخر إذا لم يرضع واحد منها من أم الآخر ؛ والتحريم إنما يثبت في حق المرتضع خاصة ؛ دون من لم يرضع من أخوته ؛ لكن يحرم عليه جميع أولاد المرضعة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل رمد ففصل عينيه بلبن زرجته : فهل تحرم عليه . إذا حصل لبنا
في بطنه ؟ ورجل يحب زوجته فلبس منها ، فوضع من لبنا : فهل تحرم عليه ؟
فأجاب : الحمد لله . ما غسل عينيه بلبن امرأته يجوز ، ولا تحرم بذلك
عليه امرأته لوجهين .

« أحدهما » انه كبير . والكبير إذا ارتضع من امرأته أو من غير امرأته
لم تنشر بذلك حرمة الرضاع عند الأئمة الأربعة وجاهير العلماء ؛ كما دل على ذلك
الكتاب والسنة . وحديث عائشة في قصة سالم مولى أبي حذيفة مختص بعدم
بذلك ؛ لأجل أنهم تبنوه قبل تحريم التبني .

« الثاني » ان حصول اللبن في العين لا ينشر الحرمة ، ولأعلم في هذا
نزاعاً ؛ ولكن تنازع العلماء في السموط وهو ما إذا دخل في انفه ، بعد تنازعهم
في الوجور ، وهو ما يطرح فيه من غير رضاع ، واكثر العلماء على أن الوجور يحرم
وهو أشهر الروايتين عن أحمد . وكذلك يحرم السموط في إحدى الروايتين عنه
وهو مذهب أبي حنيفة ومالك . وللشافعي قولان .

والجواب عن المسألة الثانية ان ارتضاعه لا يحرم امرأته في مذهب
الأئمة الأربعة .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

إذا ارتضع الطفل من امرأة خمس رضعات قبل أن يتم له حولين فإنه يصير ولدها ؛ فيحرم عليه كل من ولدها قبل الرضاع وبعده ؛ ويصير زوجها الذي أحبلها در لبنها أباه ؛ فيحرم عليه جميع أولاد ذلك الرجل . فإذا ارضعت امرأته طفلا وطفلة كل واحد خمس رضعات لم يحز أن يتزوج أحدهما بالآخر ؛ بل هما أخوان . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن صبي أرضعته كرتين ، ثم حملت بعد ذلك بعشر سنين ؛ وجاءت بنت وصار الصبي شابا ؛ فهل له أن يتزوج بتلك البنت ، أم لا ؟

فاجاب اذا ارتضع منها خمس رضعات في حولين فقد صار ابنها ؛ ويحرم عليه كل ما ولدته المرأة ؛ سواء ولدته قبل الرضاع أو بعده ؛ باتفاق العلماء

و « الرضعة » أن يلتقم الثدي فبشرب منه ثم يدعه : فهذه رضعة . فإذا كان في كرة واحدة قد جرى له خمس مرات فهذه خمس رضعات ؛ وإن جرى ذلك خمس مرات في كرتين فهو أيضا خمس رضعات ، وليس المراد بالرضعة ما يشربه في نوبة واحدة في شربه ؛ فإنها قد ترضعه بالعدة ثم بالعشي ويكون في كل نوبة قد ارضعته رضعات كثيرة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن الصبي إذا رضع من غير أمه ؛ وكذلك الصبية إذا رضعت : ماذا يحرم عليه نكاحه بعد ذلك ؟ وما حد الرضعة المحرمة ؟ وهل للرضاعة بعد الفطام تأثير في التحريم ؟ وهل تبقى المرأة حرام على من تعدى سنين الرضاعة أم لا ؟

فأجاب : إذا ارتضع الطفل أو الطفلة من امرأة خمس رضعات في الحولين فقد صار ولدها من الرضاعة ؛ وصار الرجل الذي در اللبن بوطئه أباه من الرضاعة وأخوة المرأة أخواله وخالاته ، وأخوة الرجل أعمامه وعماته . وآبؤها أجداده وجداته ؛ وأولاده كل منهما أخوته وأخواته . وكل هؤلاء حرام عليه ، فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب . وكذلك أولاد هذا المرتضع يحرمون على أجداده وجداته ؛ وإخوته وأخواته ، وأعمامه وعماته ؛

وأحواله وخالاته . من الرضاعة . وهذا كله باتفاق المسلمين فيثبت حرمة الرضاع من جهة الأبوين ومن جهة الولد .

وأما أبو المرتضع من النسب وأمهاته وأخوته وأخواته من النسب : فكل هؤلاء أجانب من المرتضعة وأقاربها : باتفاق العلماء ، فيجوز لأخيه من النسب أن يتزوج أخته من الرضاعة ، ويجوز لجميع أخوة المرتضع أن يتزوجوا بمن شاؤا من بنات المرتضعة ، سواء في ذلك التي أرضعت مع الطفل وغيرها . ولا يجوز للمرتضع أن يتزوج أحداً من أولاد المرتضعة ؛ لا بن ولد قبل الرضاع ولا من ولد بعده باتفاق العلماء .

وكثير من الناس يغلط في هذا الموضوع فلا يميز بين أخوة المرتضع من النسب الذين هم أجانب من المرأة وبين أولاد المرتضعة الذين هم أخوته من الرضاع ، ويجعل الجميع نوعاً واحداً ؛ وليس كذلك ؛ بل يجوز لهؤلاء أن يتزوجوا من هؤلاء . وأما المرتضع فلا يتزوج أحداً من أولاد المرتضعة .

ولو تراضع طفلان فرضع هذا أم هذا ورضعت هذه أم هذا ولم يرضع أحداً من أخواتها من أم الآخر حرم على كل منهم أن يتزوج أولاد مرضعته ، سواء ولد قبل الرضاعة أو بعدها ، ولم يحرم على أخ واحد منهما من النسب أن يتزوج أخت الآخر من الرضاعة .

و « الرضاعة المحرمة بلارب » أن يرضع خمس رضعات ، فيأخذ الثدي فيشرب منه ثم يدعه ، ثم يأخذه فيشرب مرة ثم يدعه ، ولو كان ذلك في زمن واحد مثل غدائه وعشائه . وأما دون الخمس فلا يحرم في مذهب الشافعي . وقيل : يحرم القليل والكثير : كقول أبي حنيفة ومالك . وقيل لا يحرم الا ثلاث رضعات . والأقوال الثلاثة مروية عن أحمد ؛ لكن الأول اشتهر عنه لحديث عائشة الذي في الصحيحين « كان مما نزل في القرآن عشر رضعات يحرم من ، ثم نسخ ذلك بخمس رضعات . فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك » وفي المسند وغيره ايضا انه صلى الله عليه وسلم أمر امرأة ان ترضع شخصا خمس رضعات ؛ لتحرم عليه .

« والرضاع المحرم » ما كان في الحولين ؛ فان تمام الرضاع حولان كاملان ، كما قال تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) وما كان بعد تمام الرضاعة فليس من الرضاعة ؛ ولهذا كان جمهور العلماء والأئمة الأربعة وغيرهم على أن رضاع الكبير لا تأميره ، واحتجوا بما في الصحيحين عن عائشة قالت : دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي رجل ، فقال « من هذا يا عائشة ؟ » قلت : أخي من الرضاعة قال . « يا عائشة انظرن من اخوانكن ؟ إنما الرضاعة من المجاعة » وروى الترمذي عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحرم من الرضاعة الا ما فتى الأماء في الثدي وكان قبل الفطام » . ومعنى قوله في : « الثدي » أي وقته ، وهو الحولان ، كما جاء

في الحديث « ان ابني ابراهيم مات في الثدي » اى وهو فى زمن الرضاع .
وهذا لا يقتضى أنه لا رضاع بعد الحولين ولا بعد القطام وإن كان القطام قبل
تمام الحولين .

وقد ذهب طائفة من السلف والخلف الى ان ارضاع الكبير يحرم .
واحتجوا بما فى صحيح مسلم وغيره عن زينب بنت أم سلمة أن أم سلمة قالت
لعائشة : إنه يدخل عليك النلام الأيفع الذى ما أحب ان يدخل علي ! فقالت
عائشة : مالك فى رسول الله أسوة حسنة ؟ قالت : ان ارأه ابى حذيفة قالت
يا رسول الله ! إن سالما يدخل علي وهو رجل فى نفس أبى حذيفة منه شيء ؟
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ارضيه حتى يدخل عليك » وفى رواية
لمالك فى الموطأ قال : « ارضيه خمس رضعات » فكان بمنزلة ولده من الرضاعة .
وهذا الحديث أخذت به عائشة وأبى غيرهما من أزواج النبى صلى الله عليه وسلم
ان يأخذن به ؛ مع أن عائشة روت عنه قال : « الرضاعة من الجماعة » لكنها
رأت الفرق بين أن يقصد رضاعة أو تغذية . ففى كان المقصود الثانى لم يحرم إلا
ما كان قبل القطام . وهذا هو إرضاع عامة الناس . وأما الأول فيجوز ان احتيج
الى جملة ذا محرم . وقد يجوز للحاجة ما لا يجوز لنيرها . وهذا قول متوجه .

ولبن الآدميات طاهر عند جمهور العلماء ؛ ولكن شك بعض المتأخرين ،
فقال : هو نجس .

وتنازع العلماء في جواز يمه مفردا ؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره . قيل : يجوز يمه ، كذهب الشافعي . وقيل : لا يجوز ، كذهب أبي حنيفة . وقيل : يجوز يمع لبن الأمة دون لبن الحرة . والله أعلم .

مسئل رحم الله

عن امرأتين إحداهما ابن ، وللأخرى بنت ، فأرضعت أم البنت الابن صراراً ، ثم مات الابن ، ثم جاء بعده ابن آخر ولم يرضع بمارضع : فهل يجوز له أن يتزوج بالبنت المذكورة ؟ أم تحرم عليه لأجل رضاعة أخيه .

الجواب : إذا أراد أخو المرتضع من النسب أن يتزوج اولاد المرتضة جاز ذلك باتفاق الأئمة ، سوا كان المرتضع حياً أو ميتاً . والله أعلم .

مسئل رحم الله

عن رجل له بنت عم ؛ ووالد البنت المذكورة قد رضع بأم الرجل المذكور مع أحد اخواته ، وذكرت أم الرجل المذكورة : انه لما رضعها كان عمره اكثر من حولين : فهل للرجل المذكور انه يتزوج بنت عمه ؟

فأجاب : ان كان الرضاع بمد تمام الحولين لم يحرم شيئاً .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة أعطت لامرأة أخرى ولداً ؛ وهما في الحمام ، فلم تشعر المرأة
التي أخذت الولد إلا وئديها في فم الصبي ، فانتزعت ، منه في ساعته وما علمت
هل ارتضع أم لا : فهل يحرم على الصبي المذكور أن يتزوج من بنات المرأة
المذكورة ؛ أم لا ؟

فأجاب : لا يحرم على الصبي المذكور بذلك أن يتزوج واحدة من أولاد
هذه المرأة ، فانها ليست أمه ، ولا تحرم عليه بالشك عند أحد من الأئمة
الأربعة . والله أعلم .

باب النفقات والحضانة

قال شيخ الإسلام رحمه الله

في قوله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ؛ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، لا تكلف نفس الا وسعها) الى قوله : (واعلموا ان الله بما تعملون بصير) مع قوله : (وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن ، فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن) الى قوله : (سيجعل الله بعد عسر يسرا) وفي ذلك أنواع من الأحكام بعضها مجمع عليه ، وبعضها متنازع فيه . وإذا تدبرت كتاب الله تبين انه يفصل النزاع بين من يحسن الرد اليه ، وأن من لم يهتد الى ذلك ؛ فهو إما لعدم استطاعته ، فيعذر . أو لتفريطه فيلام .

وقوله تعالى : (حولين كاملين لمن أراد ان يتم الرضاعة) يدل على ان هذا تمام الرضاعة ، وما بعد ذلك فهو غذاء من الأغذية . وبهذا يستدل من يقول : الرضاع بعد الحولين بمنزلة رضاع الكبير . وقوله : (حولين كاملين) يدل على أن لفظ « الحولين » يقع على حول وبعض آخر . وهذا معروف في كلامهم ، يقال : لفلان عشرون عاما اذا أكل ذلك . قال الفراء والزجاج وغيرهما : لما جاز ان يقول : (حولين) ويريد أقل منهما كما قال تعالى : (فن تعجل في يومين) ومعلوم انه يتمجل

في يوم وبعض آخر ؛ وتقول : لم أر فلانا يومين . وانما تريد يوما
وبعض آخر . قال (كاملين) ليبن انه لا يجوز ان ينقص منها . وهذا
بمنزلة قوله تعالى : (تلك عشرة كاملة) فان لفظ « المشرة » يقع على تسعة
وبعض الماشر . فيقال : أقيمت عشرة أيام . وان لم يكملها . فقوله هناك
(كاملة) بمنزلة قوله هنا (كاملين) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه : قال « الخازن الأمين الذي يمطي ما أمر به كاملا موفورا طيبة به
نفسه أحد المتصدقين » فالكامل الذي لم ينقص منه شيء ؛ اذ الكمال ضد
النقصان . وأما « الموفر » فقد قال : أجرم موفراً . يقال : السوفر .
للزائد ؛ ويقال : لم يكلم . أى يجرح ، كما جاء في الحديث الذي رواه الامام
أحمد في « كتاب الزهد » عن وهب بن منبه : أن الله تعالى قال لموسى :
« وما ذاك لهن وهن علي ولكن ليستكملوا نصيبهم من كرامتي سالما موفراً ؛ لم
تكلمه الدنيا ولم تكلمه نطعة الهوى » وكان هذا تنوير الصفة ، وذلك نقصان القدر
وذكر « أبو الفرج » هل هو عام في جميع الوالدات ؟ أو يختص
بالمطلقات ؟ على قولين . والخصوص قول سعيد بن جبير ، ومجاهد ،
والضحاك ، والسدي ، ومقاتل ، في آخرين . والعموم قول ابى سليمان الدمشقي
والقاضي أبى يعلى في آخرين .

قال القاضي ، ولهذا نقول : لها ان تؤجر نفسها لرضاع ولدها ،
سواء كانت مع الزوج ، أو مطلقة .

« قلت » الآية حجة عليهم ؛ فانها أوجبت للرضعات رزقهن
وكسوتهن بالمعروف ؛ لازادة على ذلك . وهو يقول : تؤجر نفسها

باجرة غير النفقة . والآية لا تدل على هذا ؛ بل اذا كانت الآية عامة دلت على انها ترضع ولدها مع اتفاق الزوج عليها ، كما لو كانت حاملا فانه يشق عليها وتدخل نفقة الولد في نفقة الزوجية ؛ لأن الولد يتغذى بنفسه أمه . وكذلك في حال الرضاع فان نفقة الحمل هي نفقة المرتضع . وعلى هذا فلا منافاة بين القولين ؛ فالذين خصوه بالمطلقات أوجبوا نفقة جديدة بسبب الرضاع ، كما ذكر في « سورة الطلاق » وهذا يختص بالمطلقة

وقوله تعالى : (حولين كاملين) قد علم أن مبدأ الحول من حين الولادة والكمال الى نظير ذلك . فاذا كان من عاشر المحرم كان الكمال في عاشر المحرم في مثل تلك الساعة ؛ فان الحول المطلق هو اثنا عشر شهرا من الشهر الهلالي ، كما قال تعالى : (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله) وهكذا ما ذكره من المدة أربعة أشهر وعشرا ، أولها من حين الموت وآخرها اذا مضت عشر بعد نظيره ؛ فاذا كان في منتصف المحرم فآخرها خامس عشر المحرم ، وكذلك الأجل المسمى في البيوع وسائر ما يؤجل بالشرع وبالشرط .

وللفقهاء هنا قولان آخران ضيقان .

« أحدهما » قول من يقول : إذا كان في أثناء الشهر كان جميع الشهور بالعدد ، فيكون الحولان ثلثمائة وستين . وعلى هذا القول تزيد المدة اثني عشر يوما ، وهو غلط بين .

و « القول الثاني » قول من يقول : منها واحد بالعدد ، وسائرهما بالأهلة . وهذا أقرب ؛ لكن فيه غلط ؛ فانه على هذا اذا كان المبدأ حاشر المحرم وقد نقص المحرم كان تمامه تاسمه ، فيكون التكيل أحد عشر ، فيكون المتعنى حادى عشر المحرم ، وهو غلط أيضا .

وظاهر القرآن يدل على أن على الأم ارضاعه لأن قوله : (يرضعن) خبر فى معنى الأمر . وهى مسألة نزاع ؛ ولهذا تأولها من ذهب الى القول الآخر . قال القاضى أبو يعلى : وهذا الأمر انصرف الى الآباء ؛ لأن عليهم الاسترضاع ؛ لاعلى الولدات ؛ بدليل قوله : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) وقوله : (فأقرهن اجورهن) فلو كان متعنى على الوالدة لم يكن عليه الأجرة .

فيقال : بل القرآن دل على ان للابن على الأم الفعل ، وعلى الأب النفقة ولو لم يوجد غيرها تمين عليها ، وهى تستحق الأجرة ، والأجنبية تستحق الأجرة ولو لم يوجد غيرها .

وقوله تعالى : (لمن اراد ان يتم الرضاعة) دليل على أنه لا يجوز أن يريد اتمام الرضاع ويجوز القطام قبل ذلك اذا كان مصلحة ، وقد بين ذلك بقوله تعالى : (فان أرادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما) وذلك يدل على أنه لا يفصل الابرضى الأبوين ، فلو أراد أحدهما الاتمام والآخر الفصل قبل ذلك كان الأمر لمن أراد الاتمام ؛ لأنه قال تعالى : (والولدات

يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المولود له
 رزقهن وكسوتهن) وقوله تعالى : (يرضعن) صيغة خبر ، ومنتهى الأمر .
 والتقدير والوالدة مأمورة بارضاعه حولين كاملين إذا أريد إتمام الرضاعة ؛ فإذا
 أرادت الإتمام كانت مأمورة بذلك ، وكان على الأب رزقها وكسوتها ، وإن
 أراد الأب الإتمام كان له ذلك ؛ فإنه لم يسح الفصل الا بتراعيها جميعاً . يدل
 على ذلك قوله تعالى : (لمن أراد أن يتم الرضاعة) . ولفظة (من) إما إن
 يقال : هو عام يتناول هذا وهذا ويدخل فيه الذكر والأنثى ، فن أراد
 الإتمام أرضعن له . وإما أن يقال : قوله تعالى : (لمن أراد أن يتم الرضاعة
 إنما هو المولود له وهو المرضع له . فالأم تلده وترضع له ، كما قال تعالى :
 (فان أرضعن لكم) . والأم كالأجير مع المستأجر . فان أراد الأب الإتمام
 أرضعن له ، وإن أراد أن لا يتم [فله ذلك] وعلى هذا التقدير فمنطوق
 الآية أمرهن بارضاعه عند إرادة الأب ، ومفهومها أيضاً جواز الفصل بتراعيها .
 يبقى إذا أرادت الأم دون الأب مسكوتاً عنه ؛ لكن مفهوم قوله تعالى :
 (عن تراض) أنه لا يجوز ، كما ذكر ذلك مجاهد وغيره ؛ ولكن تناوله
 قوله تعالى : (فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) فإنها إذا أرضعت
 تمام الحول فله أرضعت ، وكفته بذلك مؤنة الطفل ، فلو لا رضاعها لاحتاج
 إلى أن يطعمه شيئاً آخر .

ففي هذه الآية بين أن على الأم الاتعام إذا أراد الأب ، وفي تلك بين أن
 أن على الأب الأجر إذا أبت المرأة . قال مجاهد : « التشاور » فسيادون
 الخولن : إلى أرادت أن تقطع وأبي فليس لها ، وإن أراد هو ولم ترد فليس
 له ذلك حتى يقع ذلك على تراض متها وتشاور . يقول : غير مسئين إلى
 أنفسهما ولا رضيعهما .

وقوله تعالى : (إذا سلمت ما آتيتكم بالمعروف) قال إذا أسلمت أيها الآباء
 إلى أمهات الأولاد أجر ما رضعن قبل امتناعهن : روي عن مجاهد والسدي .
 وقيل : إذا أسلمت إلى الظئر أجرها : بالمعروف : روي عن سعيد بن
 جبير ومقاتل . وقرأ ابن كثير : (أتيتم) بالقصر . وقوله تعالى : (وعلى
 المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) ولم يقل : وعلى الوالد كما قال
 (والوالدات) لأن المرأة هي التي تلده ، وأما الأب فلم يلده ؛ بل هو مولود له
 لكن إذا قرن بينهما قيل : (وبالوالدين إحسانا) فأما مع الأفراد فليس في
 القرآن تسميته والدآ . بل أبأ . وفيه بيان أن الولد ولد للأب ؛ لا للأم ؛ ولهذا
 كان عليه نفقته حملا وأجرة رضاعه . وهذا يوافق قوله تعالى : (يهب لمن يشاء
 إناثا ويهب لمن يشاء الذكور ، فجعله موهوبا للأب . وجعل بيته يته في قوله :
 (لا جناح عليكم أن تأكلوا من يوتكم) وإذا كان الأب هو المنفق عليه
 جنينا ورضيعا ، والمرأة وعاء : فالولد زرع للأب قال تعالى : (نسأؤكم
 حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) فالمرأة هي الأرض المزروعة ،
 والزرع فيها للأب ، وقد « نهى النبي صلى الله عليه وسلم » أن يستقي الرجل مائه

زرع غيره» يريد به النعي عن وطء الجاني ، فان ماء الواطئ يزيد في الحبل كما يزيد الماء في الزرع ، وفي الحديث الآخر الصحيح : « لقد همت أن العنة لعنة تدخل معه في قبره ، كيف يورثه وهو لا يحل له ، وكيف يستعبده وهو لا يحل له ؟ » وإذا كان الولد للأب وهو زرع كان هذا مطابقا لقوله صلى الله عليه وسلم « أنت ومالك لأبيك » وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه » فقد حصل الولد من كسبه ، كما دلت عليه هذه الآية ؛ فإن الزرع الذي في الأرض كسب المزرع له الذي بذره وسقيه وأعطى أجرة الأرض ؛ فإن الرجل أعطى المرأة مهرها ، وهو أجر الوطء ، كما قال تعالى : (ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتينكمهن أجورهن) وهو مطابق لقوله تعالى : (ما أغنى عنه ماله وما كسب) وقد فسر (ما كسب) بالولد . فالأم هي الحرث وهي الأرض التي فيها زرع ، والأب استأجرها بالمهر كما يستأجر الأرض ، وأتفق على الزرع باقائه لما كانت حاملا ، ثم أتفق على الرضخ ، كما يتفق المستأجر على الزرع والتمر إذا كان مستورا وإذا برز ؛ فالزرع هو الولد ، وهو من كسبه .

وهذا يدل على أن للأب أن يأخذ من ماله ما لا يضر به ؛ كما جاء به السنة ، وإن ماله للأب مباح ، وإن كان ملكا لابن فهو مباح للأب أن يملكه والابن لا يملكه ؛ فإذا مات ولم يملكه ورث عن الابن . وللأب أيضا أن يستخدم الولد ما لم يضر به . وفي هذا وجوب طاعة الأب على الابن إذا كان العمل مباحا لا يضر بالابن ؛ فإنه لو استخدم عبده في مصلية أو اعتدى عليه لم يحز فالابن أولى .

ونفع الابن له اذا لم يأخذه الأب ؛ بخلاف نفع المملوك فانه للمالكه ، كما أن
ماله لو مات للمالكه لا لوارثه .

ودل ما ذكره على أنه لا يجوز للرجل أن يظأ حاملا من غيره ، وانه اذا
وطئها كان كسقي الزرع يزيد فيه وينميه ويبقى له شركة في الولد ، فيحرم عليه
استعباد هذا الولد ، فلو ملك أمة حاملا من غيره ووطئها حرم استعباد هذا
الولد ؛ لأنه سقاء ؛ ولقوله صلى الله عليه وسلم : « كيف يستعبده وهو لا يحمل له » .
« وكيف يورثه » أى يحمله موروثا منه « وهو لا يطل له » . ومن ظن
أن المراد : كيف يحمله وارثا . فقد غلط ؛ لأن تلك المرأة كانت أمة
للواطئء ، والعبد لا يحمل وارثا ، انما يحمل موروثا . فأما اذا استبرئت
المرأة علم أنه لا زرع هناك . ولو كانت بكرأ أو عند من لا يطؤها ففيه
نزاع . والأظهر جواز الوطء ؛ لأنه لا زرع هناك ، وظهور براءة الرحم
هنا أقوى من براءتها من الاستبراء بحیضة ؛ فان الحامل قد يخرج منها
من الدم مثل دم الحيض ؛ وإن كان نادرا . وقد تنازع العلماء هل هو
حيض أولا ؟ فالاستبراء ليس دليلا قاطعا على براءة الرحم ؛ بل دليل
ظاهر . والبكارة وكونها كانت مملوكة لصبي أو امرأة أدل على البراءة .
وان كان البائع صادقا وأخبره أنه استبرأها حصل المقصود ، واستبراء الصغيرة
التي لم تحض والمجوز والآيسة في غاية البعد .

ولهذا اضطرب القائلون هل تستبرأ بشهر ؟ أو شهر ونصف ؟ أو شهرين ؟ أو ثلاثة أشهر ؟ وكلها أقوال ضعيفة . وابن عمر رضى الله عنها لم يكن يستبرىء البكر ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالاستبراء الا فى المسبيات ، كما قال فى سبأيا أوطاس : « لاتوطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حل حتى تستبرأ بحيضة » لم يأمر كل من ورث أمة أو اشتراها أن يستبرئها مع وجود ذلك فى زمنه ، فلم أنه أمر بالاستبراء عند الجهل بالحال ؛ لامكان ان تكون حاملا . وكذلك من ملكت وكان سيدها يطؤها ولم يستبرئها ؛ لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر مثل هذا ؛ اذ لم يكن المسلمون يفعلون مثل هذا ؛ لا يرضى لنفسه أحد ان يبيع أمة الحامل منه ؛ بل لا يبيعها اذا وطئها حتى يستبرئها ، فلا يحتاج المشتري الى استبراء ثان .

ولهذا لم يته عن وطء الجبالى من [السادات] اذا ملكت يبيع أو هبة ؛ لأن هذا لم يكن يقع ؛ بل هذه دخلت فى نهيه صلى الله عليه وسلم « أن يسقى الرجل ماءه زرع غيره » .

وقوله تعالى : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وقال تعالى فى تلك الآية : (فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) يدل على أن هذا الأجر هو رزقهن وكسوتهن بالمعروف اذا لم يكن بينهما مسمى

ترجمان اليه . « وأجرة المثل » إنما تقدر بالمسنى اذا كان هنالك مسمى يرجعان اليه ، كما في البيع والاجارة لما كان السلعة هي أو مثلها . بمن . مسمى وجب ممن المثل اذا أخذت بنير اختياره ، وكما قال : النبي صلى الله عليه وسلم : « من أعتق شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق العبد » فهناك أقيم العبد ؛ لأنه ومثله يباع في السوق ، فتعرف القيمة التي هي السعر في ذلك الوقت . وكذلك الأجير والصانع كما نهي النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لمي « أن يمطي الجازر من البدن شيئا » وقال : « نحن نعطيهم من عندنا » فإن الذبح وقسمة اللحم على المهدي ؛ فعليه أجرة الجازر الذي فعل ذلك ، وهو يستحق نظير ما يستحقه مثله اذا عمل ذلك ؛ لأن الجزارة معروفة ، ولها عادة معروفة . وكذلك سائر الصناعات : كالخياكة ، والخياطة ، والبناء . وقد كان من الناس من يخطط بالأجرة على عهده فيستحق هذا الخياط ما يستحقه نظراؤه ، وكذلك أجير الخدمة يستحق ما يستحقه نظيره ؛ لأن ذلك عادة معروفة عند الناس .

وأما « الأم المرضعة » فهي نظير سائر الأمهات المرضعات بعد الطلاق وليس لمن عادة مقدرة إلا اعتبار حال الرضاع بما ذكر ، وهي إذا كانت حاملا منه وهي مطلقة استحققت نفقتها وكسوتها بالمعروف ، وهي في الحقيقة نفقة على الحمل . وهذا أظهر قولي العلماء ، كما قال تعالى : (وإن كن أولات حمل فأتفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن) .

والعلماء هنا ثلاثة أقوال :

« أحدها » ان هذه النفقة نفقة زوجة معتدة ، ولا فرق بين أن تكون حاملا أو حائلا . وهذا قول من يوجب النفقة للبان كما يوجبها للرجية ، كقول طائفة من السلف والخلف ، وهو مذهب أبي حنيفة وغيره ؛ ويرى عن عمر وابن مسعود ؛ ولكن على هذا القول ليس لكونها حاملا تأثير ، فانهم يتفقون عليها حتى تنقضي العدة ؛ سواء كانت حاملا أو حائلا .

« القول الثاني » انه ينفق عليها نفقة زوجة ؛ لأجل الحمل ؛ كأحد قولي الشافعي ، وإحدى الروايتين عن أحمد . وهذا قول متناقض ؛ فانه ان كان نفقة زوجة فقد وجب لكونها زوجة ؛ لأجل الولد . وان كان لأجل الولد فنفقة الولد تجب مع غير الزوجة ، كما يجب عليه أن ينفق على سريته الحامل إذا اعتقها . وهؤلاء يقولون : هل وجبت النفقة للحمل ؟ أولاها من أجل الحمل ؟ على قولين . فان أرادوا لها من أجل الحمل . أي لهذه الحامل من أجل حملها فلا فرق . وإن أرادوا — وهو مرادهم — انه يجب لها نفقة زوجة من أجل الحمل : فهذا تناقض ، فان نفقة الزوجة تجب وإن لم يكن حمل . ونفقة الحمل تجب وإن لم تكن زوجة .

و « القول الثالث » وهو الصحيح : أن النفقة تجب للحمل ؛ ولها من أجل الحمل ؛ لكونها حاملا بولده ؛ فهي نفقة عليه ؛ لكونه أباه ،

لأعليها لكونها زوجة . وهذا قول مالك ، وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد ؛ والقرآن يدل على هذا ؛ فإنه قال تعالى : (وإن كن أولات حمل فأتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن) ثم قال تعالى : (فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) وقال هنا : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فجعل أجر الارضاع على من وجبت عليه نفقة الحامل ؛ ومعلوم أن أجر الارضاع يجب على الأب لكونه أباً ، فكذلك نفقة الحامل ؛ ولأن نفقة الحامل ورزقها وكسوتها بالمعروف ؛ وقد جعل أجر المرضعة كذلك ؛ ولأنه قال : (وعلى الوارث مثل ذلك) أى وارث الطفل ، فأوجب عليه ما يجب على الأب . وهذا كله يبين أن نفقة الحمل والرضاع من « باب نفقة الأب على ابنه » ؛ لا من « باب نفقة الزوج على زوجته » .

وعلى هذا فلو لم تكن زوجة بل كانت حاملاً بوطء شبهة يلحقه نسبه أو كانت حاملاً منه وقد أعتقها وجب عليه نفقة الحمل ، كما يجب عليه نفقة الارضاع ؛ ولو كان الحمل لغيره ، كمن وطئ أمة غيره بنكاح أو شبهة أو إرث فالولد هنا لسيد الأمة ، فليس على الواطئ شيء وإن كان زوجاً ، ولو تزوج عبد حرة فحملت منه فالنسب ههنا لاحق ؛ لكن الولد حر ؛ والولد الحر لا تجب نفقته على أبيه العبد ؛ ولا أجره رضاعه ؛ فإن العبد ليس له مال ينفق منه على ولده ، وسيد له لاحق له في ولده ؛ فإن ولده : إما حر ، وإما مملوك لسيد الأمة . نعم . لو كانت الحامل أمة والولد حر مثل المغرور الذي اشترى أمة فظهر أنها

مستحقة لنير البائع ، أو تزوج حرة فظهر أنها أمة : فهذا الولد حر ، وإن كانت أمة مملوكة لنير الواطيء ، لأنه إنما وطئ من يستقدها مملوكة له أو زوجة حرة . وبهذا قضت الصحابة لسيد الأمة بشراء الولد وهو [نظيره] .
فهنا الآن ينفق على الحامل كما ينفق على المرضعة له . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل كان له زوجة ، وطلقها ثلاثا ، وله منها بنت ترضع ، وقد الزموه بنفقة المدة : فكم تكون مدة المدة التي لا تحيض فيها لأجل الرضاعة

فأجاب : الحمد لله . أما جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد فعندهم لا نفقة للمتدة البائن المطلقة ثلاثا . وأما أبو حنيفة فيوجب لها النفقة مادامت في المدة . وإذا كانت ممن تحيض فلا تزال في المدة حتى تحيض ثلاث حيض . والمرضع يتأخر حيضها في الثالب . وأما أجرة الرضاع فلها ذلك باتفاق العلماء ؛ كما قال تعالى : (فان أرضعن لكن فآتوهن أجورهن) ولا تجب النفقة إلا على الموسر ؛ فاما المعسر فلا نفقة عليه .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة مزوجة محتاجة . فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها ؟
أو من صداقها ؟

فأجاب : المزوجة المحتاجة نفقتها على زوجها واجبة من غير صداقها ،
وأما صداقها المؤخر فيجوز أن تطالبه ؛ وإن أعطاها بخسن ؛ وإن امتنع لم
لم يجبر حتى يقع بينهما فرقة : بموت ، أو طلاق ، أو نحوه . والله أعلم . . .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ، ولا تطاوعه في أمر ؛ وتطلب
منه نفقة وكسوة ، وقد ضيقت عليه أموره : فهل تستحق عليه نفقة ، وكسوة ؟

فأجاب : إذا لم تمكنه من نفسها ، أو خرجت من داره بنير اذنه :
فلا نفقة لها ولا كسوة ؛ وكذلك إذا طلب منها أن تسافر معه فلم تفعل فلا
نفقة لها ولا كسوة ، فحيث كانت ناشراً ، عاصية له فيما يجب له عليها طاعته
لم يجب لها نفقة ولا كسوة .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن المرأة والرجل اذا تمحا كما في النفقة والكسوة ؛ هل القول قولها ؟ أم قول الرجل ؟ وهل للحاكم تقدير النفقة والكسوة بشيء معين ؟ والسؤال يان حكم هاتين المسألتين بدلائلها .

فأجاب : الحمد لله . اذا كانت المرأة مقيمة في بيت زوجها مدة تأكل وتشرب وتكتسى كما جرت به العادة ؛ ثم تنازع الزوجان في ذلك فقالت هي : أنت ما أفتقت علي ولا كسوتني ؛ بل حصل ذلك من غيرك . وقال هو : بل النفقة والكسوة كانت مني . ففيها قولان للعلماء .

«أجدهما» القول قوله ، وهذا هو الصحيح الذي عليه الأكثرون ونظير هذا ان يصدقها تعلم صناعة وتعلمها ثم يتنازعا فيمن علمها ، فيقول هو : أنا علمتها وتقول هي : أنا علمتها من غيره . ففيها وجهان في مذهب الشافعي وأحمد . والصحيح من هذا كله أن القول قول من يشهد له العرف والعادة ، وهو مذهب مالك . وأبو حنيفة يوافق على أنها لا تستحق عليه شيئا ؛ لأن النفقة تسقط بمضي الزمان عنده ، كنفقة الأقارب ، وهو قول في مذهب أحمد . وأصحاب هذا القول يقولون :

وجبت على طريقة الصلة فتسقط بمضي الزمان ، والجمهور ومالك والشافعي
واحد في المشهور عنه يقولون : وجبت بطريق المعاوضة ، فلا تستقط
بمضي الزمان .

ولكن اذا تنازعا في قبضها فقال بعض اصحاب الشافعي وأحد :
القول قول المرأة ؛ لأن الأصل عدم المقبوض ، كما لو تنازعا في قبض الصداق .
والصواب أنه يرجع في ذلك الى العرف والعادة ؛ فاذا كانت العادة أن
الرجل ينفق على المرأة في يته ويكسوها وادعت انه لم يفعل ذلك فالقول
قوله مع عيته ، وهذا القول هو الصواب الذي لا يسوغ غيره لأوجه :

« أحدها » أن الصحابة والتابعين على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وخلفائه الراشدين لم يعلم منهم امرأة قبل قولها في ذلك ، ولو كان
قول المرأة مقبولا في ذلك لكانت المهم متوفرة على دعوى النساء ، وذلك
كما هو الواقع . فلم انه كان مستقرا بينهم أنه لا يقبل قولها .

« الثاني » أنه لو كان القول قولها لم يقبل قول الرجل الايينة ، فكان
يحتاج الى الاشهاد عليها كلما أطعمها وكساها ، وكان تركه ذلك تفریطا منه
اذا ترك الاشهاد على الدين المؤجل . ومعلوم ان هذا لم يفعله مسلم
على عهد السلف .

« الثالث » ان الاشهاد في هذا متعذر أو متعسر فلا يحتاج اليه ، كالاشهاد على الوطء ؛ فانها لو تنازعا في الوطء وهي ثابت لم يقبل مجرد قولها في عدم الوطء عند الجمهور ؛ مع أن الأصل عدمه ؛ بل إما أن يكون القول | قول [الرجل ، أو يؤمر باخراج المنى ، أو يجامعها في مكان وقريب منهما من يعلم ذلك بعد انقضاء الوطء . على ما للعلماء في ذلك من النزاع . فهنا دعواها وافقت الأصل ، ولم تقبل لتعذر اقامة البينة على ذلك . والاتفاق في البيوت بهذه المثابة ، ولا يكلف الناس الاشهاد على إعطاء النفقة ؛ فان هذا بدعة في الدين ، وخرج على المسلمين ، واتباع لغير سبيل المؤمنين .

« الرابع » ان العلماء متنازعون : هل يجب عليك النفقة ؟ على قولين . والأظهر أنه لا يجب ، ولا يجب أن يفرض لها شيئاً ؛ بل يطعمها ويكسوها بالمعروف . وهذا القول هو الذي دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال في النساء : « لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف » كما في الملوك « وكسوته بالمعروف » وقال : « حقها أن تطعمها اذ طعمت ، وتكسوها اذا اكتسبت » كما قال في المالك : « اخوانكم خولكم ، جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس » . هذه عادة المسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه لا يعلم قط أن رجلاً فرض لزوجته نفقة ؛ بل يطعمها ويكسوها .

وإذا كان كذلك كان له ولاية الاتفاق عليها ، كما له ولاية الاتفاق على رقيقه ونهائمه ؛ وقد قال الله تعالى : (الرجال قوامون على النساء) وقال زيد بن ثابت : الزوج سيند في كتاب الله . وقرأ قوله : (وألفيا ميدهما لدى الباب) وقال عمر بن الخطاب : النكاح رق ؛ فليظن أحدكم عند من يرق كزيمته . ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الله في النساء ، فانهن عوان عندكم ، وإنكم أخذتموهن بأمانة الله ، واستحلتم فروجهن بكلمة الله » فقد أخبر أن المرأة حانية عند الرجل ؛ وإلما الأسير وأن الرجل أخذها بأمانة الله ، فهو مؤتمن عليها ، ولهذا أباح الله للرجل بنص القرآن أن يضربها ، وإنما يؤدب غيره من له عليه ولاية ؛ فإذا كان الزوج مؤتمنا عليها ، وله عليها ولاية : كان القول قوله فيما أؤتمن عليه وولي عليه ، كما يقبل قول الولي في الاتفاق على اليتيم ، وكما يقبل قول الوكيل والشريك والمضارب والمساقي والمزارع فيما أنفق على مال الشركة . وإن كان في ذلك معنى المعاوضة . وعقد النكاح من جنس المشاركة والمعاوضة ، والرجل مؤتمن فيه فقبول قوله في ذلك أولى من قبول قول أحد الشريكين

وكذلك لو أخذت المرأة نفقتها من ماله بالمعروف ، وادعت أنه لم يعطها نفقة : قبل قولها مع يمينها في هذه الصورة ، لأن الشارع سلطها على ذلك ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهند : « خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » لما قالت : إن أبانسيان رجل شحيح ؛ وإنه لا يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي ، فقال : « خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » .

وكذلك لو كان الزوج مسافراً عنها مدة وهي مقيمة في بيت أبيها وادعت انه لم يترك لها نفقة ، ولا أرسل اليها بنفقة : فاقول قولها مع عيبتها وأمثال ذلك . فلا بد من التفصيل في الماضي مطلقاً في هذا الباب .

وهذه المعاني من تدبرها تبين له سر هذه المسئلة ، فان قبول قول النساء في عدم النفقة في الماضي فيه من الضرر والفساد . مالا يحصيه إلا رب العباد . وهو يؤل إلى أن المرأة تقيم مع الزوج خمسين سنة ، ثم تدعى نفقة خمسين سنة وكسوتها ، وتدعى أن زوجها مع يساره وفقرها لم يطعمها في هذه المدة شيئاً ، وهذا مما يتبين الناس كذبها فيه قطعاً ، وشريعة الاسلام منزهة عن أن يحكم فيها بالكذب والبهتان ؛ والظلم والمدون .

« الوجه الخامس » أن الأصل المستقر في الشريعة أن اليمين مشروعة في جنبه أقوى المتداعيين ؛ سواء ترجع ذلك بالبراءة الأصلية ؛ أو اليد الحسية ، أو العادة العملية ؛ ولهذا إذا ترجع جانب المدعى كانت اليمين مشروعة في حقه عند الجمهور كمالك والشافعي وأحمد ؛ كالأيمان في القسامة ، وكما لو أقام شاهداً عدلاً في الأموال فانه يحكم له بشاهد ويمين ، والنسبي صلى الله عليه وسلم جعل البيعة على المدعى عليه اذا لم يكن مع المدعى حجة ترجح جانبه ؛ ولهذا قال جمهور العلماء في الزوجين اذا تنازعا في متاع البيت فانه يحكم لكل منهما بما جرت العادة باستعماله إياه ، فيحكم للمرأة بمتاع النساء

والرجل يتاع الرجال ؛ وإن كانت اليد الحسية منهما ثابتة على هذا وهذا ،
لأنه يعلم بالعادة أن كلامهما يتصرف في متاع جنسه . وهنا العادة جارية
بأن الرجل ينفق على امرأته ويكسرها فإن لم يعلم لها جهة تنفق منها على
نفسها أجري الأمر على العادة :

« الوجه السادس » أن هذه المرأة لا بد أن تكون أكلت واكتست
في الزمان الماضي ، وذلك إما أن يكون من الزوج ، وإما أن يكون
من غيره . والأصل عدم غيره ، فيكون منه ، كما قلنا في أصح الوجهين :
إن القول قوله في أنه علمها الصناعة والقراءة التي أصدقها تعليمها ؛ لأن الحكم
الحادث يضاف الى السبب المعلوم ؛ كما لو سقط في الماء نجاسة فرثي متغيرا
بعد ذلك ، وشك هل تغير بالنجاسة أو غيرها ؟ فأصح الوجهين أنه يضاف
التنير الى النجاسة . ويدل على ذلك ما ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله
عليه وسلم ألقى عدي بن حاتم فيما إذا رأى الصيد وغاب عنه ولم يجد فيه أثر غير
سهمه أنه يأكله ؛ لأن الأصل عدم سبب آخر زهقت به نفسه ،
بخلاف ما إذا تردى في ماء ، أو خالط كلبه كلاب أخرى ، فإن تلك
لأسباب شاركت في الزهوق . وبسط هذه المسائل له موضع آخر
غير هذا .

فصل

وأما تقدير الحاكم النفقة والكسوة ، فهذا يكون عند التنازع فيها كما يقدر مهر المثل إذا تنازما فيه ، وكما يقدر مقدار الوطء إذا ادعت المرأة انه يضربها ؛ فان الحقوق التي لا يعلم مقدارها إلا بالمعروف متى تنازع فيها الخصمان قدرها ولي الأمر . وأما الرجل إذا كان ينفق على امرأته بالمعروف كما جرت عادة مثله لمثلها ؛ فهذا يكفي ، ولا يحتاج الى تقدير الحاكم . ولو طلبت المرأة أن يفرض لها نفقة يسلمها اليها مع العلم بأنه ينفق عليها بالمعروف فالصحيح من قولي العلماء في هذه الصورة انه لا يفرض لها نفقة ، ولا يجب تعليقها ذلك ، كما تقدم ؛ فان هذا هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار المبني على العدل . والصواب المقطوع به عند جمهور العلماء أن نفقة الزوجة مرجعها إلى العرف ، وليست مقدرة بالشرع ؛ بل تختلف باختلاف أحوال البلاد والأزمنة وحال الزوجين وعاداتهما ؛ فان الله تعالى قال : (وعاشروهن بالمعروف) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » وقال : « لهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف » .

وفال شيخ الاسلام رحمه الله

في قول الله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)
الى قوله : (ويموتن أحق بردهن في ذلك ان أردوا اصلاحا ، ولهن مثل
الذي عليهن بالمعروف ؛ وللرجال عليهن درجة) الى قوله تعالى : (الطلاق
مرتان فامساك بمعروف او تسريح باحسان) . فجعل المباح أحد أمرين :
إمساك بمعروف ، أو تسريح باحسان . وأخبر ان الرجال ليسوا أحق بالرد
الا اذا ارادوا اصلاحا ؛ وجعل لمن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وقال تعالى :
(واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف ؛ او سرحوهن
بمعروف) وقال تعالى في الآية الأخرى : (فامسكوهن بمعروف ،
أو فارقوهن بمعروف) وقال تعالى : (فلا تمضوهن أن ينكحن أزواجهن
اذا تراضوا بينهم بالمعروف) وقوله هنا : (بالمعروف) . يدل على ان المرأة
لورعيت بنير المعروف لكان للأولياء الفضل ، والمعروف تزويج الكفء .
وقد يستدل به من يقول : مهر مثلها من المعروف ؛ فان المعروف هو الذي
يسره أولئك . وقال تعالى : (يا أيها الذين امنوا لا يحمل لكم أن ترثوا
النساء كرها ولا تمضوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن) الى قوله :
(وعاشروهن بالمعروف) فقد ذكر أن التراضي بالمعروف ، والامساك

بالمعروف ؛ التسريح بالمعروف ، والمعاشرة بالمعروف ، وأن لهن وعليهن بالمعروف كما قال : « لهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف » فهذا المذكور في القرآن هو الواجب المدل في جميع ما يتعلق بالنكاح من امور النكاح وحقوق الزوجين ؛ فكما أن ما يجب للمرأة عليه من الرزق والكسوة هو بالمعروف ؛ وهو العرف الذي يعرفه الناس في حالهما نوما وقدراً وصفة ، وإن كان ذلك يتنوع بتنوع حالهما من اليسار والاعسار ، والزمان كالشتاء والصيف والليل والنهار ؛ والمكان فيطمعها في كل بلد بما هو عادة أهل البلد وهو العرف بينهم . وكذلك ما يجب لها عليه من المتعة والمشرقة ، فعليه أن يبيت عندها ، ويطأها بالمعروف . ويختلف ذلك باختلاف حالها وحاله . وهذا أصح القولين في الوطاء الواجب أنه مقدر بالمعروف ؛ لا بتقدير من الشرع ، قدرته في غير هذا الموضع .

والمثال المشهور هو « النفقة » فانها مقدرة بالمعروف تتنوع بتنوع حال الزوجين عند جمهور المسلمين . ومنهم من قال : هي مقدرة بالشرع نوما وقدرا : مدا من حنطة ، أو مدا ونصفا ، أو مدين ؛ قياسا على الاطعام الواجب في الكفارة على اصل القياس

والصواب المقطوع به ما عليه الأمة علما وعملا قديماً وحديثاً ؛ فان القرآن قد دل على ذلك ، وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال لهند امرأة أبي سفيان لما قالت له يا رسول الله ! إن أباسفيان رجل شحيح وإنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « خذي ما يكفيك وولئك بالمعروف » فأمرها أن تأخذ الكفاية بالمعروف ، ولم يقدر لها نوحا ولا قدرا ، ولو تقدر ذلك بشرع أو غيره لين لها التقدر والنوع ، كما بين فرائض الزكاة والديات . وفي صحيح مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته العظيمة بعرفات : « لهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » .

وإذا كان الواجب هو الكفاية بالمعروف فمعلوم أن الكفاية بالمعروف تتنوع بحالة الزوجة في حاجتها ، وتنوع الزمان والمكان ، ويتنوع حال الزوج في يساره وإعساره ، وليست كسوة القصيرة الضئيلة ككسوة الطويلة الجسيمة ، ولا كسوة الشتاء ككسوة الصيف ، ولا كفاية طعامه كطعامه ، ولا طعام البلاد الحارة كالباردة ، ولا المعروف في بلاد التمر والشعير . كالمعروف في بلاد الفاكهة والخير . وفي مسند الامام احمد وسنن ابى داود وابن ماجه عن حكيم بن معاوية النميري عن أبيه أنه قال : قلت يا رسول الله ما حق زوجة احدنا عليه ؟ قال : « تطعمها إذا أكلت ، وتكسوها إذا اكتسيت ؛ ولا تضرب الوجه ؛ ولا تقبح ؛ ولا تهجر الا في البيت . »

فهذه ثلاثة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن للزوجة مرة أن تأخذ كفاية ولدها بالمعروف ، وقال في الخطبة التي خطبها يوم أكمل الله

الذين في الكبر بحجم كان له في الاسلام: « لهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » وقال للسائل المستفتى له عن حق الزوجة: « تطعمها اذا اكلت ، وتسكسوها اذا اكتسبت » لم يأمر في شيء من ذلك بقدر معين ؛ لكن قيد ذلك بالمعروف تارة ، وبالمواساة بالزوج أخرى .

وهكذا قال في نفقة المالك ؛ ففي الصحيحين عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هم اخوانكم خولكم ، جعلهم الله تحت أيديكم فن كان اخوه تحت يده ، فليطعمه مما يأكل ؛ وليلبسه مما يلبس ؛ ولا تكلفوهم ما يئلبهم ؛ فان كلفتموهم فأعينوهم » وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « للمملوك طعامه وكسوته ، ولا يكلف من العمل الى ما يطلق »

ففي الزوجة والمملوك أمره واحد : تارة يذكر انه يجب الرزق والكسوة بالمعروف . وتارة يأمر بمواساتهم بالنفس . فن العلماء من جعل المعروف هو الواجب ، والمواساة مستحبة . وقد يقال احدهما تفسير للآخر . وعلى هذا فالواجب هو الرزق والكسوة بالمعروف في النوع ، والقدر ، وصفة الاتفاق . وان كان العلماء قد تنازعوا في ذلك .

أما « النوع » فلا يمتنع أن يعطيها مكيلا كالبر ولا موزنا كالخبر ، ولا تمن ذلك كالدرام ؛ بل يرجع في ذلك الى العرف . فاذا اعطاها كفايتها بالمعروف مثل أن يكون عادتهم أكل التمر والشعير فيعطيا ذلك .

أو يكون أكل الخبز والادام فيعطيا ذلك . وإن كان عاديهم أن يعطيا جباقتطحنه في البيت فعل ذلك . وإن كان يطحن في الطاحون ويخبز في البيت فعل ذلك . وإن كان يخبز في البيت فعل ذلك . وإن كان يشتري خبزا من السوق فعل ذلك . وكذلك الطيخ ونحوه فلي ماهو المعروف ، فلا يتعين عليه دراهم ، ولا حبات أصلا ؛ لا بشرع ، ولا بفرض ؛ فان تعين ذلك دائما من المنكر ليس من المعروف ، وهو مضر به تارة وبها أخرى .

وكذلك « القدر » لا يتعين مقدار مطرد ؛ بل تتنوع المقادير بتنوع الأوقات .

وأما « الاتفاق » فقد قيل : إن الواجب تعليقها النفقة ، والكسوة . وقيل : لا يجب التملك . وهو الصواب ؛ فان ذلك ليس هو المعروف ؛ بل عرف النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين الى يومنا هذا ان الرجل يأتي بالطعام الى منزله ، فيأكل هو وامراته ومملوكه : تارة جيماء . وتارة أفرادا . ويفضل منه فضل تارة فيدخرونه ، ولا يعرف المسلمون أنه يملكها كل يوم دراهم تصرف فيها تصرف المالك ؛ بل من عاشر امرأة بمثل هذا الفرض كانوا عند المسلمين قد تماشرا بنير المعروف وتضارا في العشرة ؛ وإنما يفعل أحدهما ذلك بصاحبه عند الضرر ؛ لا عند العشرة بالمعروف .

وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم أوجب في الزوجة مثل ما أوجب في المملوك . تارة قال : « لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف » كما قال في المملوك . وتارة قال : « تطمها اذا أكلت وتكسوها اذا اكتسيت » كما قال في المملوك . وقد اتفق المسلمون على أنه لا يجب تملك المملوك نفقته ، فلم ان هذا الكلام لا يقتضى ايجاب التملك . واذا تنازع الزوجان ففى اعترفت الزوجة انه يطعمها اذا أكل ويكسوها اذا اكتسى وذلك هو المعروف لمثلها في بلدها فلا حق لها سوى ذلك . وان أنكرت ذلك أمره الحاكم ان ينفق بالمعروف ، بل ولاله ان يأمر بدراهم مقدرة مطلقا ، أوجب مقدار مطلقا ؛ لكن يذكر المعروف الذى يليق بها .

فصل

و كذلك « قسم الابتداء والوطء والعشرة والمتمعة » واجبان ، كما قد قررناه باكثر من عشرة أدلة ، ومن شك في وجوب ذلك فقد أبدتأمل الأدلة الشرعية والسياسة الإنسانية . ثم الواجب قيل : مبيت ليلة من أربع ليال ، والوطء في كل اربعة أشهر مرة ، كما ثبت ذلك في المولى والمتزوج أربعا . وقيل : إن الواجب وطؤها بالمعروف ، فيقل ويكثر بحسب حاجتها وقدرته ، كالقوت سواء .

فصل

وكذلك ما عليها من موافقته في المسكن وعشرته ومطاعته في المتمعة ، فان ذلك واجب عليها بالاتفاق . عليها أن تسكن معه في أي بلد أو دار إذا

كان ذلك بالمعروف ولم تشتط خلافه ؛ وعليها أن لا تفارق ذلك بغير أمره إلا لموجب شرعي ، فلا تنتقل ، ولا تسافر ، ولا تخرج من منزله لغير حاجة إلا بإذنه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « فانهن عنوان عندكم » بمنزلة العبد والأمير ، وعليها تمكينه من الاستمتاع بها إذا طلب ذلك ، وذلك كله بالمعروف غير المنكر ؛ فليس له أن يستمتع استمتاعا يضرها ، ولا يسكنها مسكنا يضرها ، ولا يحبسها حبسا يضرها .

فصل

وتنازع العلماء : هل عليها أن تخدمه في مثل فراش المنزل ، ومناولة الطعام والشراب والخبز ، والطحن ، والطعام لمالئكه ، وبهاؤه : مثل علف دابته ونحو ذلك ؟ فمنهم من قال : لا تجب الخدمة . وهذا القول ضعيف ، كضعف قول من قال : لا تجب عليه العشرة والوطء ؛ فان هذا ليس معاشرة له بالمعروف ؛ بل الصاحب في السفر الذي هو نظير الانسان وصاحبه في المسكن إن لم يعاونه على مصلحة لم يكن قد عاشره بالمعروف . وقيل — وهو الصواب — وجوب الخدمة ؛ فان الزوج سيدها في كتاب الله ؛ وهي عانية عنده بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وعلى العاني والعبد الخدمة ؛ ولأن ذلك هو المعروف . ثم من هؤلاء من قال : تجب الخدمة اليسيرة . ومنهم من قال : تجب الخدمة بالمعروف ، وهذا هو الصواب ، فعليها أن تخدمه

الخدمة المعروفة من مثلها لمثلها ، ويتنوع ذلك بتنوع الأحوال : خدمة البدوية ليست بخدمة القروية ، وخدمة القوية ليست بخدمة الضعيفة .

فصل

والمعروف فيما له ولها هو موجب المقد المطلق ؛ فإن المقد المطلق يرجع في موجه إلى العرف ، كما يجب المقد المطلق في البيع النقد المعروف فإن شرط أحدهما على صاحبه شرطا لا يحرم حلالا ولا يحل حراما فالمسلمون عند شروطهم ؛ فإن موجبات العقود تتلقى من اللفظ تارة . ومن العرف تارة أخرى ؛ لكن كلاهما مقيد بما لم يحرمه الله ورسوله ، فإن لكل من العاقلين أن يوجب للآخر على نفسه ما لم يمنعه الله من إيجابه ، ولا يمنعه أن يوجب في المعايضة ما يباح بذله بلا عوض : كمارية البضع ؛ والولاء لتسير المعتق ؛ فلا سبيل إلى أن يجب بالشرط ، فإنه إذا حرم بذله كيف يجب بالشرط ؟ فهذه أصول جامعة مع اختصار . والله أعلم .

وسئل

عن رجل متزوج بامرأة ، وسافر عنها سنة كاملة ؛ ولم يترك عندها شيئا ، ولا لها شيء تنفق عليه ، وهلك من الجوع ، فحظر من يخطبها

ودخل بها ، وحملت منه ، فلم الحاكم أن الزوج الأول موجود ففرق بينهما
 ووضعت الحمل من الزوج الثاني ؛ والزوج الثاني ينفق عليها إلى أن صار عمر
 المولود أربع سنين ، ولم يحضر الزوج الأول ، ولا عرف له مكان : فهل
 لها أن تراجع الزوج الثاني ؟ أو تنتظر الأول .

فأجاب : إذا تمذرت النفقة من جهته فلها فسخ النكاح ، فإذا انقضت
 عدتها تزوجت بغيره . والفسخ للحاكم ؛ فإذا فسخت هي نفسها لتعذر
 فسخ الحاكم أو غيره : فقيه نزاع . وأما إذا لم يفسخ الحاكم بل شهد لها
 أنه قد مات ، وتزوجت لأجل ذلك ، ولم يمت الزوج : فالنكاح باطل ؛
 لكن إذا اعتقد الزوج الثاني أنه صحيح لظنه موت الزوج الأول وانفساخ
 النكاح أو نحو ذلك فإنه يلحق به النسب ؛ وعليه المهر ، ولا خد عليه ؛
 لكن تعدله حتى تنقضي عدتها منه ، ثم بعد ذلك يفسخ نكاح الأول إن
 أمكن ، وتزوج بمن شئت .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل زوج ابنته لرجل ؛ وأراد الزوج السفر إلى بلاده ، فقال له
 وكيل الأب في قبول النكاح : لا تسافر إما أن تعطي الحال من الصداق
 وتنقل بالزوجة ، أو ترضي الأب . فسافر ولم يجب إلى ذلك ، وهو غائب

عن الزوجة المذكورة مدة سنة ، ولم يصل منه نفقة : فهل لوالد الزوجة أن يطلب فسخ النكاح .

فأجاب : نعم ! إذا عرضت المرأة عليه فبذل له تسليها ؛ وهي ممن يوطأ مثلها وجب عليه النفقة بذلك ؛ فإذا تعذرت النفقة من جهته كان للزوجة المطالبة بالفسخ ؛ إذا كان محجوراً عليها على وجهين .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تبرع وفرض لأمه على نفسه وهي صحيحة عاقلة في كل يوم درهين ، واذن لها أن تستدين وتنفق عليها وترجع عليه ، وبقيت مقيمة عنده مدة ولم تستدن لها نفقة ، ثم توفيت ولم تترك عليها ديناً ، وخلفت من الورثة ابناً هذا ، وبنتين . ثم توفي ابنها بعدما : فهل يصير ما فرض على نفسه ديناً في ذمته يؤخذ من تركه ، ويقسم على ورثتها ، أم لا ؟ وهل إذا حكم ما حكم مع قولكم النفقة تسقط بغضي المدة : هل ينفذ حكمه ، أم لا ؟ وهل يجب استرجاع ما أخذ ورثتها من تركه ولدها بهذا الوجه ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ليس ذاك ديناً لها في ذمته ، ولا يقضي من تركته ، والمستحقة ورثتها ، وما علمت أن أحداً من العلماء قال إن نفقة

قريب تثبت في النمة لما مضى من الزمان ؛ إلا إذا كان قد استدان عليه
 النفقة باذن حاكم ، أو اتفق بغير اذن حاكم غير متبرع ، وطلب الرجوع بما انفق ؛
 فهذا في رجوعه خلاف . فاما استقرارها في النمة بمجرد القرض — إما باتفاق
 متبرع ، أو بكسبه ، كما يقال مثله في نفقة الزوجة — فاعلمت له قاتلا ،
 فإذا كان الحكم مخالفا للاجماع لم يلزم بحكم حاكم ، ولمن أخذ منه المال بغير حق
 ان يرجع بما أخذه . ومذهب أبي حنيفة تسقط بمضي الزمان ؛ وان قضى بها
 القاضى ؛ إلا أن يأذن القاضى في الاستدانة ؛ لأن للقاضى ولاية عامة ، فصار كاذن
 الثائب . وذكر بعضهم في قضاء القاضى هل يصير به دينا ؟ روايتين ؛ لكن
 حملوا رواية الوجوب على ما إذا أمر بالاستدانة والاتفاق عليهم ، ويرجع بذلك .
 وكذا إذا كان الزوج موسرا وتمرد وامتنع عن الاتفاق فطلبت المرأة ان يأمرها
 بالاستدانة فأمرها القاضى بذلك وترجع عليه ؛ لأن أمر القاضى كأمره ، ولو قضى
 القاضى لها بالنفقة فأمرها بالاستدانة على الزوج ؛ لتلاييطل حقها في النفقة بموت
 أحدهما ؛ لأن النفقة تسقط بموت أحدهما ، فكانت فائدة الأمر بالاستدانة
 لتأكيد حقها في النفقة ؛ لأن القاضى مأمور بإيصال الحق الى المستحق ، وهذه
 طريقة . لكن لو أمر القريب بالاستدانة ولم يستدن ؛ بل استغنى بنفقة متبرع ؛
 أو بكسب له ؛ فقد فهم القاضى شمس الدين ان النفقة تستقر في النمة بهذه الصورة
 لاطلاهم الأمر بالاستدانة من غير اشتراط وجود الاستدانة وغيره . إنما فهم
 ان الاستدانة لأجل وجود الاستدانة . واما الاذن في الاستدانة من غير
 وجودها لا يصير المأذون فيه ديناً حتى يستدان .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة توفيت ، وخلفت من الورثة ولدا ذكرا ، وقد ادعى على
أبيه بالصداق والكسوة : فهل يلزم الزوج الكسوة الماضية قبل موتها
والابن محتاج ؟

فأجاب : اذا كان الأمر على ما ذكر فعلى الأب أن يوفيه ما يستحقه ؛
بل لو لم يكن للابن ميراث ، وكان محتاجا عاجزا عن الكسوة : فعلى
الأب اذا كان موسرا أن ينفق عليه ، وعلى زوجته وأولاده الصغار المحتاجين
والعاجزين عن الكسب .

وسئل رحمه الله

عن رجل تزوج بامرأة ودخل بها ، وهو مستمر التفقة ، وهى ناشز ،
ثم إن والدها أخذها وسافر من غير إذن الزوج : فماذا يجب عليهما ؟
فأجاب : الحمد لله . اذا سافر بها بغير إذن الزوج فانه يعزر على ذلك .
وتعزر الزوجة اذا كان التخلف يمكنها ، ولا نفقة لها من حين سافرت . والله أعلم

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج عند قوم مدة سنة ، ثم جرى بينهم كلام ، فادعوا عليه بكسوة سنة ، فأخضوها منه ، ثم ادعوا عليه بالنفقة ، وقالوا : هي تحت الحجر ؛ وماذا لك ان تنفق عليها : فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . اذا كان الزوج تسلمها التسليم الشرعي وهو أو أبوه أو نحوهما يطعمها كما جرت به العادة : لم يكن للأب ولألها ان تدعى بالنفقة ؛ فان هذا هو الاتفاق بالمعروف الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر المسلمين في كل عصر ومصر ، وكذلك نص على ذلك أئمة العلماء ؛ بل من كلف الزوج أن يسلم الى أيها دراهم يشتري لها بهما ما يطعمها في كل يوم فقد خرج عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين ؛ وان [كان] هذا قد قاله بعض الناس . فكيف اذا كان قد انفق عليها باقرار الأب لها بذلك ، وتسليمها اليهم ؛ مع أنه لا بد لها من الأكل ؛ ثم اراد ان يطلب النفقة ؛ ولا يمتد بما اتفقوا عليها ؛ فان هذا باطل في الشريعة لآتحملة أصلا . ومن توهم ذلك معتقدا ان النفقة حق لها كالدين ، فلا بد ان يقبضه الولي ، وهو لم يأذن فيه : كان خطأ من وجوه

« منها » أن المقصود بالنفقة اطعامها ؛ لاحتفاظ المال لها . « الثاني » ان قبض الولي لها ليس فيه فائدة : « الثالث » أن ذلك لا يحتاج الى اذنه ؛ فانه واجب لها بالشرع ، والشارع أوجب الاتفاق عليها ، فلو نهي الولي عن ذلك لم يلتفت اليه . « الرابع » اقراره لها مع حاجته الى النفقة اذن عرفي ولا يقال : إنه لم يأمن الزوج على النفقة ؛ لوجهين : « احدهما » ان الائتمان بها حصل بالشرع ، كما أوتعن الزوج على بدنها ، والتسم لها ، وغير ذلك من حقوقها ؛ فان الرجال قوامون على النساء ، والنساء عوان عند الرجال ، كما دل على ذلك الكتاب والسنة . « الثاني » أن الائتمان العرفي كاللفظي . وانه أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل حبسته زوجته على كسوتها وصاداها ، وبقي مدة : فهل لها ان تطالبه بنفقتها مدة إقامته في حبسها ، أم لا ؟

فأجاب : ان كان ممسرا فحبسته كانت ظالمة له ، مانعة له من التمكن منها : فلا تستحق عليه في تلك المدة نفقة . وان كان لها حق واجب حال ، وهو قادر على ادائه فمنعه بعد الطلب الشرعي كان ظلما ، فاذا كانت مع هذا باذلة ما [يجب عليها] وجبت لها النفقة .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له زوجة ، وله مدة سبع سنين لم ينتفع بها ؛ لأجل مرضها :
فهل تستحق عليه نفقة ، أم لا ؟ فإن لم تكن تستحق وحكم عليه حاكم :
فهل يجب عليه أعطاؤه أم لا ؟

فأجاب : نعم . تستحق النفقة في مذهب الأئمة الأربعة .

وسئل رحمه الله

عن رجل طلق زوجته طلقة واحدة ، وكانت حاملا فاسقطت : فهل
تسقط عنه النفقة ، أم لا ؟

فأجاب : نعم . إذا القت سقطا انتقضت به المدة ، وسقطت به النفقة
وسواء كان قد نفخ فيه الروح أم لا ، إذا كان قد تبين فيه خلق الإنسان ؛ فإن
لم يتبين ففيه نزاع .

وسئل رحمه الله

عن رجل طلق زوجته ثلاثا ، والزمها بوفاء العدة في مكانها ، فخرجت منه قبل ان توفي العدة ، وطلبها الزوج ماوجدها : فهل لها نفقة العدة :

فأجاب : لانفقة لها ؛ وليس لها ان تطالب بنفقة الماضي في مثل هذه العدة في المذاهب الأربعة . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل ماتت زوجته ، وخلفت له ثلاث بنات : فأعطاهن لحية وحمامته وقال : روحوا بهن الى بلدكم ، حتى أجيء اليهن ؛ ففأب عنهم ثلاث سنين فهل على والدهن نفقتهن وكنسوتهن في هذه المدة أم لا ؟

فأجاب : ما نفقوه عليهم بالمعروف بنية الرجوع به على والدهن فلم يرجع به عليه ، اذا كان ممن تلزمه نفقتهن . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل وطئ أجنبية حملت منه ، ثم بعد ذلك تزوج بها : فهل يجب عليه فرض الولد في تربيته ، أم لا ؟

فأجاب : الولد ولد زنا ؛ لا يلحقه نسبه عند الأئمة الأربعة ؛ ولكن لا بد أن ينفق عليه المسلمون ؛ فإنه يتيم من يتامى ، وفقعة يتامى على المسلمين مؤكدة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل متزوج بامرأة ، ولها ولد من غيره ، وله فرض على أبيه تتناوله أمه ، والزوج يقوم بالصبي بكلفته ومؤنته مدة سنين ، وحين تزوج الرجل كان من الصداق خمسة دنانير حالة ، فشارطته على أنها لا تطالبه بها إذا كان ينفق على الولد مادام الصبي عنده ؛ ولم تعين له كلفة ، ولا نفقة : فهل له مطالبة أم الصبي بكلفة مدة مقامه عنده ؟

فأجاب : إذا كان الأمر على ما ذكر ولم يوف امرأته بما شرطت له فليس له أن يطالب بما أنفقته على الصبي إذا كان الاتفاق بمعروف ؛ فإنه ليس متبرعا بذلك ، سواء أفتق بأذن أمه ، أم لا .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة تطعم من بيت زوجها ؛ بحكم أنها تمتب فيه ؟

فأجاب : الحمد لله . تطعم بالمعروف : مثل الخبز والطيبخ ، والفاكهة ، ونحو ذلك مما جرت المادة بطعامه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل هج عن الكسب ، ولاله شيء ، وله زوجة وأولاد : فهل يجوز لولده الموسر أن ينفق عليه ، وعلى زوجته ، واخوته الصغار ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . نعم على الولد الموسر أن ينفق على أبيه وزوجة أبيه ، وعلى اخوته الصغار ، وإن لم يفعل ذلك كان عاقلاً لأبيه ، قاطعاً لرحمه مستحقاً لعقوبة الله تعالى في الدنيا والآخرة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل له ولد، وطلب منه ما عونه ؟

فأجاب : إذا كان موسرا وأبوه محتاجا فعليه أن يعطيه تمام كفايته وكذلك إخوته إذا كانوا عاجزين عن الكسب : فعليه أن يتفق عليهم إذا كان قادرا على ذلك ، ولأبيه أن يأخذ من ماله ما يحتاجه بنير إذن الابن ؛ وليس للابن منه .

وسئل رحمه الله

عن رجل له ولد ، وله مال ، والوالد فقير وله عائلة وزوجة غير والدته لولد الكبير : فهل يجب على ولده نفقة والده ، ونفقة اخوته وزوجته ، أم لا ؟

فأجاب : إذا كان الأب عاجزا عن النفقة ، والابن قادرا على الاتفاق عليهم فعليه الاتفاق عليهم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل عاجز عن نفقة بنته ، وكان غائبا وهي عند أمها ، وجدتها تنفق عليها مع أنها موسرة ، وليس عليه فرض : فهل لها أن ترجع بالنفقة المدة التي كان عاجزا عن النفقة فيها ؟ وهل القول قوله في إعساره إذا لم يعرف له مال ؟ أو قول المدعى ؟ وإذا كان مقيما في بلد فيها خيرة ، ويريد أخذ بنته معه ، وهو يسافر سفر ثقلة : فيستحق السفر بها ، وتكون الحضانة لأمها ؟

فأجاب : أما المدة التي كان عاجزا عن النفقة فيها فلا نفقة عليه ، ولا رجوع لمن اتفق فيها بنسب إذنه بنسب نزاع بين المللمه ، وأما النزاع فيما إذا اتفق منفق بدون إذنه مع وجوب النفقة على الأب . فقيل : يرجع بما اتفق غير متبرع كما هو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد في قول . ولا يجوز حبسه على هذه النفقة ، ولا على الرجوع بها حتى يثبت الوجوب ينساره . فإذا اختلفا في البسار ولم يعرف له مال : فالقول قوله مع يمينه .

وإذا كان مقيما في غير بلد الأم فالحضانة له ؛ لالأم ؛ وأن كانت الأم أحن بالحضانة في البلد الواحد . وهذا أيضا مذهب الأئمة الأربعة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له مطلقة ، وله منها ولد ؛ وقد بلغ من العمر سبع سنين ،
وهم يريدون فرضه . وقد تزوجت أمه ؛ وكفلته جدته ، ووجهت كفيله ،
وسافروا به الى الاسكندرية ، وغيبوه مدة سبع سنين ؛ وطلب منه فرض
السنين الماضية ؟

فأجاب : اذا حكم له حاكم لم يكن لأمه أن تنفيه عنه ؛ واذا غيبته عنه
والحالة هذه لم يكن لها أن تطالبه بالنفقة المفروضة ، ولا بما أنفقوه عليه في
هذه الحالة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل عليه وقف من جده ثم على ولده ؛ وهو يتناول أجرته ؛
وله ملك زاد أجرة كثيرة وغيرها ؛ والكل مطلل ، وله ولد ممسر ؛
وله أهل وأولاد ؛ فطلب ابنه بمضى الأما كن ليدوليه فلم يجبه : فهل

يجوز له ذلك ؟ وهل يجب على الأب أن يؤجرهم ويتفق على ولده ؟ أو تجب عليه النفقة مع غنى الوالد وإعسار الولد ؟

فأجاب : نعم . عليه نفقة ولده بالمعروف إذا كان الولد فقيراً عاجزاً عن الكسب والوالد موسراً ، وإذا لم يمكن الاتفاق على الولد إلا باجارة ما هو متعطّل في عقاره ، وبمارة ما يمكن مهارته منه ، أو يمكن الولد من أن يؤجر ويعمر ما يتفق منه على نفسه ؛ فعلى الوالد ذلك ؛ بل من كان له عقار لا يعمره ولا يؤجره فهو سفیه مبترئ ماله ؛ فينبغي أن يحجر عليه الحاكم لمصلحة نفسه ؛ لثلاث يضيع ماله . فاما إذا كان له ولد يتعين ذلك لأجل مصلحته ، ومصلحة ولده . والله أعلم .

وقال رحمه الله تعالى

فصل

قال الله تعالى : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فلفظ (المولود له) أجود من لفظ « الوالد » لوجوه : أنه يعم الوالد وسيد العبد ، وأنه يبين أن الولد لأبيه لا لأمه . فيفيد هذا أن الولد لأبيه ، كما نقوله نحن من : أن الأب يستبيح مال ولده ومنافعه ، وأنه يبين جهة الوجوب عليه ، وهو كون الولد له ؛ لا للأم . وإن الأم هي التي ولدت حقيقة ؛ دون الأب . فهذه أربعة أوجه . ولهذا يقال : ولد فلان مولود . ولدي ولد .

وهذه الآية توجب رزق المرتضع على أبيه ؛ لقوله : (وان كن أولات حمل فانتفقوا عليهن حتى يرضعن مملئن ، فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن) فأوجب نفقته حملا ورضيعا بواسطة الاتفاق على الحمل والمرضع ، فانه لا يمكن رزقه بدون رزق حامله ومرضعه . فستلت : فأين نفقة الولد على أبيه بعد فطامه ؟ فقلت : دل عليه النص تنبيها ؛ فانه إذا كان في حال اختفائه وارتضاعه أوجب نفقة من تحمله وترضعه ؛ اذ لا يمكن الاتفاق عليه إلا بذلك ؛ فالانفاق عليه بعد فصاله اذا كان يباشر الارتزاق بنفسه أولى وأحرى . وهذا من حسن الاستدلال

فقد تضمن الخطاب التنبيه بأن الحكم في المسكوت أولى منه في النطق ؛ وتضمن تعليل الحكم بكون النفقة انما وجبت على الأب لأنه هو الذي له الولد دون الأم ؛ ومن كان الشيء له كانت نفقته عليه ؛ ولهذا سمي الولد كسبا في قوله : (وما كسب) وفي قوله : « ان أطيب ما أكل الرجل من كسبه ؛ وإن ولده من كسبه » .

وسئل رحمه الله

عن رجل له جارية ثابته ، وتصلى وتصوم : أي شيء يلزم سيدها إذا لم يجامعها ؟

فأجاب إذا كانت محتاجة إلى النكاح فليمنها ؛ إما بان يطأها ، وإما بان يزوجه لمن يطؤها ، ولا يجوز ان يطأها الا زوج أو سيدها .

وسئل رحمه الله

عن الصدقة على المحتاجين من الأهل وغيرهم ؟

فأجاب : ان كان مال الانسان لا يتسع للأقارب والأباعد فإن نفقة
القريب واجبة عليه ، فلا يعطى البعيد ما يضر بالقريب . واما الزكاة
والكفارة فيجوز ان يعطى منها القريب الذي لا يتفق عليه : والقريب أولى
إذا استوت الحالة .

باب الحضانة

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له ولد ، وتوفى ولده ، وخلف ولدا عمره ثمان سنين ، والزوجة
تطالب الجد بالفرض ، وبعد ذلك تزوجت وطلقت ، ولم يعرف الجد بها
وقد اخذت الولد وسافرت ، ولا يعلم الجد بها : فهل يلزم الجد فرض أم لا ؟

فأجاب : إذا تزوجت الأم فلا حضانة لها ، وإذا سافرت سفر نقلة
فالحضانة للجد دونها ؛ ومن حضته ولم تكن الحضانة لها وطالبت بالنفقة
لم يكن لها ذلك ؛ فانها غائبة بالحضانة ؛ فلا تستحق المطالبة بالنفقة : وان
كان الجد عاجزا عن نفقة ابن ابنه لم تجب عليه نفقته .

وقال قدس الله روحه

فصل

« اليتيم » فى الآدميين من فقد أباه ؛ لأن أباه هو الذى يهذهبه ؛ ويرزقه ؛ وينصره : بموجب الطبع المخلوق ؛ ولهذا كان تابعا فى الدين لوالده ؛ وكان نفقته عليه وحضاته عليه ، والاتفاق هو الرزق . و « الحضانة » هى النصر لأنها الإيواء ، ودفع الأذى . فإذا عدم أبوه طمعت النفوس فيه ؛ لأن الإنسان ظلم جهول ، والمظلوم عاجز ضعيف ، فتقوى جهة الفساد من جهة قوة المقتضى ، ومن جهة ضعف المانع ، ويتولد عنه فسادان : ضرر اليتيم ؛ الذى لا دافع عنه ولا يحسن اليه ، وفجور الآدمي الذى لا وازع له .

فهذا أعظم الله أمر اليتامى فى كتابه فى آيات كثيرة مثل قوله : (وإذ أخذ الله ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالأولدين إحسانا ، وذى القربى واليتامى والمساكين) وقوله : (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق ، والمغرب — الى قوله — وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين) وقوله : (قل ما أنفقتم من خير فلوالدين والأقربين واليتامى والمساكين)

وقوله : (ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير ، وان تحاططوهم فاحذروا انكم ؛
 والله يعلم المفسد من المصلح) وقوله : (وآتوا اليتامى أموالهم ، ولا تبدلوا الخبيث
 بالطيب ، ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم انه كان حوبا كبيرا . وان خفتم ان لا تقسطوا
 في اليتامى — الى قوله — وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً
 فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافا وبداراً ان يكبروا ، ومن كان
 غنيا فليستعفف ، ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ، فاذا دفعتم اليهم أموالهم
 فاشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا) وقوله : (واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى
 والمساكين فارزقوهم منه) وقوله : (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا — الى قوله —
 وبذى القربى واليتامى والمساكين) وقوله : (قل الله يفتيكُم فيهن ،
 وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونن ما كتب لهن
 — الى قوله — وان تقوموا لليتامى بالقسط ، وما تفعلوا من خير فإن الله كان
 به عليما) وقوله : (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون
 في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا) وقوله : (في الأنعام :) (ولا تقربوا مال
 اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده) وقوله : (او علموا انما غنمتم من
 شيء فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين) وقوله : (وآت
 ذا القربى حقه والمساكين وابن السبيل ، ولا تبذر تبذيرا) وقوله :
 (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده ، وأوفوا بالعهد
 إن العهد كان مسؤولا) وقوله : (وأما الجدار فكان لنلامين يتيمين في
 المدينة) وقوله : (ما أقام الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول

ولنرى القربى واليتامى والمساكين) وقوله : (فذلك الذى يدع اليتيم ،
ولا يحض على طعام المسكين)

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له بنت لها سبع سنين ، ولها والدة متزوجة ، وقد أخذها
بحكم الشرع الشريف بحيث أنه ليس لها كافل غيره ، وقد اختارت
أم المذكورة أن تأخذها من الرجل بكفالتها الى مدة معلومة ، وهو يخاف
ان ترجع عليه فيما بعد بالكسوة والنفقة عند بعض المذاهب ، وكيف
نسخة ما يكتب بينهما .

الجواب : الحمد لله رب العالمين . مادام الولد عندها وهي تنفق عليه ،
وقد أخذته على أن تنفق عليه من عندها ولا ترجع على الأب : لانفقة لها
باتفاق الأئمة . اى لا ترجع عليه بما أنفقت هذه المدة ؛ لكن لو أرادت
ان تطالب بالنفقة فى المستقبل فللاب أن يأخذ الولد منها أيضا ؛ فانه
لا يجمع لها بين الحضانة فى هذه الحال ، ومطالبة الأب بالنفقة مع ما ذكرنا
بلا نزاع ؛ لكن لو اتفقا على ذلك : فهل يكون العقد بينهما لازما ؟
هذا فيه خلاف ، والمشهور من مذهب مالك هو لازم . واذا كان كذلك
فلا ضرر للاب فى هذا الالتزام . والله اعلم .

وقال الشيخ رحمه الله تعالى

الحمد لله الذي نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور
انفسنا ومن سيئات اعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل
فلا هادي له ، ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ، ونشهد ان
محمداً عبده ورسوله ؛ صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً

فصل

في مذهب الامام احمد وغيره من العلماء في « حضانة الصغير المميز »
هل هي للأب ؟ أو للأم ؟ أو يخير بينهما ؟ فان كثيراً من كتب أصحاب
أحمد انما فيها أن النكاح إذ بلغ سبع سنين خير بين ابويه ، وأما الجارية
فالأب أحق بها . وهاؤلاء الذين ذكروا هذا كالخرقي وغيره يلغون بمض
نصوص أحمد في هذه المسألة ولم يلغهم سائر نصوصه ؛ فان كلام أحمد كثير
منتشر جداً ، وقل من يضبط جميع نصوصه في كثير من المسائل ؛ لكثرة
كلامه وانتشاره ، وكثرة من كان يأخذ العلم عنه .

« وابوبكر الخلال » قد طاف البلاد وجمع من نصوصه في مسائل الفقه
نحو اربعين مجلداً ، وفاته أمور كثيرة ليست في كتبه ، واما ما جمعه

من نصوصه فن أصول الدين مثل: « كتاب السنة » نحو ثلاث مجلدات ، ومثل
أصول الفقه والحديث مثل « كتاب العلم » الذي جمعه من الكلام على علل
الأحاديث مثل « كتاب الملل » الذي جمعه ، ومن كلامه في « أعمال القلوب
والأخلاق والأدب » ومن كلامه في « الرجال ، والتاريخ » فهو مع كثرتة لم
يستوعب ما تقله الناس عنه .

« والمقصود هنا » ان النزاع عنه موجود في المسألتين كلتاهما في « مسألة
البنت » وفي « مسألة الابن » وعنه في الابن ثلاث روايات معروفة ،
ومن ذكرهن أبو البركات في « محرره » . وعنه في الجارية روايتين ؛ ومن
ذكرهما أبو عبد الله بن تيمية في كتابيه : « التلخيص » « وترغيب القاصد »
والروايات موجودة بالفاظها وتقلها وأسانيدها في عدة كتب . ومن ذكر
هذه الروايات القاضي أبو يعلى في « تعليقه » نقل عن أحمد في الغلام : أمه
أحق به حتى يستغنى عنها ؛ ثم الأب أحق به . فقال في رواية الفضل بن زياد :
إذا عقل الغلام واستغنى عن الأم فالأب أحق به . وقال في رواية أبي طالب :
والأب أحق بالغلام إذا عقل واستغنى عن الأم . وهذا الذي نقله القاضي أبو
يعلى والثاني وغيرها [هو المنقول] عن أبي حنيفة قال : إذا أكل وحده ، ولبس
وحده ، وتوضأ وحده ، فالأب أحق به . ونقل ابن المنذر : أنه يخبر بين أبو يعنى
أبي حنيفة وأبي ثور . والأول هو مذهب أبي حنيفة ، الموجود في كتب أصحابه
وهو إحدى الروايتين عن مالك ؛ فإنه نقل عنه ابن وهب : الأم أحق به حتى

يثر؛ ولكن المشهور عنه أن الأم أحق به مالم يبلغ . وهذه هي الرواية الثالثة عن أحمد . وأما المشهور عن أحمد ، وهو تحخير الغلام بين أبيه : فهو مذهب الشافعي ، واسحق بن راهويه .

وموافقته للشافعي واسحق أكثر من موافقته لنيرهما ، وأصوله بأصولهما أشبه منها بأصول غيرهما ، وكان يثنى عليهما ويعظمهما ، ويرجع أصول مذاهبهما على من ليست أصول مذاهبه كأصول مذاهبهما . ومذهبه أن أصول فقهاء الحديث أصح من أصول غيرهم ، والشافعي واسحق هما عنده من أجل فقهاء الحديث في عصرهما ، وجمع بينهما بمسجد الخيف فتناظرا في « مسألة إجارة بيوت مكة » والقصة مشهورة ، وذكر أحمد أن الشافعي علا اسحق بالحجة في موضع ، وإن اسحق علاه بالحجة في موضع . فإن الشافعي كان يبيع البيع والاجارة ، واسحق يمنع منها ، وكانت الحجة مع الشافعي في جواز بيعها ، ومع اسحق في المنع من اجارتها .

والرواية الثالثة عن أحمد : أن الأم أحق بالغلام مطلقا ، كذهب مالك ، أخذت من قوله في رواية حنبل : في الرجل يطلق امرأته وله منها أولاد صغار ، فالأم أعطف عليهم مقدار ما يعقلون الأدب ، فتكون الأم بهم أحق مالم تنزوج ، فإذا تزوجت فالأب أحق بولده : غلاما كان ، أو جارية . قال الشيخ أبو البركات . فهذه الرواية تدل على أنه إذا كبر وصار يعقل الأدب

فانه يكون مقره أيضا عند الأم ؛ لكن في وقت الأدب وهو النهار يكون عند الأب ، وهذه المدونة مذهب مالك بعينه الذي حكيناه . فصارق المسئلة ثلاث روايات . ومذهب مالك في « التهذيب » أن الأم أحق به مالم يبلغ ، والأب يتماهد عندها ، وأدبه وبعثه الى المكتب ، ولا يبيت الا عند الأم .

قلت : وحبل وأحمد بن الفرج كانا يسألان الامام احمد عن مسائل مالك وأهل المدينة ، كما كان يسأله اسحق بن منصور وغيره عن مسائل سفيان الثوري وغيره ، وكما كان يسأله الميموني عن مسائل الأوزاعي ، وكما كان يسأله اسماعيل بن سعيد الشاذلي عن مسائل أبي حنيفة وأصحابه ؛ فإنه كان قد تفقه على مذهب أبي حنيفة ، واجتهد في مسائل كثيرة رجع فيها مذهب أهل الحديث ، وسأل عن تلك المسائل أحمد وغيره ، وشرحها ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني إمام مسجد دمشق .

وأما « حضنة البنت » اذا صارت مميزة فوجدنا عنه روايتين منصوبتين ، وقد نقلهما غير واحد من أصحابه كأبي عبد الله بن تيمية وغيره . « أحدهما » أن الأب أحق بها ، كما هو موجود في الكتب المعروفة في مذهبه .

و « الثانية » ان الأم أحق بها . قال في رواية اسحق بن منصور يقضى بالجارية للأم والحالة ، حتى إذا احتاجت الى التزويج فالأب أحق بها

وقال في رواية رضا بن يحيى : إن الأم والجدة أحق بالجارية حتى تزوج .
قال أبو عبد الله في « ترغيب القاصد » وان كانت جارية فالأب أحق بها بنير
تخير . وعنه : الأم أحق بها حتى تحيض .

وهذه الرواية الثانية هي نحو مذهب مالك وأبي حنيفة . ففي « المدونة »
مذهب مالك : أن الأم أحق بالولد ما لم يبلغ ، سواء كان ذكراً أو أنثى
فاذا بلغ وهو أنثى نظرت فإذا كانت الأم في حوز ومنعة وتحصن فهي أحق
بها أبداً ما لم تنكح ، وإن بلغت أربعين سنة ؛ وإن لم تسكن في منع وحرز
وتحصن ، أو كانت غير مرضية في نفسها فلا لب أخذها منها ، والوصى ،
وكذلك الأولياء ، والوصى كالأب في ذلك إذا أخذ إلى أمانة وتحصن .
ومذهب الليث بن سعد نحو ذلك ، قال : الأم أحق بالجارية حتى تبلغ إلا أن
تكون الأم غير مرضية في نفسها وأدبها لولدها أخذت منها إذا بلغت ؛ إلا أن
تكون صغيرة لا يخاف عليها وقال أبو حنيفة : الأم والجدة أحق بالجارية
حتى تحيض ، ومن سوى الأم والجدة أحق بها حتى تبلغ حداً تشتهى ، ولفظ
الحجازي : حتى تستغي ، كما في الغلام مطلقاً .

وأما « التخير في الجارية » فهو قول الشافعي ، ولم أجده منقولاً
لأعنه أحمد ، ولا عن إسحق ، كما نقل عنهما التخير في الغلام ؛ ولكن نقل
عن الحسن بن صالح بن حي : أنها تخير إذا كانت كاعبا ، والتخير في
في الغلام . ومذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وإسحق للحديث الوارد

في ذلك حيث « خير النبي صلى الله عليه وسلم غلاماً بين أبيه » وهي قضية معينة . ولم يرد عنه نص عام في تخيير الولد مطلقاً . والحديث الوارد في تخيير الجارية ضعيف يخالف لاجتماعهم .

والفرق بين تخيير النلام والجارية أن هذا التخيير تخيير شهوة ؛ وتخيير رأي مصلحة ؛ كتخيير من يتصرف لغيره كالامام والولي ؛ فان الامام اذا خير في الأسرى بين القتل والاسترقاق والمن والفداء فعليه أن يختار الأصلح للمسلمين فيكون مصيباً في اجتهاده ، حاكماً بحكم الله ، ويكون له اجران ؛ وقد لا يصيبه فيثاب على استقراغ وسعه ولا يأثم بجزءه عن معرفة المصلحة ، كالذي ينزل أهل حصن على حكمه ، كما نزل بنوا قريظة على حكم النبي صلى الله عليه وسلم . فلما سأله فيهم بنو عبد الأشمل ، قال : « الارضون أن أجعل الأمر الى سيدكم سعد بن معاذ » فرضوا بذلك ، وطمع من كان يحب استبقاهم أن سعداً يحاييهم ؛ لما كان بينه وبينهم في الجاهلية من الموالاة ، فلما أتى سعد حكم فيهم أن تقتل مقاتلتهم . وتسبى ذراريهم وتقسم أموالهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات » وهذا يقتضى أنه لو حكم بنير ذلك لم يكن ذلك حكماً لله في نفس الأمر . وإن كان لا بد من إقاضه .

ومثل ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث بريدة المشهور قال فيه : « واذا حاصرت أهل حصن فسألوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على

حكم الله ، فانك لا تدري ما حكم الله فيهم : ولكن انزلهم على حكمك وحكم اصحابك » . ولهذا قال الفقهاء : انه إذا حاصر الامام حصنا فزولوا على حكم حاكم جاز ؛ إذا كان رجلا حرا ، مسلما ، عدلا ، من اهل الاجتهاد في أمر الجهاد ، ولا يحكم إلا بما فيه حظ الاسلام : من قتل ، اورك ، أو فداء . وتنازعوا فيما اذا حكم بالمن فأباه الامام : هل يلزم حكمه أو لا يلزم ؟ أو يفرق بين المقاتلة والندرية ؟ على ثلاثة أقوال . وإنا تنازعوا في ذلك لظن النازع أن المن لاحظ فيه للمسلمين .

و « المقصود » أن تخيير الامام والحاكم الذي نزلوا على حكمه هو تخيير رأى ومصلحة يطلب أي الأمرين كان أرضى لله ورسوله فعله ، كما ينظر المجتهد في أدلة المسائل ، فأى الدليلين كان أرجح اتبعه ؛ ولكن معنى قولنا « تخيير » انه لا يتعين فعل واحد من هذه الأمور في كل وقت ؛ بل قد يتعين فعل هذا تارة ، وهذا تارة . وقوله في القرآن : (فأما من بعد وإما فداء) يقتضي فعل أحد الأمرين ؛ وذلك لا يمنع تنيير هذا في حال وهذا في حال ، كما في قوله : (هل تربصون بنا إلا احدى الحسينين ، ونحن تربص بكم أن يصيبكم الله بمذاب من عنده أو بأيدينا) فتربص أحد الأمرين لا يتمتع بعينه إذا كان الجهاد فرضا علينا بعض الأوقات ، حينئذ يصيبه الله بمذاب بأيدينا ، كما في قوله : (قاتلوهم يذهبهم الله بأيديكم ؛ ويخزهم ، وينصركم عليهم ؛ ويشف صدور قوم مؤمنين ، ويذهب غيظ قلوبهم)

ولهذا كان عند جميع العلماء قوله تعالى في المحاربين : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض) لا يقتضي ان الامام يغير تخيير مشيئة . ففعل هذه الأربع مسائل كلهم متفقون على أنه يتعين هذا في حال ، وهذا في حال . ثم أكثرهم يقولون : تلك الأحوال مضبوطة بالنص ، فان قتلوا تعين قتلهم ، وان أخذوا المال ولم يقتلوا تعين قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، كما هو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد . وروى في ذلك حديث مرفوع . ومنهم من يقول : التمين باجتهاد الامام كقول مالك ، فاذا رأى أن القتل هو المصلحة قتل ؛ وإن لم يكن قد قتل

ومن هذا الباب « تخيير الامام في الأرض المفتوحة عنوة » بين جعلها فيئا ، وبين جعلها غنمية ، كما هو قول الأكثرين : كأبي حنيفة ، والثوري وأبي عبيد ، وأحمد في المشهور عنه ؛ فانهم قالوا : ان رأى المصلحة جعلها غنمية قسمها بين الفاعلين ، كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ، وإن رأى أن لا يقسمها جاز ، كما لم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم مكة ، مع أنه فتحها عنوة . شهدت بذلك الأحاديث الصحيحة ؛ والسيرة المستفيضة ، وكما قاله جمهور العلماء ، ولأن خلفاء بعده - أبو بكر وعمر وعثمان - فتحوا ما فتحوا من أرض العرب والروم وفارس : كالعراق ؛ والشام ، ومصر ؛ وخراسان ؛ ولم يقسم أحد من الخلفاء شيئا من المقار المغنوم بين الفاعلين ؛ لا السواد ، ولا غير السواد ، بل جعل المقار فيئا للمسلمين داخل في قوله : (ما أفاء الله على رسوله

من أهل القرى فله وللرسول (الآية ؛ ولم يستأذنوا في ذلك الناعمين ؛ بل طلب كثير من الناعمين قسم المقار فلم يجيبهم إلى ذلك ، كما طلب بلال من عمر أن يقسم أرض الشام ، وطلب منه الزبير أن يقسم أرض مصر ، فلم يجيبهم إلى ذلك ، ولم يستطع أحد من الخلفاء أحداً من الناعمين في ذلك .

وهذا مما احتج به من جعل الأرض فيئاً بنفس الفتح ، ومن ذلك نص مذهبه كاسماعيل بن اسحاق ، وقالوا الأرض ليست داخلة في النسيئة ؛ فان الله حرم على بنى اسرائيل المنانم ، وملكهم المقار ؛ فلم أنه ليس في المنانم . وهذا القول هو الذي يذكر رواية عن أحمد ؛ كما ذكر عنه رواية ثالثة كقول الشافعي : إنه يجب قسم المقار ، والمنقول ؛ لأن الجميع مننوم ، وقال الشافعي : إن مكة لم تفتح عنوة ؛ بل صلحا ؛ فلا يكون علي منها حجة . ومن حكى عنه أنه قال : أنها فتحت عنوة — كصاحب « الوسيط » وغيره — فقد غلط عليه ؛ وقال : لأن السواد لا أدرى ما أقول فيه ، إلا أن أظن فيه ظنا مقرونا بعلم ، وظن أن عمر استطاب الناعمين ، كما روى قيس بن حارثة . وبسط هذا له موضع آخر .

وقول الجمهور أعدل الأقاويل وأشبهها بالكتاب والسنة والأصول ، وم الذين قالوا : نخير الامام بين الأمرين تخير رأي ومصلحة ؛ لا تخير شهوة ومشية ، وهكذا سائر ما يخير فيه ولاية الأمر ومن تصرف لغيره بولاية : كناظر الوقف ، ووصي اليتيم ، والوكيل المطلق ، لا يخيرون تخير مشية وشهوة ؛ بل تخير اجتهاد ونظر وطلب الجواز الأصلح : كالرجل المبتي

بمدين ، وهو مضطر إلى الابتداء بأحدهما ، فيبتدىء بحاله أنقع : كالامام
 في تولية من يوليه من ولاية الحرب ، والحكم ، والمال : يختار الأصلح فالأصلح
 للمسلمين « فن ولي رجلا على عصاة وهو يحذفهم من هو أرضا لله منه فقد
 خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين » .

وهذا بخلاف من خير بين شيئين فله أن يفعل أيها شاء : كالمكفر إذا
 خير بين الاطعام والكسوة والعتق ؛ فانه وإن كان أحد الخصال أفضل
 فيجوز له فعل المفضول . وكذلك لابس الخف إذا خير بين المسح وبين
 الغسل ؛ وإن كان أحدهما أفضل . وكذلك المسلي إذا خير بين الصلاة في أول
 الوقت وآخره ؛ وإن كان أحدهما أفضل . وكذلك تخيير الآكل والشارب بين
 أنواع الأطعمة والأشربة المباحة ؛ وإن كان نفس الأكل والشرب واجبا عند
 الضرورة حتى إذا تعين المأكل وكول وجب أكله وإن كان ميتة ، فن اضطر إلى
 أكل الميتة وجب عليه أكلها في المشهور عن الأئمة الأربعة وغيرهم من أهل العلم .

وفي « كفارة الجامع في رمضان » هل هي على التخيير ؟ أو على الترتيب ؟
 فيها قولان ، هما روايتان عن أحمد ، والأكثر على أنها على الترتيب ؛
 لكن الترتيب فيها ثبت بحكاية الجامع ؛ لا بلفظ عام ؛ فلهذا أقدم بعض
 العلماء على أن ألزم بعض الملوك بالصوم عينا ، وإن الترتيب فيها ليس شرعا
 عاما ؛ بل هو من باب تنقيح المناط ، وقدم العتق في حق من يكون عنده أصعب
 من الصيام ؛ كالأعراب . وأما من كان العتق أسهل عليه فلا يجب تقديمه .

وكذلك « تخيير الحاج » بين التمتع والافراد والقران عند الجمهور الذين يخبرون بين الثلاثة ، وتخيير المسافرين بين الفطر والصوم عند الجمهور . وأما من يقول : لا يجوز أن يحج إلا متمتعاً ، أو أنه يتعين الفطر في السفر — كما تقوله طائفة من السلف والخلف من أهل السنة والشيعة — فلا يجيء هذا على أصلهم .

وكذلك « القصر » عند الجمهور الذين يقولون : ليس للمسافر أن يصلي الا ركعتين ليس له أن يصلي أربعا ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر قط الا ركعتين ، ولا أحد من أصحابه في حياته . وحديث عائشة الذي فيه أنها صلت في حياته السفر أربعا كذب عند حذاق أهل العلم بالحديث . كما قد بسط في موضعه .

إذ المقصود هنا أن « التخيير في الشرع نوعان » فمن خير فيما يفعله لغيره بولايته عليه ، وبوكالة مطلقة : لم يبيح له فيها فعل ما شاء ؛ بل عليه أن يختار الأصلح ، وأما من تصرف لنفسه : فتارة يأمره الشارع باختيار ما هو الأصلح بحسب اجتهاده ، كما يأمر المجتهد بطلب أقوى الأقاويل وأصلح الأحكام في نفس الأمر . وتارة يبيح له ما شاء من الأنواع التي خير بينها ، كما تقدم . هذا إذا كان مكافئاً .

وأما « الصبي المميز » يخير تخيير شهوة حيث ما كان كل من الأبوين نظير الآخر ؛ ولم يضبط في حقه حكم عام للأب أو للأم ، فلا يمكن أن يقال :

كل أب فهو أصلح لليز من الأم، ولا كل أم هي أصلح له من الأب؛ بل قد يكون بعض الآباء أصلح، وبعض الأمهات أصلح. وقد يكون الأب أصلح في حال، والأم أصلح في حال. فلم يمكن أن يعين أحدهما في هذا؛ بخلاف الصغير فإن الأم أصلح له من الأب؛ لأن النساء أرفق بالصغير، وأخبر بتنذيته وحمله وأصبر على ذلك، وأرحم به؛ فهي أقدر. وأخبر، وأرحم، وأصبر؛ في هذا الموضع فبينت الأم في حق الطفل غير المميز بالشرع.

ولكن يبقى «تنقيح المناط»: هل عينه الشارع؛ لكون قرابة الأم مقدمة على قرابة الأب في الحضانة؟ أو لكون النساء أقوم بمقصود الحضانة من الرجال فقط؟ وهذا فيه قولان للعلماء. يظهر أمرهما في تقديم نساء المصبة على أقارب الأم: مثل أم الأم، وأم الأب، والأخت من الأم، والأخت من الأب. ومثل العمة، والخاله ونحو ذلك. وهذا فيه قولان هما روايتان عن أحمد وأرجح القولين في الحجة تقديم نساء المصبة، وهو الذي ذكره الخريفي في «مختصره» في العمة والخاله.

وعلى هذا أم الأب مقدمة على أم الأم. والأخت من الأب مقدمة على الأخت من الأم. والعمة مقدمة على الخالة؛ كما تقدم. وأقارب الأب من الرجال على أقارب الأم، والأخ للأب أولى من الأخ للأم، والعمة أولى من الخال؛ بل قد قيل: أنه لاحضانة للرجال من أقارب الأم بحال، والحضانة

لا تثبت إلا للرجل من العصبة ، أو لامرأة وارثة ، أو مدلية بمصبة
أو وراث ، فان عدموا فالخاكم . وعلى الوجه الثانى فلا حضانة للرجال من
أقارب الأم . وهذان الوجهان فى مذهب الشافعى وأحمد .

فلو كانت جهات الأقربة راجحة لترجح رجالها ونساؤها ، فلما لم
يترجح رجالها بالاتفاق فكذلك نساؤها أيضا ؛ لأن جمع أصول الشرع
إنما يقدم أقارب الأب فى الميراث والعقد والنفقة وولاية الموت والمال وغير
ذلك ، ولم يقدم الشارع قرابة الأم فى حكم من الأحكام ، فن قدمهن فى
الحضانة فقد خالف أصول الشريعة ، ولكن قدم الأم لأنها امرأة ؛ وجنس
النساء فى الحضانة مقدمات على الرجال . وهذا يقتضى تقديم الجدة أم الأب
على الجد ، كما قدم الأم على الأب ، وتقديم اخواته على اخوته ، وعماته على
أعمامه ، وخالاته على أخواله . هذا هو القياس والاعتبار الصحيح .

وأما تقديم جنس نساء الأم على نساء الأب فخالف للأصول والمقول
ولهذا كان من قال هذا موضع يتناقض ولا يطرد أصله ؛ ولهذا تجد لمن لم
يضبط أصل الشرع ومقصوده فى ذلك أقوالا متناقضة ، حتى توجد فى الحضانة
من الأقوال المتناقضة أكثر مما يوجد فى غيرها من هذا الجنس . ففهم من
يقدم أم الأم على أم الأب ؛ كأحد القولين من مذهب أحمد ، وهو عند مالك
والشافعى وأبى حنيفة . ثم من هؤلاء من يقدم الأخت من الأب على الأخت

من الأم ؛ ويقدم الحالة على العمة ، كقول الشافعي في الجديد ، وطائفة من أصحاب أحمد . وبنوا قولهم على أن الحالات مقدمة على العمات ؛ لكونهن من جهة الأم . ثم قالوا في العمات والحالات والأخوات : من كانت لأبوين أولى ، ثم من كانت لأب ؛ ثم من كانت لأم .

وهذا الذي قالوه هنا موافق لأصول الشرع ؛ لكن إذا ضم هذا إلى قولهم بتقديم قرابة الأم ظهر التناقض . وهم أيضاً قالوا بتقديم أمهات الأب والجد على الحالات والأخوات للأم ، وهذا موافق لأصول الشرع ؛ لكنه يناقض هذا الأصل ، ولهذا لا يوافق القول الآخر أن الحالة والأخت للأم أولى من أم الأب ؛ كقول الشافعي في القديم ؛ وهذا أطرده لأصلهم ؛ لكنه في غاية المناقضة لأصول الشرع .

« وطائفة أخرى » طرت أصلها فقدمت من الأخوات من كانت لأم على من كانت لأب ؛ لقول أبي حنيفة والمزني وابن سريج . وبالغ بعض هاؤلاء في طرد قياسه حتى قدم الحالة على الأخت من الأب ، لقول زفر ، ورواية عن أبي حنيفة ، ووافقها ابن سريج ؟ ولكن أبو يوسف استشنع ذلك فقدم الأخت من الأب رواه عن أبي حنيفة ، وروى عن زفر أنه أمعن في طرد قياسه حتى قال : إن الحالة أولى من الجدة أم الأب .

ويروى عن أبي حنيفة أنه قال : لا تأخذوا بمقاييس زفر ؛ فإنكم إذا أخذتم بمقاييس زفر حرمت الحلال وحللت الحرام . وكان يقول : من القياس

قياس أقيح من البول في المسجد . وزفر كان معروفا بالامان في طرد
قياسه الى الاصل الثابت في الذي قاس عليه ، ومن علة الحكم في الأصل « وهو
جواب سؤال المطالبة » . فن أحكم هذا الأصل أستقام قياسه .

كما أن زفر اعتقدان النكاح الى أجل يبطل فيه التوقيت ، ويصح النكاح
لازماً . وخرج بعضهم ذلك قولاً في مذهب أحمد ، فكان مضمون هذا
القول : أن نكاح المتعة يصح لازماً غير موقت ، وهو خلاف المنصوص
وخلاف إجماع السلف . والأمة إذا اختلفت في مسألة على قولين لم يكن لمن بعدهم
أحداث قول يناقض القولين ويتضمن إجماع السلف على الخطأ والعدول عن
الصواب ؛ وليس في السلف من يقول في المتعة إلا أنها باطلة ، أو تصح مؤجلة .
فالقول بلزومها مطلقاً خلاف الاجماع :

وسبب هذا القول اعتقادهم أن كل شرط فاسد في النكاح فإنه يبطل
وينعقد النكاح لازماً ، مع إبطال شرط التحليل . وامثال ذلك . وقد ثبت
في الصحيحين عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان احق
الشروط أن توفوا بهما استحلتم به الفروج » فدل النص على أن الوفاء بالشروط
في النكاح أولى منه بالوفاء بالشروط في البيع ؛ فاذا كانت الشروط
الفاسدة في البيع لا يلزم العقد بدونها ؛ بل إما أن يبطل العقد ، وإما ان يثبت الخيار
لمن فات غرضه بالاشتراط اذا بطل الشرط ، فكيف بالشروط في النكاح :

وأصل « عمدتهم » كون النكاح يصح بدون تقدير الصداق
، كما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع ، فقاسوا الذي يشرط فيه نقي المبر

على النكاح الذي لم يزل تقدير الصداق فيه ، كما فعل أصحاب أبي حنيفة والشافعي ، وأكثر متأخري أصحاب أحمد .

ثم طرد أبو حنيفة قياسه فصيح « نكاح الشغار » بناء على أنه لا يوجب إشغاره عن المهر . وأما الشافعي ومن وافقه من اصحاب أحمد فتكلفوا الفرق بين الشغار وغيره ؛ لأن فيه تشريكا في البضع ، أو تعليق العقد أو غير ذلك مما قد بسط في غير هذا الموضع . وبين فيه أن كل هذه فروق غير مؤثرة . وإن الصواب مذهب أهل المدينة مالك وغيره ، وهو المنصوص عن أحمد في عامة اجوبته ؛ وعامة أكثر قدماء أصحابه : أن العلة في افساده بشرط اشغار النكاح عن المهر ، وأن النكاح ليس ب لازم إذا شرط فيه نفي المهر أو مهر فاسد ، فإن الله فرض فيه المهر ؛ فلم يحل لنفي الرسول النكاح بلا مهر . فن تزوج بشرط انه لا يجب مهر فلم يعتبر الذي أذن الله ؛ فإن الله انما اباح العقد لمن يبتنى بحاله محصنا غير مسافح كما قال تعالى : (واحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين) فن طلب النكاح بلا مهر فلم يفعل ما أحل الله ، وهذا بخلاف من اعتقد انه لا بد من مهر ؛ لكن لم يقدره ، كما قال تعالى : (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن ، أو تفرضوا لهن فريضة فهذا نكاح المهر المعروف ، وهو مهر المثل .

وهذا هو الفرق بين النكاح وبين البيع ؛ فإن البيع بمن المثل وهو
السعر ، أو الاجارة بمن المثل : لا يصح . وقد سلم لهم هذا الاصل الذي
قاسوا عليه الشافعى وكثير من أصحاب أحمد فى البيع .

وأما الاجارة فاصحاب أبى حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم يقولون :
يجب اجرة المثل فى ما جرت العادة فيه ، ومثل ذلك كمن دخل حمام حمامي
يدخلها الناس بالكرا ، أو يسكن فى خان أو حجرة عادتها بذلك ،
أو دفع طعامه أو خبزه الى من يطبخ أو يخبز بالأجرة ، أو بناء الى من يعمل
بالأجرة ، أو ركب دابة مكاري يكارى بالأجرة ، أو سفينة ملاح يركب
بالأجرة ، فإن هذه إجارة عند جمهور العلماء ، ويجب فيها اجرة المثل
وان لم يشترط ذلك . فهذه اجارة عن المثل ، وكذلك إذا ابتاع طعاما
مثل ما ينقطع به السعر ، أو بسعر ما يبيعون الناس ، أو بما اشتراه من بلده ،
أو برقه : فهذا يجوز فى احد القولين فى مذهب أحمد وغيره . وقد نص
أحمد على هذه المسائل ومثلها فى غير هذا الموضوع ؛ وان كثيرا من متأخري أصحابه
لا يوجد فى كتبهم الا القول بفساد هذه المقود لقول الشافعى وغيره .
وبسط هذه المسائل له مواضع آخر .

والمقصود هنا كان « مسائل الحضانة » وان الذين اعتقدوا ان الأم
قدمت لتقدم قرابة الأم لما كان اصلهم ضعيفا كانت الفروع اللازمة للأصل
الضعيف ضعيفة ، وفساد اللازم يستلزم فساد الملزوم ؛ بل الصواب بلاريب أنها

قدمت لكونها امرأة، فتكون المرأة أحق بمحضانة الصغير من الرجل ؛
فتقدم الأم على الأب ، والجدة على الجد ، والأخت على الأخ ، والحالة على
الخال ، والعمة على العم . وأما إذا اجتمع امرأة بعيدة ورجل قريب
فهذا بسطه في موضع آخر . إذ المقصود هنا ذكر مسألة الصغير المميز ،
والفرق بين الصبي والصبية

فتخير الصبي الذي وردت به السنة أولى من تعيين أحب الأبوين له
ولهذا كان تعيين الأب ، كما قاله أبو حنيفة واحد (١) الأم كما قاله مالك
وأحمد في رواية ، والتخير تخيير شهوة ؛ ولهذا قالوا : إذا اختار الأب مدة
مم اختار الأم فله ذلك ، حتى قالوا : متى اختار أحدهما ثم اختار الآخر نقل إليه ،
وكذلك إن اختار أبداً . وهذا هو قول القائلين بالتخير : الحسن بن صالح ،
والشافعي ، وأحمد بن حنبل . وقالوا : إذا اختار الأم كان عندها ليلاً ، وأما
بالنهار فيكون عند الأب : ليعلمه ويؤدبه . هذا هو مذهب الشافعي وأحمد .
وكذلك قال مالك ، وهو يقول يكون عندها بلا تخيير ، والأب يتعاهده
عندها ، وأدبه وبعثه للمكتب ، ولا يبيت إلا عند الأم . قال أصحاب الشافعي
وأحمد : إن اختار الأب كان عنده ليلاً ونهاراً ، ولم يمنع من زيارة أمه ، ولا تمنع
الأم من تعريضه إذا اعتل .

فأما « البنت » إذا خيرت : فكانت عند الأم تارة ، وعند الأب تارة .
أفضى ذلك إلى كثرة بروجها ، وتبرجها ، وانتقالها من مكان إلى مكان ،

(١) باض

ولا يبقى الأب موكلًا بحفظها ، ولا الأم موكلة بحفظها . وقد عرف بالعادة أن ما يتناوب الناس على حفظه صناع ، ومن الأمثال السائرة « لا يصلح القدر بين طبّاخين » .

« وأيضاً » فاختيار أحدهما يضعف رغبة الآخر في الاحسان والصيانة فلا يبقى الأب تام الرغبة ولا الأم تامة الرغبة في حفظها ، وليس الذكر كالأنثى ، كما قالت امرأة عمران : (رب إني نذرت لك ما في بطني) (وإني وضعتها أنثى) (وليس الذكر كالأنثى ، وإني أعينها بك وذريتها من الشيطان الرجيم . فتقبلها ربها بقبول حسن ، وأنبتها نباتاً حسناً ، وكفلها زكريا ، كلما دخل عليها زكريا المحراب - إلى قوله - وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم) فهذه مريم احتاجت إلى من يكفلها ويحضرها حتى أسرعوا إلى كفالتها ، فكيف غيرها من النساء ، وهذا أمر معروف بالتجربة أن المرأة تحتاج من الحفظ والصيانة ما لا يحتاج إليه الصبي ، وكل ما كان أستر لها وأصون كان أصلح لها .

ولهذا كان لباسها المشروع لباساً يسترها ، ولعن من يلبس لباس الرجال ، وقال لأُم سلمة في عصايتها : « لية لا ليتين » رواه أبو داود وغيره ، وقال في الحديث الصحيح . « صنفان من أهل النار من أمّتى لم أرهما بعد : نساء كاسيات عاريات ، مائلات ، ميملات ، على رؤوسهن مثل أسنة البخت ، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها ، ورجال معهم سياط مثل أذناب البقر يضربون بها عباد الله » .

و « أيضاً » يأمرهم المرأة في الصلاة أن تجمع ولا تجافي بين أعضائها ، وترجع ولا تفتش ، وفي الاحرام لا ترفع صوتها إلا بقدر ما تسمع رفيقتها ، وأن لا ترق فوق العفا والمروة . كل ذلك لتحقيق سترها وصيانتها ، ونهيت أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم ؛ لحاجتها في حفظها إلى الرجال ، مع كبرها ومعرفتها . فكيف إذا كانت صغيرة مميزة ، وقد بلغت سن ثوران الشهوة فيها ، وهي قابلة للانخداع !! وفي الحديث « النساء لحم على عظم إلا ما ذب عنه » .

فهذا قياس أن مثل هذه الصفة المميزة من أحوج النساء إلى حفظها وصونها ، وتردها بين الأبوين مما يخل بذلك من جهة أنها هي لا يجتمع قلبها على مكان معين ، ولا يجتمع قلب أحد الأبوين على حفظها . ومن جهة أن تمكينها من اختيار هدا تارة وهذا تارة يخل بكمال حفظها ، وهو ذريعة إلى ظهورها وبروزها ، فكان الأصلح لها أن تجعل عند أحد الأبوين مطلقا ، لا تمكن من التخيير ، كما قال ذلك جمهور علماء المسلمين : مالك ، وأبو حنيفة ، وأحمد وغيرهم . وليس في تخييرها نص ولا قياس صحيح ، والفرق ظاهر بين تخييرها وتخيير الابن ؛ لاسيما والذكر محبوب مرغوب ، والبنت مزهود فيها . فأحد الوالدين قد يزهد فيها مع رغبتها فيه ، فكيف مع زهدها فيه ، فالأصلح لها لزوم أحدهما ؛ لا التردد بينهما .

ثم هناك يحصل الاجتهاد في تعيين أحدهما : فمن عين الأم كمالك وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين : لا بد أن يراعوا مع ذلك صيانة الأم لها ولهذا قالوا ما ذكره مالك والليث وغيرهما : إذا لم تكن الأم في موضع حرز

وبحسين ، أو كانت غير مرضية : فلأب أخذها منها . وهذا هو الذى راعاه أحد فى الراوية المشهورة عن أصحابه : فإنه إذا كان لابد من رعاية حفظها وصياتها ، وأن للأب أن يتزعمها من الأم إذا لم تكن حافظة لها بلارب . فلأب أقدر على حفظها وصياتها ، وهى مميزة لاحتياج فى بدنها الى أحد ، والأب له من الهيبة والحرمة ما ليس للأم .

وأحمد أصحابه أنما يقدمون الأب إذا لم يكن عليها فى ذلك حرز ، فلو قدر أن الأب عاجز عن حفظها وصياتها ، أو مهمل لحفظها وصياتها ، فإنه يقدم الأم فى هذه الحالة .

فكل من قدمناه من الأبوين إنما تقدمه إذا حصل به مصلحتها ، أو اندفعت به مفسدتها . فأما مع وجود فساد أمرها مع أحدها فالآخر أولى بها بلارب ، حتى الصغير إذا اختار أحد أبويه وقدمناه إنما تقدمه بشرط حصول مصلحته وزوال مفسدته .

فلو قدرنا أن الأب ديوث لا يصونه ، والأم تصونه : لم نلفت الى اختيار الصبي ، فإنه ضعيف العقل قد يختار أحدهما لكونه يوافق هواه الفاسد ، ويكون الصبي قصده الفجور ، ومعاشرته الفجار ، وترك ما ينفعه من العلم والدين والأدب والصناعة ، فيختار من أبويه من يحصل له معه ما يهواه ، والآخر قد يردده ويصلحه ، ومتى كان الأمر كذلك فلارب أنه لا يمكن من يفسد منه حاله

والنبي صلى الله عليه وسلم قال : « مروه بالصلاة لسبع ، واضربوهم عليها لعشر ، وفرقوا بينهم فى المضاجع » ففى كان أحد الأبوين يأمره بذلك والآخر

لا يأمره كان عند النبي يأمره بذلك دون الآخر ؛ لأن ذلك الأمر له هو المطيع لله ورسوله في تربيته ، والآخر خاص لله ورسوله ؛ فلا تقدم من يعصي الله فيه على من يطع الله فيه ؛ بل يجب إذا كان أحد الأبوين يفعل معه ما أمر الله به ورسوله ، ويترك ما حرم الله ورسوله ، والآخر لا يفعل معه الواجب ، أو يفعل معه الحرام : قدم من يفعل الواجب ، ولو اختار الصبي غيره ؛ بل ذلك العاصي لا ولاية له عليه بحال ؛ بل كل من لم يقيم بالواجب في ولايته فلا ولاية له عليه ؛ بل إما ترفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب ، وإما أن نضم اليه من يقوم معه بالواجب . فإذا كان مع حصوله عند أحد الأبوين لا يحصل طاعة الله ورسوله في حقه ، ومع حصوله عند الآخر [تحصل] : قدم الأول قطعاً .

وليس هذا الحق من جنس الميراث الذي يحصل بالرحم والنكاح والولاية . ان كان الوارث حاجزاً أو عاجزاً . بل هو من جنس « الولاية » والولاية النكاح والمال التي لا بد فيها من القدرة على الواجب وفعله بحسب الامكان . وإذا قدر أن الأب تزوج ضرة ، وهي ترك عند ضرة أمها ، لا تعمل مصالحتها ، بل تؤذيها أو تقصر في مصالحتها ، وأمها تعمل مصالحتها ولا تؤذيها ، فالخضاعة هنا للأم . ولو قدر أن التخيير مشروع ، وانها اختارت الأم فكيف اذا لم يكن كذلك .

ومما ينبغي أن يعلم أن الشارع ليس له نص عام في تقديم أحد الأبوين مطلقاً ولا تخيير أحد الأبوين مطلقاً . والعلماء متفقون على أنه لا يتعين أحدهما مطلقاً ؛ بل مع العدوان والتفريط لا يقدم من يكون كذلك على البر العادل المحسن القائم بالواجب . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل له ولد كبير ، فسافر مع كرائم أمواله في البحر المالح ، وله آخر
مراهق من أم أخرى مطلقة منه ، ولها أب وأم ؛ والولد عندهم مقيم ، فأراد
والده أخذه وتسفيره صبيحة أخيه بنير رضا الوالدة ، وغير رضا الولد : فهل له ذلك ؟

فأجاب : يخير الولد بين أبويه ؛ فإن اختار المقام عند أمه وهي غير مزوجة
كان عندها ولم يكن للأب تسفيره ؛ لكن يكون عند أبيه نهارا ليعلمه ويؤدبه
وعند أمه ليلا . وإن اختار أن يكون عند الأب كان عنده . وإذا كان عند الأب
ورأى من المصلحة له تسفيره ولم يكن في ذلك ضرر على الولد فله ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج باسراة ، ومعه بنت ، وتوفيت الزوجة ، وبقيت البنت
عنده وبهاها ، وقد تعرض بعض الجند لأخذها : فهل يجوز ذلك .

الجواب : ليس للجند عليها ولاية بمجرد ذلك ، فإذا لم يكن لها من يستحق
الحضانة بالنسب فن كان أصلح لها حضنها ، وزوج أمها محرم لها . وأما الجند
فليس محروما لها : فإذا كان يحضنها حضانة تصلحها لم تنقل من عنده لأجنبي
لا يحل له النظر إليها ، والخلوة بها .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

إذا كان الابن في حضانة أمه ، فانفقت عليه تنوي بذلك الرجوع على الأب فلها أن ترجع على الأب في أظهر قولي العلماء ، وهو مذهب مالك وأحمد في ظاهر مذهبه ، الذي عليه قدماء أصحابه ، فان من أصلها أن من أدى عن غيره واجبا رجع عليه ، وإن فعله بغير إذن : مثل أن يقضى دينه ، أو يشق على عبده ، أو [يخشى أن] يقتله العدو ؛ وقد قال تعالى : (فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) فأمر بإتيان الأجر بمجرد الارضاع ؛ ولم يشترط عقداً ولا إذناً . فان تبرعت بذلك لم يكن لها ان ترجع . فاذا شرط عليها أنها إن سافرت بالبنت لم يكن لها نفقة ورضيت بذلك فسافرت بها لم يكن لها نفقة ؛ ولو نوت الرجوع ؛ لأنها ظالمة متعدية بالسفر به ؛ فانه ليس لها أن تسافر به بغير إذن أبيه ، وهو لم يأذن لها في السفر إلا إذا كانت متبرعة بالنفقة ؛ ففقدت سافرت وطلبت الرجوع بالنفقة لم يكن لها ذلك . والله أعلم .

باب الجنایات

سئل شيخ الاسلام رحمه الله

عن القصاص

فاجاب القصاص ثابت بين المسلمين باتفاق الأمة ، يقتص للهاشمي المسلم من الحبشي المسلم ، وللحبشي المسلم من الهاشمي المسلم : في الدماء ، والأموال ، والأعراض ، وغير ذلك . بحيث يجوز القصاص في الأعراض يجوز للرجل ان يقتص . فاذا قال له الهاشمي : يا كلب ا قال له يا كلب ! واذا قال : لعنك الله . قال له : لعنك الله . ويجوز ذلك . وهذا من معنى قوله تعالى : (ولمن اتصر من بعد ظلمه فاؤلئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ، ويمنون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب اليم . ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) .

ولو كذب عليه لم يكن له أن يكذب عليه . وكذلك من سب أبا رجل فليس له ان يسب أباه ، سواء كان هاشميا أو غير هاشمي ؛ فان أبا الساب

لم يظلمه ؛ وإنما ظلمه الساب (ولا تزر وازرة وزر أخرى) . ولكن إن سب مسلم أباً مسلم فانه يزر على ذلك . فالهاشمي اذا سب اباً مسلماً عزر الهاشمي على ذلك .

ومن سب أباً هاشمي عزر على ذلك ، ولا يجعل ذلك سباً للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولو سب أباه وجده لم يجعل على النبي صلى الله عليه وسلم ، فان اللفظ ليس ظاهراً في ذلك ؛ إذا جلد المطلق : هو أبو الأب . وإذا سمي العبد جداً فأجداده كثيرة ، فلا يتعين واحد ؛ وسب النبي صلى الله عليه وسلم كفر يوجب القتل ، فلا يزول الايمان المتعين بالشك ، ولا يباح الدم المعصوم بالشك ؛ لاسيما والغالب من حال المسلم هو أن لا يقصد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فلا لفظه ولا حاله يقتضي ذلك ، ولا يقبل عليه قول من ادعى انه قصد الرسول صلى الله عليه وسلم بلا حجة . والله اعلم .

وسئل شيخ الاسلام

عن حكم قتل المتعمد ، وما هو : هل إن قتله على مال ؟ أو حقد ؟ أو على أي شيء يكون قتل المتعمد ؟ وقال قائل : إن كان قتل على مال فها هو هذا ، أو على حقد ؛ أو على دين ؛ فما هو متعمد . فقال القائل : فالتعمد ؟ قال : إذا قتله على دين الاسلام لا يكون مسلماً

فاجاب : الحمد لله اما اذا قتلته على دين الاسلام : مثل ما يقتل
النصراني المسلمين على دينهم : فهذا كافر شر من الكافر الماهد ، فإن هذا
كافر محارب بمنزلة الكفار الذين يقاتلون النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
وهؤلاء يخلدون في جهنم ، كتحليل غيرهم من الكفار

وأما إذا قتلته قتلا محرماً ؛ لعداوة ، أو مال ، أو خصومة ، ونحو ذلك
فهذا من الكبائر ؛ ولا يكفر بمجرد ذلك عند أهل السنة والجماعة ،
وانما يكفر بمثل هذا الخوارج ؛ ولا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد عند
أهل السنة والجماعة ؛ خلافا للمعتزلة الذين يقولون بتخليد فساق الملة .
وهؤلاء قد يحتجون بقوله تعالى : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم
خالداً فيها ؛ وغضب الله عليه ، ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) . وجوابهم :
على أنها محمولة على التعمد لقتله على إيمانه . وأكثر الناس لم يحملوها على هذا ؛
بل قالوا : هذا وعيد مطلق قد فسرته قوله تعالى : (إن الله لا يغفر أن
يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) وفي ذلك حكاية عن بعض أهل
السنة انه كان في مجلس فيه عمرو بن عبيد شيخ المعتزلة فقال عمرو :
يؤتى بي يوم القيامة فيقال لي : يا عمرو من اين قلت : إني لا أغفر لقاتل ؟
فاعول : أنت يارب قلت : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً
فيها) . قال : فقلت له : فان قال لك : فاني قلت : (إن الله لا يغفر ان يشرك به
، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فمن اين علمت اني لا أشاء ان اغفر لهذا ؟
فسكت عمرو بن عبيد !!

رسئل رحمہ اللہ تعالیٰ

عن القاتل صمدا ، أو خطأ : هل تدفع الكفارة المذكورة في القرآن
(فصيام شهرين متتابعين) ؟ أو يطالب بدية القاتل ؟

فأجاب : « قتل الخطأ » لا يجب فيه الا الدية والكفارة ، ولا إثم
فيه . واما القاتل عمدا فعليه الاثم ، فإذا عفى عنه اولياء المقتول ، أو اخذوا
الدية : لم يسقط بذلك حق المقتول في الآخرة . وإذا قتلوه ففيه نزاع
في مذهب أحمد . والأظهر ان لا يسقط ؛ لكن القاتل إذا كثرت حسناته
أخذ منه بعضها ما يرضى به المقتول ، أو يموصه الله من عنده
إذا تاب القاتل توبة نصوحا .

وقاتل الخطأ تجب عليه الدية بنص القرآن واتفاق الأمة ، والدية
تجب للمسلم والمسلم ؛ كما قد دل عليه القرآن ، وهو قول السلف
والأئمة ؛ ولا يعرف فيه خلاف متقدم ؛ لكن بعض متأخري الظاهرية
زعم أنه الذي لادية له .

وأما « القاتل عمداً » ففيه القود ، فإن اصطالحوا على الدية جاز ذلك بالنص والاجماع ، فكانت الدية من مال القاتل ؛ بخلاف الخطأ فإن ديته على عاقلته .

وأما « الكفارة » فجمهور العلماء يقولون : قتل الممد أعظم من أن يكفر ، وكذلك قالوا في اليمين النموس . هذا مذهب مالك ، وأبى حنيفة ، وأحمد في المشهور عنه ، كما اتفقوا كلهم على أن الزنا أعظم من أن يكفر ؛ فإنما وجبت الكفارة بوطء المظاهر ، والوطء في رمضان . وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى : بل تجب الكفارة في الممسيد ، واليمين النموس . واتفقوا على أن الائم لا يستقط بمجرد الكفارة .

فَوَسِّلْ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

عن جماعة اشتركوأ في قتل رجل ، وله ورثة صفار وكبار : فهل لأولاده الكبار أن يقتلوه ؟ أم لا ؟ وإذا وافق ولي الصفار - الحاكم أو غيره - على القتل مع الكبار : فهل يقتلون ، أم لا ؟

فأجاب : إذا اشتركوأ في قتله وجب القود على جميعهم باتفاق الأئمة الأربعة ، وللورثة أن يقتلوا ، ولهم أن يعفوا . فإذا اتفق الكبار من الورثة على

قتلهم فلم ذلك عند أكثر العلماء : كإبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد في إحدى الروايتين . وكذا إذا وافق ولي الصنار الحاكم أو غيره على القتل مع الكبار فيقتلون .

وسئل رحمه الله

عن الانسان يقتل مؤمناً متعمداً أو خطأ ، وأخذ منه القصاص في الدنيا أو لياء المقتول والسلطان : فهل عليه القصاص في الآخرة ، أم لا ؟ وقد قال تعالى : (النفس بالنفس) .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما القاتل خطأ فلا يؤخذ منه قصاص ؛ لا في الدنيا ، ولا في الآخرة ؛ لكن الواجب في ذلك الكفارة ، ودية مسلمة إلى أهل القتل ، إلا أن يصدقوا . وأما « القاتل صدا » إذا اقتص منه في الدنيا : فهل للمقتول أن يستوفي حقه في الآخرة ؟ فيه قولان في مذهب أحمد ، وكذلك غيره فيما أظن من يقول : لا حق له عليه ؛ لأن الذي عليه استوفى منه في الدنيا . ومنهم من يقول : بل عليه حق ؛ فإن حقه لم يسقط بقتل الورثة ، كما لم يسقط حق الله بذلك ؛ وكما لا يسقط حق المظلوم الذي غصب ماله وأعيد إلى ورثته ؛ بل له أن يطالب الظالم بما حرمه من الانتفاع به في حياته . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل قتل رجلاً صمداً ؛ والمقتول بنت صمها خمس سنين ، وزوجته حامل منه ، وأبناء عم ؛ فهل يجوز أن يقتص منه قبل بلوغ البنت ووضع الحمل ؛ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . ليس لسائر الورثة قبل وضع الحمل أن يقتصوا منه ؛ إلا عند مالك ، فإن عنده للمصبة أن يقتصوا منه قبل ذلك . أما إن وضعت بنتاً أو بنتين بحيث يكون لابن العم نصيب من التركة : كان للمصبة أن يقتصوا قبل بلوغ البنات عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية ؛ ولم يجوز لهم القصاص في المشهور عنه ؛ وهو قول الشافعي .

وهل لولي البنات كالحاكم أن يقوم مقامهن في الاستيفاء والصلح على مال ؟ روايتان عن أحمد . « أحدهما » وهو قول جمهور العلماء جواز ذلك . و « الثانية » لا يجوز القصاص ؛ كقول الشافعي ؛ لكن إذا كانت البنات محاويج هل لوليهن المصالحة على مال لمن ؟ فيه خلاف مشهور في مذهب الشافعي

وسئل رحمه الله

عن رجل قتل جماعة وكان اثنان حاضرا ن قتلته ، واتفق الجماعة على قتله ،
وقاضى الناحية عاين الضرب فيه ونواب الولاية ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا قامت البينة على من ضربه حتى مات واحداً
كان أو أكثر فان لأولياء الدم أن يقتلوهم كلهم ، ولهم أن يقتلوا بعضهم .
وان لم تعلم عين القاتل فلاولياء المقتول أن يحلفوا على واحد بعينه انه قتله
ويحكم لهم بالدم . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن جماعة اجتمعوا وتحالفوا على قتل رجل مسلم ، وقد أخذوا معهم جماعة
أخرى ما حضروا تحليفهم ، وتقدموا إلى الشخص وضربوه بالسيف ،
والدبايس ؛ ورموه في البحر : فهل القصاص عليهم جميعهم ، أم لا ؟

فأجاب : إذا اشتركوا في قتل معصوم بحيث أنهم جميعهم باشروا قتله
وجب القود عليهم جميعهم ؛ وإن كان بعضهم قد باشر وبعضهم قائم يحرس

المباشر؛ ويماونه . ففيها قولان « أحدهما » لا يجب القود إلا على المباشر ، وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ؛ بحيث أنه لا بد في فعل كل شخص من أن يكون صالحاً للزهوق . و « الثاني » يجب على الجميع ؛ وهو قول مالك . وإن كان قتله لفرض خاص : مثل أن يكون بينهم عداوة ، أو خصومة ، أو يكرهونه على فعل لا يبيح قتله : فهذا القود لو ارثه : إن شاء قتل ، وإن شاء عفا ، وإن شاء أخذ الدية . وإن كان الوارث صغيراً لم يبلغ فلمن له الولاية عليه ، وإن لم يكن له ولي فالسلطان وليه ، والحاكم نائبه في أحد القولين للعلماء كذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين . وفي القول الثاني لاحتي يبلغ ، وهو مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى .

وسئل رحمه الله

عن اتفاق على قتله أولاده ، وجواره ، ورجل أجنبي : فاحكم الله فيهم ؟

فأجاب : إذا اشتركوا في قتله جاز قتلهم جميعهم ، والأمر في ذلك ليس للمشاركين في قتله ؛ بل لغيرهم من ورثته ، فإن كان له أخوة كانوا هم أولياءه ؛ وكانوا أيضاً هم الوراثين لماله ؛ فإن القاتل لا يرث المقتول . وليس للسلطان حق لافي دمه ، ولا في ماله ؛ بل الأخوة لهم الخيار : إن شاءوا قتلوا جميع المشتركين في قتله البالغ منهم ، وإن شاءوا قتلوا بعضهم . وهذا باتفاق الأئمة الأربعة . وأما المباشرون لقتله فيجوز قتلهم باتفاق الأئمة .

وأما الذين أمانوا بمثل إدخال الرجل إلى البيت ، وحفظ الأبواب ، ونحو ذلك : ففي قتلهم قولان للعلماء ، ويجوز قتلهم في مذهب مالك وغيره . والممسك يقتل في مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين وغيرهما ، ولا ميراث لهما . وإن كان الصنار من أولاده أمانوا أيضاً على قتله لم يكن دمه إليهم ، ولا إلى وليهم ؛ بل إلى الأخوة . وأما ميراثهم من ماله ففيه نزاع . والمشهور من مذهب الشافعي وأحمد أنهم لا يرثون من ماله ، والصناريون بالتأديب ولا يقتلون ، ومذهب أبي حنيفة ومالك : الصناريون من ماله والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجلين تضاريا وتخاصما ، فوقع أحدهما فوات : فما يجب عليه ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إذا خنقه الخلق الذي يموت به المرء غالباً وجب القود عليه عند جمهور العلماء : كمالك ، والشافعي ، وأحمد ، وصاحبي أبي حنيفة ؛ ولو ادعى أن هذا لا يقتل غالباً لم يقبل منه بغير حجة . فأما إن كان أحدهما قد غشي عليه بعد الخلق ، ورفسه الآخر برجله حتى خرج من فيه شيء فوات : فهذا يجب عليه القود بلا ريب ، فإن هذا قاتل ففساً عمداً ؛ فيجب عليه القود ؛ إذا كان المقتول يكافؤه بأن يكون حراً مسلماً ، فيسلم إلى ورثة المقتول إن شاءوا أن يقتلوه ، وإن شاءوا عفوا عنه ، وإن شاءوا أخذوا الدية .

وسئل ربه الله

عن رجلين تحاصما وتقاطضا فقام واحد ونطح الآخر في أنفه ، فجرى دمه ،
فقام الذي جرى دمه خنقه ورفسه برجله في خاصيه فوقع ميتا ؟

فأجاب : يجب القود على الخائض الذي رفس الآخر في أنثيه ؛ فان مثل
هذا الفعل قد يقتل غالباً ؛ فان موته بهذا الفعل دليل على أنه فعل به ما يقتل غالباً ؛
والفعل الذي يقتل غالباً يجب به القود في مذهب مالك والشافعي وأحمد وصاحب
أبي حنيفة : مثل ما لو ضربه في أنثيه حتى مات فيجب القود ، ولو خنقه حتى
مات وجب القود ، فكيف إذا اجتمعا ؟ وولي المقتول خير إن شاء قتل ،
وإن شاء أخذ الدية ، وإن شاء عفا عنه ؛ وليس لولي الأمر أن يأخذ من القتال
شيئاً لنفسه ولا لبيت المال ؛ وإنما الحق في ذلك لأولياء المقتول .

وسئل ربه الله

عن ضرب رجلًا ضربة فكثت زماناً ثم مات ، والمدة التي مكث فيها
كان ضعيفاً من الضربة : ما لذي يجب عليه ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إذا ضربه عدواناً فهذا شبه عمد فيه دية
منظرة ، ولا قود فيه ، وهذا إن لم يكن موته من الضربة . والله أعلم :

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل يهودى قتله مسلم : فهل يقتل به ؟ أو ماذا يجب عليه ؟

فأجاب : الحمد لله . لا قصاص عليه عند أئمة المسلمين ، ولا يجوز قتل الذي يغير حق ؛ فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يقتل مسلم بكافر » . ولكن تجب عليه الدية . فقيل : الدية الواجبة نصف دية المسلم . وقيل : ثلث دية . وقيل : يفرق بين العمد والخطأ ، فيجب في العمد مثل دية المسلم ، ويروى ذلك عن عثمان بن عفان : أن مسلما قتل ذميا فحافظ عليه . وأوجب عليه كمال الدية . وفي الخطأ نصف الدية . ففي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه جعل دية الذي نصف دية المسلم » . وعلى كل حال تجب كفارة القتل أيضا ، وهي عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين .

وسئل رحمه الله

عن طائفة تسمى « المشيرة قيس وعين » يكثر القتل بينهم ، ولا يبالون به . وإذا طلب منهم القاتل أحضروا شخصا غير القاتل يتفقون معه على أن يعترف

بالمقتل عند ولي الأمر ، فإذا اعترف جبروا الى المتولي من يدعى أنه من قرابة
المقتول ، ويقول : أنا قد أبريت هذا القاتل مما استحقه عليه ، ويجعلون ذلك
ذريعة الى سفك الدماء ، وإقامة الفتن ، فإذا رأى ولي الأمر وضع دية المقتول الذي
لا يعرف قاتله من الطوائف الذين اثبت أسمائهم في الديوان على جميع الطوائف منهم
له ذلك أم لا ؟ أو رأى وضع ذلك على أهل محلة القاتل ، كما نقل [عن] بعض
الأئمة رضى الله عنهم ؟ أو رأى تعزير هؤلاء المشير عند إظهارهم الفتن وسفك
الدماء والفساد بوضع مال عليهم يوخذ منهم ، ليكف نفوسهم المادية عن ذلك
كله : فهل له ذلك أم لا ؟ وهل يثاب على ذلك ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب : أيده الله . الحمد لله : أما اذا عرف القاتل فلا توضع الدية على
أهل مكان المقتول باتفاق الأئمة . وأما اذا لم يعرف قاتله لا يبيته ولا إقرار : ففي
مثل هذا تشرع القسامة . فاذا كان هناك لوث حلف المدعون خمسين يمينا
عند الجمهور : مالك ، والشافعي ، واحمد ، كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
في قصة القتيل الذي وجد بخير ، فإن لم يحلفوا حلف المدعى عليه ، ومذهب
أبي حنيفة يحلف المدعى عليهم أولاً ؛ فان مذهبه أن اليمين لا تكون الا في
جانب المدعى عليه ، والجمهور يقولون هي في جنب أقوى المتداعين .

فاما اذا عرف القاتل فان كان قتله لأخذ مال فهو محارب يقتله الامام حدا
وليس لأحد أن ينفو عنه ؛ لا أولياء المقتول ، ولا غيرهم . وإن قتل لأمر خاص
فهذا أمره الى أولياء المقتول ، فان شاموا عفوا عنه . وللاامام في مذهب

مالك أن يجلده مائة ، ويحبسه سنة . فهذا التعزير يحصل المقصود . وعلى هذا فإذا كان أولياء المقتول قد رضوا بقتل صاحبهم فلا أرغم الله إلا بآناهم . وإذا قيل : توضع الدية في بعض الصور على أهل المكان مع القسامة في الدية لورثة المقتول ؛ لا ليبت المال ، ولم يقل أحد من الأئمة أن دية المقتول ليبت المال . وكذلك لا توضع الدية بدون قسامة باتفاق الأئمة . وهؤلاء المرفون بالفتن والفساد لولي الأمر ان يمسك منهم من عرف بذلك فيحبسه ؛ وله أن ينقله الى أرض أخرى ليكف بذلك عداونه ؛ وله أن يميز أيضا من ظهر منه الشر ليكف به شره وعدوانه . ففي العقوبات الجارية على سنن العدل والشرع ما يعصم الدماء والأموال ، وينفي ولاية الأمور عن وضع جبايات تفسد العباد والبلاد . ومن اتهم بقتل و كان معروفا بالفتور فلولي الأمر عند طائفة من العلماء ان يعاقبه تعزيرا على فجوره ، وتعزيرا له ، وبهذا وأمثاله يحصل مقصود السياسة العادلة . والله أعلم .

مسئل رم الله

من قال : أنا ضاريه ، والله قاتله ؟

فاجاب : الحمد لله . هذا يؤاخذ باقراره ، ويجب عليه ما يجب على القاتل . واما قوله : والله قاتله . إن أراد به أن الله قابض روحه ، أو أن الله هو الميت كل أحد ، وهو خالق أفعال العباد ، ونحو ذلك : فهذا لا يندفع عنه موجب القتل بذلك ؛ بل يجب عليه ما يجب على القاتل .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل راكب فرس ، مر به دباب ومعه دب ، فجفل الفرس ورمى
راكبه ، ثم هرب ورمى رجلا فأت ؟

فأجاب : لا ضمان على صاحب الفرس والحالة هذه ؛ لكن الدباب عليه
العقوبة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل اخذ له مال فاتهم به رجلا من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه
على تقريره فآقر ، ثم انكر . فضربه حتى مات : فاعليه ؟ ولم يضربه إلا لأجل
ما أخبر عنه بذلك .

فأجاب : عليه ان يعتق رقبة مؤمنة كفارة ، وتجب دية هذا المقتول ؛ إلا أن
يصلح ورمته على أقل من ذلك ، ولو كان قد فعل به فعلا يقتل غالبا بلا حق
ولا شبهة لوجب القود ، ولو كان بحق لم يجب شيء . والله أعلم .

وسئل قدامى الله روم

عن رجل جندي وله اقطاع في بلد الربع ، وقال في البلد قتيل ، فقالوا
إن الفلاح النصراني الذي هو من الربع هو القاتل فطلب القاتل الى ولاية الأمور
فلم يوجد ؛ ومسكوا انا النصراني المتهم وهو في السجن ، ومع ذلك يتطلبون
الجندي باحضار النصراني ولم يكن ضامنا ؟

فاجاب : اذا كان الجندي لا يعلم حال المتهم ولا هو ضامن له لم تجز مطالبته
لكن اذا كان مطلوبا بحق وهو يعرف مكانه دل عليه ، فان قال : أنه لا
يعرف مكانه فالقول قوله .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل عثر على سبعة أنفس ، فحصل بينهم خصومة ؛ فقاموا بأجمعهم
ضربوه بحضرة رجلين لا يقربا لهؤلاء ولا لهؤلاء ؛ وعائناه إلى أن مات من
ضربهم ؛ فما يلزم السبعة الذين يساعدون على قتله ؟

فأجاب : إذا شهد لأولياء المقتول شاهدان ، ولم يثبت عدالتهما : فهذا لوث إذا حلف معه المدعون خمسين يمينا — ايعان القسامة — على واحد بعينه حكم لهم بالدم ؛ وإن اقسموا على أكثر من واحد ففي القود نزاع . وأما إن ادعوا أن القتل كان خطأ أو شبه عمد مثل أن يضربوه بعصا ضربا لا يقتل مثله غالبا : فهنا إذا ادعوا على الجماعة أنهم اشتركوا في ذلك فدعواهم مقبولة ويستحقون الدية .

وسئل رحمه الله

عما إذا قال المضروب : ما قاتلي إلا فلان : فهل يقبل قوله أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . لا يؤخذ بمجرد قوله بلا نزاع ؛ ولكن هل يكون قوله لوثا يحلف معه أولياء المقتول خمسين يمينا ويستحقون دم المحلوف عليه ؟ على قولين مذكورين للعلماء : « أحدهما » أنه ليس بلوث ، وهو مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة . و « الثاني » أنه لوث ، وهو قول مالك .

وسئل رحمه الله

عن رجلين شربا ؛ وكان معهما رجل آخر ، فلما أرادوا أن يرجعوا إلى بيوتهم تكلموا فضرب واحد صاحبه ضربة بالدبوس ، فوقع عن فرسه ، فوقف

عنده ذلك الرجل الذى معها حتى ركب فرسه وجاء معه إلى منزله ؛ ولم يقف عنده ، فوقع عن فرسه ثانية ، ثم انه أصبح ميتا ؛ فسأل رجل من أصحاب الميت ذلك الرجل خفية ؛ ولم يعلمه بموته ؛ فذكر له قضيتها ، فشهد عليه الشهود بأن فلانا ضربه ولم يسمع الشهود من الميت ؛ وأن المتهم لم يظهر نفسه خوف العقوبة ؛ لئلا يقر على نفسه ، وللميت بنت ترضع ، واخوة ؟

فأجاب : إن كان الذى شرب الخمر يعلم ما يقول فهذا إذا قتل فهو قاتل يجب عليه القود وعقوبة قاتل النفس باتفاق العلماء . واما إن كان قد سكر بحيث لا يعلم ما يقول ، أو أكثر من ذلك ؛ وقتل ؛ فهل يجب عليه القود ، ويسلم إلى أولياء المقتول ليقبلوه ان شاءوا ؟ هذا فيه قولان للعلماء ، وفيه روايتان عن أحمد ؛ لكن أكثر الفقهاء من أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى وكثير من أصحاب أحمد يوجبون عليه القود ؛ كما يوجبونه على الصاحى ، فإن لم يشهد بالقتل إلا واحد لم يحكم به إلا أن يحلف مع ذلك أولياء المقتول خمسين يمينا ؛ وهذا إذا مات بضربه ، وكان ضربه عداونا محضا ، فاما إن مات مع ضرب الآخر ؛ ففى القود نزاع ، وكذلك إن ضربه دفعا لعدوانه عليه ، أو ضربه مثل ما ضربه ، سواء مات بسبب آخر أو غيره . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل واعد آخر على قتل مسلم بمال معين ، ثم قتله ؛ فما يجب عليه فى الشرع ؟

فأجاب : نعم إذا قتله الموعود والحالة هذه وجب القود ، وأولياء المقتول بالخيار : إن أحبوا قتلوا ، وإن أحبوا أخذوا الدية ، وإن أحبوا عفوا .
وأما الواعد فيجب أن يعاقب عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل هذا . وعند بعضهم يجب عليه القود .

وسئل رحمه الله

عن القاتل ولده صمداً لمن ديتة ؟

فأجاب : وأما الوارث كالأب وغيره إذا قتل مورثه صمداً فإنه لا يرث شيئاً من ماله ؛ ولاديتة باتفاق الأئمة ؛ بل تكون ديتة كسائر ماله يحرمها القاتل أباً كان أو غيره ، ويرثها سائر الورثة غير القاتل .

وسئل رحمه الله

عن رجل تخاصم مع شخص ، فراح إلى بيته ، فحصل له ضعف ، فلما قارب الوفاة أشهد على نفسه أن قاتله فلان فقيل له . كيف قتلك ؟ فلم يذكر شيئاً . فهل يلزمه شيء ، أم لا ؟ وليس بهذا المريض أثر قتل ولا ضرب أصلاً وقد شهد خلق من المدول أنه لم يضربه ، ولا فعل به شيئاً ؟

فأجاب : اما بمجرد هذا القول فلا يلزمه شيء باجماع المسلمين ؛ بل إنما يجب على المدعى عليه اليمين بنفي ما ادعى عليه ، إما يمين واحدة عند أكثر العلماء : كأبي حنيفة ، وأحمد . وإما خمسون يميناً : كقول الشافعي . والعلماء قد تنازعوا في الرجل إذا كان به أثر القتل — كجرح أو أثر ضرب — فقال فلان : ضربني عمداً : هل يكون ذلك لوثاً ؟ فقال أكثرهم كأبي حنيفة والشافعي وأحمد : ليس بلوث ؛ وقال مالك : هو لوث ، فإذا حلف أولياء الدم خمسين يميناً حكم به . ولو كان القتل خطأ فلا قسامة فيه في أصح الروايتين عن مالك . وهذه الصورة قيل : لم تكن خطأ ، فكيف وليس به أثر قتل ؛ وقد شهد الناس بما شهدوا به : فهذه الصورة ليس فيها قسامة بلا ريب على مذهب الأئمة .

ومثل

عن آتهم بقتيل : فهل يضرب ليقر ؟ أم لا ؟

فأجاب : إن كان هناك لوث وهو ما يئلب على الظن أنه قتله جاز لأولياء المقتول أن يحلفوا خمسين يميناً ويستحقون دمه ، وأما ضربه ليقر فلا يجوز إلا مع القرائن التي تدل على أنه قتله ، فإن بعض العلماء جوز تقريره بالضرب في هذه الحال ، وبعضهم منع من ذلك مطلقاً .

وسئل رحمه الله تعالى

عن أهل قريتين بينهما عداوة في الاعتقاد ، وخاصم رجل آخر في غم ضاعت له ، وقال : ما يكون عوض هذا الارقبتك . ثم وجد هذا مقتولا ، وأثر الدم أقرب الى القرية التي منها المتهم ، وذكر رجل له قتله ؟

فأجاب : اذا حلف أولياء المقتول خمسين يمينا أن ذلك الخصام هو الذي قتله حكم لهم بدمه ؛ وبرائة من سواه ، فانما بينهما من المداوة والخصومة والوعيد بالقتل وأثر الدم وغير ذلك لوث وقرينة وأمانة على أن هذا المتهم هو الذي قتله ، فاذا حلفوا مع ذلك أيمان القسامة الشرعية استحقوا دم المتهم ، وسلم اليهم برمته ، كما قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضية الذي قتل بخير ولم يجب على أهل البقرة جناية ؛ لافي المادة السلطانية ، ولا في حكم الشريعة .

وسئل رحمه الله تعالى

عن شخصين اتهما بقتيل ، فامسكا ، وعوقبا العقوبة المؤجلة ، فاقر أحدهما على نفسه وعلى رفيقه ، ولم يقر الآخر ، ولا أعترف بشيء : فهل يقبل قوله ، أم لا ؟

فأجاب : إن شهد شاهد مقبول على شخص أنه قتله كان لأوليائه
المقتول أن يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوا الدم . وكذلك إن كان هناك لوث
ينقلب على الظن الصدق ؛ وإلا حلف المدعى عليه ولا يؤخذ بلا حجة .

وسئل رحمه الله تعالى

ممن اتهموا بقتيل فضربوهم ، واعترف واحد منهم بالعقوبة : فهل يسري
على الباقي ؟

فأجاب : الحمد لله . إن أقر واحد عدل أنه قتله كان لوثا ، فلا ولياء للمقتول
أن يحلفوا خمسين يمينا ، ويستحقوا به الدم . وأما إذا أقر مكرها ، ولم يتبين
صدق إقراره : فهنا لا يترتب عليه حكم ، ولا يؤخذ به ولا غيره . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن سفارة جاءتهم حرامية فقاتلوه ، فقتل الحرامية من السفارة رجلا ،
ثم إن ابن عم المقتول اتبع الحرامية هو وناس من قومه ، فلحقهم ، وقبضهم
وسأل عن القاتل ، فعين الحرامية شخصا منهم ، وقالوا : هذا قتل ابن عمك ؛
فقتله ؛ ثم بعد ذلك طلع القاتل أبا ذلك الشخص الذى عينه الحرامية ؟

فأجاب : أما المسافر المقتول ظلما فيجب على من قتله من الحرامية القود بشروطه ، وأما الشخص الثانى المقتول ظلما إذا كان معصوما فإن كان الدال عليه متعمدا الكذب فعليه القود . وإن كان غطئا وجبت الدية على عاقلة إن كان له عاقلة ؛ والا فعليه . وأما قاتله فإن لم يتعمد قتله ؛ بل أخطأ فيه ؛ فللورثة أن يطالبوا بالدية له ، أو لعاقلة ؛ لكن إذا ضمن الدية رجع بها على الدال أو عاقلة ؛ فإنه هو الذى يضاف اليه القتل فى مثل هذا ؛ ولهذا يجب قتله إذا تعمد الكذب ؛ كما يجب القتل على الشهود إذا رجعوا عن الشهادة وقالوا تمتدنا الكذب . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل قتل قتيلًا ؛ وله أب وأم ، وقد وهبا للقاتل دم ولدهما ، وكتبنا عليه حجة أنه لا ينزل بلام ، ولا يسكن فيها ، ومتى سكن فى البلاد كان دم ولدهما على القاتل ، فاذا سكن : فهل يجوز لهم المطالبة بالدم ؛ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا عفوا عنه بهذا الشرط ولم يف بهذا الشرط لم يكن العقول لازما ؛ بل لهم أن يطالبوه بالدية فى قول بعض العلماء ، وبالدم فى قول آخر . وسواء قيل : هذا الشرط صحيح ؛ أم فاسد . وسواء قيل : يفسد العقد بفساده ؛ أو لا يفسد ؛ فإن ذينك القولين مبنيان على هذه الأصول

وسئل رحمه الله تعالى

عن صبي دون البلوغ جنى جنابة يجب عليه فيها دية : مثل أن يكسر
سنا ، أو يفتقأ عينا ، ونحو ذلك ؛ خطأ : فهل لأولياء ذلك أن يأخذوا دية
الجنابة من أبي الصبي وحده إن كان موسراً ؟ أم يطلبوها من عم الصبي
أو ابن عمه ؟

فأجاب : الحمد لله . أما إذا فعل ذلك خطأ فديته على عاقلته بلا ريب ؛
كالبالغ وأولى . وإن فعل عمدا فعنده خطأ عند الجمهور : كأبي حنيفة ، ومالك
وأحمد في المشهور عنه ، والشافعي في أحد قولي . وفي القول الآخر عنه وعن
أحمد أن عمده إذا كان غير بالغ في ماله .

وأما « العاقلة » التي تحمل : فهم عصبتها : كالعم وبنيه ، والاخوة وبنيهم
باتفاق العلماء . وأما أبو الرجل وابنه فهو من عاقلته أيضا عند الجمهور : كأبي
حنيفة ، ومالك ، وأحمد في أظهر الروايتين عنه . وفي الرواية الأخرى وهو
قول الشافعي : أبوه وابنه ليسا من العاقلة .

والذى « تحمله العاقلة » بالاتفاق ما كان فوق ثلث الدية : مثل قلع العين فإنه يجب فيه نصف الدية . وأما دون الثلث : كدية السن : وهو نصف عشر الدية ، ودية الأصبع وهى عشر الدية : فهذا لا تحمله العاقلة فى مذهب مالك وأحمد ؛ بل هو فى ماله عند الشافعى . وعند أبى حنيفة لا تحمّل ما دون دية السن والموضحة ، وهو المقدّر كإرش الشجرة التى دون الموضحة . وإذا وجب على الصبي شيء ولم يكن له مال حمّله عنه أبوه فى إحدى الروايتين عن أحمد ، وروى ذلك عن ابن عباس . وفى الرواية الأخرى وهو قول الأكثرين : أنه فى ذمته ؛ وليس على أبيه شيء . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل قال لزوجته : أستطى ما فى بطنك والاهم على . فإذا فعلت هذا ، وصممت منه : فما يجب عليهما من الكفارة ؟

فأجاب : إن فعلت ذلك فليهما كفارة عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجدا فصيام شهرين متتابعين وعليهما غرة عبد أو أمة لو ارثته الذى لم يقتله ؛ لا للأب فإن الأب هو الأمر بقتله ، فلا يستحق شيئاً .

وسئل رحمه الله

عن رجل عدل له جارية اعترف بوطئها بحضرة عدول ، وأنها حبلى منه ، وأنه سأل بعض الناس عن أشياء تسقط الحمل ، وأنه ضرب الجارية ضرباً مبرحاً على فؤادها فاسقطت عقيب ذلك ؛ وأن الجارية قالت : إنه كان يلطخ ذكره بالقطران ويطؤها حتى يسقطها ، وأنه اسقاها السم وغيره من الأشياء المسقطة مكرهه . فايح على مالك الجارية بما ذكر؟ وهل هذا مسقط لعدالته أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله : إسقاط الحمل حرام بإجماع المسلمين ، وهو من الوأد الذي قال الله فيه : (وإذا المؤودة ستلت . بأي ذنب قتلت) وقد قال : (ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق) ولو قدر أن الشخص اسقط الحمل خطأ مثل أن يضرب المرأة خطأ فتسقط : فعليه غرة عبد أو أمة ؛ بنص النبي صلى الله عليه وسلم ، واتفاق الأئمة ، وتكون قيمة الغرة بقدر عشرة دية الأم عند جمهور العلماء : كالملك ، والشافعي ، وأحمد .

كذلك عليه « كفارة القتل » عند جمهور الفقهاء ، وهو المذكور في قوله تعالى : (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ، ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) إلى قوله تعالى : (فن لم يجد فصيماً شهريئاً متتابعين

قوة من الله) وأما إذا تعمد الاسقاط فإنه يعاقب على ذلك عقوبة تردعه عن ذلك ، وذلك مما يقدح في دينه وعداله . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة حامل تعمدت اسقاط الجنين إما بضرب وإما بشرب دواء : فما يجب عليها ؟

فأجاب : يجب عليها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق الأئمة غرة: عبد أو أمة ، تكون هذه الغرة لورثة الجنين ؛ غير أمه ، فإن كان له أب كانت الغرة لأبيه ، فإن أحب أن يسقط عن المرأة فله ذلك ، وتكون قيمة الغرة عشردية ، أو خمسين ديناراً . وعليها أيضاً عند أكثر العلماء عتق رقبة فإن لم تجد صامت شهرين متتابعين ، فإن لم تستطع أعطمت ستين مسكيناً .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة دفنت ابنها بالحياة حتى مات ؛ فإنها كانت مريضة ؛ وهو مريض ، فضجرت منه : فما يجب عليها ؟

فأجاب : الحمد لله . هذا هو الرأى الذى قال الله تعالى فيه : (وإذا
الموودة سئلت . بأى ذنب قتلت) وقال الله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم
خشية إملاق) وفى الصحيحين عن ابن مسعود ، عن « النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قيل له : أى الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله نداً وهو خلقك .
قيل : ثم أى ؟ قال : أن تقتل ولدك خشية أن يطعم منك » وإذا كان الله
قد حرم قتل الولد مع الحاجة وخشية الفقر فلأن يحرم قتله بدون ذلك أولى
وأحرى . وهذه فى قول الجمهور يجب عليها الدية تكون لورثته ؛ ليس لها
منها شيء باتفاق الأئمة . وفى وجوب الكفارة عليها قولان . والله اعلم .

وسئل رَم الله

عن الرجل يلطم الرجل ، أو يكلمه ، أو يسبه : هل يجوز أن يفعل به كما
فعل ؟

فأجاب : وأما « القصاص فى اللطمة ، والضربة » ونحو ذلك : فذهب
الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين أن القصاص ثابت فى ذلك كله
وهو المنصوص عن أحمد فى رواية سماعيل بن سعيد الشالنجى . وذهب كثير
من الفقهاء إلى أنه لا يشرع فى ذلك قصاص ؛ لأن المساواة فيه متمنزة فى
الغالب ، وهذا قول كثير من أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد ؛

والأول أصح ؛ فان سنة النبي صلى الله عليه وسلم مضت بالقصاص في ذلك وكذلك سنة الخلفاء الراشدين ، وقد قال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وقال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) ونحو ذلك .

وأما قول القائل : ان المائلة في هذه الجناية متعذرة . فيقال : لا بد لهذه الجناية من عقوبة : إما قصاص ، وإما تعزير . فإذا جوز ان يعزر تعزيراً غير مضبوط الجنس والقدر فلأن يعاقب الى ما هو أقرب إلى الضبط من ذلك أولى وأحرى . والعدل في القصاص معتبر بحسب الامكان ، ومن المعلوم أن الضارب إذا ضرب ضربة مثل ضربته أو قريباً منها كان هذا أقرب إلى العدل من أن يعزر بالضرب بالسوط ؛ فالذى يمنع القصاص في ذلك خوفاً من الظلم يبيح ما هو أعظم ظلماً مما فر منه . فعلم أنما جاءت به السنة أعدل وأمثل .

وكذلك له أن يسبه كما يسبه : مثل أن يلته كما يلته . أو يقول : قبحك الله . فيقول : قبحك الله . أو : أخزأك الله . فيقول له : أخزأك الله . أو يقول : يا كلب ! يا خنزير ! فيقول : يا كلب ! يا خنزير ! فأما إذا كان مجرم الجنس مثل تكفيره أو الكذب عليه لم يكن له أن يكفره ولا يكذب عليه . وإذا لعن أباه لم يكن له أن يلعن أباه ؛ لأن أباه لم يظلمه .

وسئل رحمه الله

عمن ضرب غيره فمطل منفعة أصبعه ؟

فأجاب : إذا تمطلت منفعة أصبعه بالجناية التي اعتدى فيها وجبت دية الأصبع ، وهي عشر الدية الكاملة . والله اعلم .

وسئل قدس الله روحه

عن اثنين : أحدهما حر ، والآخر عبد : حلوا خشبة قتهورت منهم الخشبة من غير عمد ؛ فأصاب رجلًا ؛ فاقام يومين وتوفي : فما يجب على الحر والعبد ؟ وماذا يجب على مالك العبد إذا تغيّب العبد ؟

فأجاب : إذا حصل منهما تفريط أو عدوان وجب الضمان عليهما . وإن كان هو المفرط بوقوفه حيث لا يصلح فلا ضمان . وإن لم يحصل تفريط منهما فلا ضمان عليهما . وإن كان بطريق السبب فلا ضمان .

وإذا وجب الضمان عليهما نصفين فنصيب العبد يملق بربقته ، فإن شاء سيده أن يسلمه في الجناية ، وإن شاء أن يقتديه . وإذا افتداه فانه يقتديه بأقل الأمرين من قيمته وقدر جنايته في مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، وفي الأخرى وفي مذهب مالك يقتديه بارش الجناية بالنما ما بلغ . فاما إن جنى العبد وهرب بحيث لا يمكن سيده تسليمه فليس على السيد شيء إلا أن يختار . والله اعلم .

مسئل رقم الله

عن ثلاثة حملوا عامود رخام ، ثم ان منهم اثنين رموا العامود على الآخر كسروا رجله : فما يجب عليهم ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم إذ القوا عليه عامود الرخام حتى كسروا ساقه وجب ضمان ذلك ؛ لكن من العلماء من يوجب بغيرين من الابل ، كما هو المشهور عن أحمد : ومنهم من يوجب فيه حكومة ، وهو أن يقوم المجني عليه كأنه لا كسره ، ثم يقوم مكسوراً ؛ فينظر ما نقص من قيمته : فيجب بقسطه . والله اعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجلين تخاصما وتماسكا بالأيدى ، ولم يضرب أحدهما الآخر ، وكان أحدهما مريضا ، ثم تفارقا في عافية ، ثم بعد اسبوع توفي أحدهما ، وهرب الآخر قبل موته بثلاثة أيام ، فسك أبو الهارب وألزموه باحضار ولده ، فاعتقد أن الخصم لم يمت ؛ والتزم لأهله أنه معهما ثم عليه كان هو القائم به ؛ فلما مات اعتقلوا أباه فحسنة أشهر فراضى أبوه أهل الميت بـمال ، وأبرئ المتهم وكل أهله ؛ فهل لهذا الملتزم بالبلغ أن يرجع على أحد من بنى عمه بشيء من المبلغ وهل يبرأ الهارب ؟

فأجاب : إن ثبت أن الهارب قتله خطأ بأن يكون أحدهما مريضا وقد ضربه الآخر ضربا شديدا يزيد في مرضه ، وكان سببا في موته ؛ فالدية على العاقلة . فعلى عصابة بنى العم وغيرهما أن يتحملوا هذا القدر الذى رضى به أهل القتل فإنه أخف من الدية ، وأما إن لم يثبت شيء من ذلك ؛ لكن اخذ الأب بمجرد إقراره : لم يلزمهم بإقرار الأب شيء ؛ وليس لأهل الدية الذين صالحوا على هذا للقدر أن يطالبوا بأكثر منه . والله أعلم .

وسئل قدام الله روجه

عن رجل رأى زجلا قتل ثلاثة من المسلمين في شهر رمضان ، ولحس
السيف بفيه . وأن ولى الأمر لم يقدر عليه ليقم عليه الحد ، وإن الذى
رآه قد وجده فى مكان لم يقدر على مسكه : فهل له أن يقتل القاتل
المذكور بغير حق ؟ وإذا قتله هل يؤجر على ذلك أو يطالب بدمه ؟

فاجاب : إن كان قاطع طريق قتلهم لأخذ أموالهم وجب قتله ،
ولا يجوز العفو عنه ، وإن كان قتلهم لغرض خاص مثل خصومة بينهم ،
أو عداوة : فامرهم الى ورثة القتيل : إن أحبوا قتله قتلوه ، وإن أحبوا
عفوا عنه ، وإن أحبوا أخذوا الدية . فلا يجوز قتله إلا باذن الورثة الآخرين .
وأما إن كان قاطع طريق : فقتل : باذن الامام ؛ فمن علم ان الامام أذن
فى قتله بدلائل الحال جاز أن يقتله على ذلك ، وذلك مثل أن يعرف أن
ولاية الأمور يطلبونه ليقتلوه ، وإن قتله واجب فى الشرع : فهذا يعرف
أنهم آذنون فى قتله ؛ وإذا وجب قتله كان قاتله مأجوا فى ذلك .

وسئل ربه الله

عن رجلين قبض أحدهما لواحد ، والآخر ضربه فشلت يده ؟
فأجاب الحمد لله . هذا فيه نزاع . والأظهر أنه يجب على الاثنين التوحد
إن وجب ، والا فالدية عليهما . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل وجد عند امرأته رجلا أجنبيا فقتلها ، ثم تاب بعد موتها ، وكان له أولاد صغار ، فلما كبر أحدهما اراد اداء كفارة القتل ، ولم يجد قدرة على المتق ، فاراد ان يصوم شهرين متتابعين : فهل تجب الكفارة على القاتل ؟ وهل يجزى قيام الولد بها ؟ واذا كان الولد امرأة خاضت في زمن الشهرين : هل ينقطع التتابع ؟ واذا غلب على ظنها أن الطهر يحصل في وقت معين : هل يجب عليها الامساك ، أم لا ؟

فاجاب : الحمد لله . ان كان قد وجدها يفعالن الفاحشة وقتلها فلا شيء عليه في الباطن في أظهر قولي العلماء ، وهو أظهر القولين في مذهب احمد ؛ وان كان يمكنه دفعه عن وطئها بالكلام ، كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « لو أن رجلا اطلع في بيتك ففقت عينه ما كان عليك شيء » و « نظر رجل مرة في بيته فجعل يتبع عينه بعدري لو أصابته لقلمت عينه » وقال : « إنما جعل الاستئذان من أجل النظر » وقد كان يمكن دفعه بالكلام . وجاء رجل الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه

ويده سيف متلطح بدم قد قتل امرأته ، فجاء أهلها يشكون عليه ، فقال الرجل : أتى قد وجدت لكما قد تتخذها فضربت ما هنالك بالسيف فاخذ السيف فبهزه ، ثم اعاده اليه ، فقال : إن عاد فعد .

ومن العلماء من قال يسقط القود عنه اذا كان الزاني محصنا ، سواء كان القاتل هو زوج المرأة أو غيره ، كما يقوله طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد .

والقول الأول إنما مأخذه أنه جنى على حرمة فهو كفقهاء عین الناظر ، وكالذي اتزع يده من فم الماض حتى سقطت ثناياه ، فاهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه ، وقال : « يدع يده في فيك فتقتضها كما يقتضم الفحل ١٢ » وهذا الحديث الأول القول به مذهب الشافعي وأحمد .

ومن العلماء من لم يأخذ به ، قال : لأن دفع الصائل يكون بالأسهل . والنص يقدم على هذا القول . وهذا القول فيه نزاع بين السلف والخلف ، فقد دخل اللص على عبدة الله بن عمر ، فأصبلت له السيف ، قالوا : فلولا أنا نهيناه عنه لضربه ، وقد استدلل أحمد بن حنبل بفعل ابن عمر هذا مع ما تقدم من الحديثين ، وأخذ بذلك .

وأما إن كان الرجل لم يفعل بدم فاحشة ؛ ولكن وصل لأجل ذلك فهذا فيه نزاع ، والأحوط لهذا أن يتوب من القتل من مثل هذه الصورة ، وفي

وجوب الكفارة عليه نزاع ، فإذا كفر فقد فعل الأحرط ؛ فإن الكفارة تجب في قتل الخطأ . وأما قتل المد فلا كفارة فيه عند الجمهور : كمالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد في المشهور عنه . وعليه الكفارة عند الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى .

وإذا مات من عليه الكفارة ولم يكفر فليطعم عنه وليه ستين مسكينا فإنه بدل الصيام الذي همزت عنه قوته ، فإذا أطعم عنه في صيام رمضان فهذا أولى . والمرأة ان صامت شهرين متتابعين لم يقطع الحيض تتابعها ، بل تبني بعد الطهر باتفاق الأئمة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل ضرب رجلا بسيف شل يده ، ثم انه جاءه ودفع اليه أربعة أفدنة طين سواء ؛ مصالحة ، ثم أكلها اثني عشر سنة ، ولم يكتب بينه وبينه ابداً ، وحال المضروب ضعيف : فهل يلزم الضارب الدية ؟

فأجاب : إن كان صالحه عن شلل يده على شيء موجب ما اصطالحا عليه ؛ ولم يكن لهذا ان يزيده ، ولا لهذا ان ينقصه . وأما إن كان أعطاه شيئاً بلا مصالحة فله أن يطلب تمام حقه . وشلل اليد فيه دية اليد . والله أعلم .

وسئل قدام الله روجه

عن رجل ضرب رجلا فتحول حنكه، ووقعت أنيابة، وخطبوا حنكه
بالابر فما يجب؟

فأجاب : يجب في الأسنان في كل سن نصف عشر الدية خمسون دينارا
أو خمس من الابل أو ستمائة درهم. ويجب في تحويل الحنك الأرض : يقوم
المجني عليه كأنه عبد سليم، ثم يقوم وهو عبد معيب، ثم ينظر تفاوت ما بين
القيمين؛ فيجب بنسبته من الدية. وإذا كانت الضربة مما تقلع الأسنان في العادة
فلمجني عليه القصاص، وهو أن يقلع له مثل تلك الأسنان من الضارب .

وسئل روجه الله

عن مسلم قتل مسلما متعمدا بغير حق، ثم تاب بعد ذلك : فهل ترجى له
التوبة، وينجو من النار، أم لا؟ وهل يجب عليه دية، أم لا؟ .

فأجاب : قاتل النفس بغير حق عليه « حقان » : حق لله بكونه تعدى
حدود الله وانتهك حرمانه . فهذا الذنب يغفره الله بالتوبة الصحيحة، كما قال

تعالى : (يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطروا من رحمة الله ؛ إن الله يغفر الذنوب جميعا) أى لمن تاب . وقال : (والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله الا بالحق ، ولا يزنون ، ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ، ويخلد فيه مهانا . إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات ، وكان الله غفورا رحيما) وفى الصحيحين وغيرهما عن أبى سعيد ، عن النبى صلى الله عليه وسلم : « إن رجلا قتل تسعة وتسعين رجلا ، ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدل عليه ، فسأله : هل من توبة ؟ فقال : أبعد تسعة وتسعين تكون لك توبة ؟ ١١ فقتله ، فكل به مائة ثم مكث ما شاء الله ، ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدل عليه ، فسأله هل لي من توبة ؟ قال : ومن يحول بينك وبين التوبة ؟ ١٢ ولكن ائت قرية كذا فان فيها قوما صالحين فاعبد الله معهم ، فأدركه الموت فى الطريق ، فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب ؛ فبعث الله ملكا يحكم بينهم فأمر أن يقاس فإلى أى القريتين كان أقرب الحق به ؛ فوجدوه أقرب الى القرية الصالحة فغفر الله له »

« والحق الثانى » حق الآدميين . فعلى القاتل أن يعطي أولياء المقتول حقهم ، فيمكنهم من القصاص ؛ أو يصالحهم بما ل ، أو يطلب منهم العفو فاذا فعل ذلك فقد أدى ما عليه من حقهم ، وذلك من تمام التوبة .

وهل يبقى للمقتول عليه حق يطالبه به يوم القيامة ؟ على قولين للعلماء في مذهب أحمد وغيره ؛ ومن قال يبقى له ؛ فإنه يستكثر القاتل من الحسنات حتى يعطى المقتول من حسناته بقدر حقه ، ويبقى له ما يبقى ، فإذا استكثر القاتل التائب من الحسنات رجيت له رحمة الله ؛ وأنجاه من النار (ولا ينقط من رحمة الله إلا القوم الفاسقون) .

وسئل رحمه الله

عن رجلين اختلفا في قتل النفس عمداً . فقال أحدهما : ان هذا ذنب لا ينفى وقال الآخر : اذا تاب تاب الله عليه ؟

فأجاب : أما حق المظلوم فإنه لا يسقط باستغفار الظالم القاتل ؛ لا في قتل النفس ؛ ولا في سائر مظالم العباد ؛ فإن حق المظلوم لا يسقط بمجرد الاستغفار ؛ لكن تقبل توبة القاتل وغيره من الظلمة ؛ فيغفر الله له بالتوبة الحق الذي له . وأما حقوق المظلومين فإن الله يوفيهن إياها : أما من حسنات الظالم ، وأما من عنده . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن آثمويه النصارى فى قتل نصارى ولم يظهر عليه ؛ فأحضره الى النائب
بالكرك ؛ والزموه أن يعاقبه ؛ فعوقب حتى مات ولم يقر بشيء : فما يلزم
النصارى الذين التزموا بدمه ؟

فأجاب : يجب عليهم ضمان الذى التزموا دمه إن مات تحت العقوبة
بل يعاقبون كما عوقب أيضا ؛ كما روى أبو داود فى السنن عن النعمان بن بشير قضى
نحو ذلك . والله أعلم .

كتاب الحدود

قال شيخ الإسلام قدس الله روحه

فصل

خاطب الله المؤمنين بالحدود والحقوق خطاباً مطلقاً ، كقوله : (والسارق والساqrقة فاقطعوا) وقوله : (الزانية والزاني فاجلدوا) وقوله : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم) وكذلك قوله : (ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً) ؛ لكن قد علم أن المخاطب بالفعل لابد أن يكون قادراً عليه ، والماجزون لا يحب عليهم ، وقد علم أن هذا فرض على الكفاية ، وهو مثل الجهاد ؛ بل هو نوع من الجهاد . فقوله : (كتب عليكم القتال وقوله : (وقاتلوا في سبيل الله) وقوله : (الاتنفروا يذبكم) ونحو ذلك هو فرض على الكفاية من القادرين . و « القدرة » هي السلطان ؛ فلهذا : وجب إقامة الحدود على ذي السلطان ونوابه .

والسنة أن يكون للمسلمين إمام واحد ، والباقون نوابه ، فإذا فرض أن الأمة خرجت عن ذلك لمصية من بعضها ، وعجز من الباقين ، أو غير ذلك

فكان لها عدة أعة : لكان يجب على كل إمام أن يقيم الحدود ، ويستوفي الحقوق ؛ ولهذا قال العلماء إن أهل البني ينفذ من أحكامهم ما ينفذ من أحكام أهل العدل ؛ وكذلك لو شار كوا الامارة وصاروا أحزابا لوجب على كل حزب فعل ذلك في أهل طاعتهم ، فهذا عند تفرق الأمراء وتعددهم ، وكذلك لو لم ينفذوا ؛ لكن طاعتهم للأمير الكبير ليست طاعة تامة ؛ فإن ذلك أيضا إذا سقط عنه إلزامهم بذلك لم يسقط عنهم القيام بذلك ؛ بل عليهم أن يقيموا ذلك ؛ وكذلك لو فرض هجر بعض الأمراء عن إقامة الحدود والحقوق ، أو إضاعته لذلك : لكان ذلك الفرض على القادر عليه .

وقول من قال : لا يقيم الحدود الا السلطان ونوابه . إذا كانوا قادرين فاعلين بالعدل . كما يقول الفقهاء : الأمر الى الحاكم . إنما هو العادل القادر فاذا كان مضيعا لأموال الناس ؛ أو عاجزا عنها : لم يجب تسليمها اليه مع امكان حفظها بدونه ، وكذلك الأمير إذا كان مضيعا للحدود أو عاجزا عنها لم يجب تفويضها اليه مع إمكان إقامتها بدونه .

والأصل أن هذه الواجبات تقام على أحسن الوجوه . ففى أمكن إقامتها من أمير لم يحتج إلى اثنين ، متى لم يقيم إلا بعدد ومن غير سلطان أقيمت اذا لم يكن فى إقامتها فساد يزيد على إضاعتها ، فانها من « باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » فان كان فى ذلك من فساد ولاية الأمر أو الرعية ما يزيد على إضاعتها لم يدفع فساد بأفسد منه . والله أعلم .

باب حد الزنا

سئل شيخ الإسلام قيس الله روم

عن زنا بأخته : ماذا يجب عليه ؟

فاجاب : وأما من زنا بأخته مع علمه بتحريم ذلك وجب قتله ، والحجة في ذلك ما رواه البراء بن عازب ، قال : مر بي خالي أبو بردة ، ومعه راية ، فقلت : أين تذهب يا خالي قال : « بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج بامرأة أياه ؛ فأمرني أن أضرب عنقه ، وأخس ماله » . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة منووجة بزواج كامل ، ولها أولاد ، فتعلقت بشخص من الأطراف اقامت معه على الفجور ؛ فلما ظهر أمرها سمت في مفارقة الزوج: فهل بقي لها حق على أولادها بعد هذا القتل ؟ وهل عليهم إثم في قطعها ؟ وهل يجوز لمن تحقق ذلك منها قتلها سرا ؟ وان فعل ذلك غيره يأتهم ؟

فاجاب : الحمد لله . الواجب على أولادها وعصبتها ان يمنوها من المحرمات فان لم تتمتع الا بالجلس حبسوها ؛ وإن احتاجت إلى القيد قيدوها . وما ينبغي للولد أن يضرب أمه . وأما برها فليس لهم أن يمنوها برها ، ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتمكن بذلك من السوء ؛ بل يمنوها بحسب قدرتهم . وإن احتاجت الى رزق وكسوة رزقوها ، وكسوها ، ولا يجوز لهم اقامة الحد عليها بقتل ولا غيره ، وعليهم الاثم في ذلك .

وسئل رحمه الله تعالى

عن بلد فيها جوار سائبات يزنون مع النصارى والمسلمين ؟

فأجاب : على سيد الأمة إذا زنت أن يقيم عليها الحد ، كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ؛ ثم إن زنت فليجلدها ؛ ثم إن زنت فليجلدها ؛ ثم إن زنت في الرابعة فليمها ولو بظفير » والظفير الحبل . فان لم يفعل ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عاصيا لله ورسوله . وكان اصراره على المعصية قادحا في عدالته . فاما إذا كان هو يرسلها لتبني وتنفق على نفسها من مهر البناء ، أو يأخذ هوشيا من ذلك : فهذا ممن لئنه الله ورسوله ؛ وهو فاسق خيث ؛ آذن في الكبيرة ، وآخذ مهر البني ؛ ولم ينهها عن الفاحشة . ومثل هذا لا يجوز أن يكون معدلا ؛ بل لا يجوز اقراره بين المسلمين ؛ بل يستحق العقوبة

الغليظة حتى يصون إمامه . وأقل المقوبة أن يهجر فلا يسلم عليه ، ولا يصلى خلفه إذا أمكنت الصلاة خلف غيره ، ولا يستشهد ولا يولى ولاية أصلا . ومن استحل ذلك فهو كافر مرتد ؛ يستتاب فإن تاب وإلا قتل ، وكان مرتداً لا ترثه ورثته المسلمون . وإن كان جاهلا بالتحريم عرف ذلك حتى تقوم عليه الحجة ، فإن هذا من المحرمات المجمع عليها .

وسئل رحمه الله تعالى

عن حلف لولده أنه إن فعل منكراً يقيم عليه الحد ، فآثر لوالده فضر به مائة جلدة ، وبقي تعريب عام : فهل يجوز في تعريب العام كفارة ، أم لا ؟

فأجاب : انه إذا غربه في الحبس ولو في دار الأب بر في يمينه ، وإن كان مطلقاً غير مقيد في موضع معين ؛ فإنه لا يجب القيد ، ولا جمعه في مكان مظلم . والله أعلم .

وسئل

عن وجب عليه حد الزنا فتأب قبل أن يحسد : فهل يسقط عنه الحد بالتوبة ؟

فأجاب : إن تاب من الزنا ، والسرقه ؛ أو شرب الخمر ، قبل أن يرفع إلى الامام : فالصحيح ان الحد يسقط عنه ، كما يسقط عن المحاربين بالاجماع إذا تابوا قبل القدرة .

وسئل رحمه الله

عن رجل أذنب ذنباً يجب عليه حد من الحدود : مثل جلد ، أو حصب ثم تاب من ذلك الذنب ، وأقلع ، واستغفر ، ونوى أن لا يعود : فهل يحزته ذلك ؟ أو يحتاج مع ذلك إلى أن يأتي إلى ولي الأمر ويعرفه بذنبه ليقم عليه الحد ؟ أم لا ؟ وهل ستره على نفسه وتوبته أفضل ، أم لا ؟

فأجاب : إذا تاب توبة صحيحة تاب الله عليه من غير حاجة إلى أن يقر بذنبه حتى يقام عليه الحد ، وفي الحديث : « من ابتلي بشيء من هذه القاذورات فليستر بستر الله ؛ فإنه من يبد لناصفحته نقم عليه كتاب الله » وفي الآخر أيضاً : « من أذنب سرّاً فليتب سرّاً ، ومن أذنب علانية فليتب علانية » وقد قال تعالى : (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم) الآية .

وسئل رحمه الله

عن إثم المعصية ، وحد الزنا : هل تزداد في الأيام المباركة ، أم لا ؟

فأجاب : نعم . المعاصي في الأيام المفضلة والأمكنة المفضلة تنلظ وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان .

وسئل رحمه الله تعالى

عن امرأة قوادة تجمع الرجال والنساء ، وقد ضربت ، وحبست ؛ ثم عادت تفعل ذلك ، وقد لحق الجيران الضرر بها : فهل لولي الأمر نقلها من بينهم ، أم لا ؟

فأجاب : نعم ! لولي الأمر كصاحب الشرطة أن يعصرف ضررها بما يراه مصلحة : إما بحبسها ، وإما بنقلها عن الحرائر ؛ وإما بنير ذلك مما يرى فيه المصلحة ، وقد كان عمر بن الخطاب يأمر العزاب أن لا تسكن بين المتأهلين ، و أن لا يسكن المتأهل بين العزاب ؛ وهكذا فعل المهاجرون لما قدموا المدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وقوا شبابا خافوا الفتنة به من المدينة إلى البصرة ، وثبت في الصحيحين . أن النبي صلى الله عليه وسلم « نفى المخشئين » و « أمر بنفيهم من البيوت » خشية أن يفسدوا النساء .
فالقوادة شر من هؤلاء ، والله يعذبها مع أصحابها .

وسئل

عن « الفاعل ، والمفعول به » بعد ادرا كهما ما يجب عليهما ؟
وما يطهرهما ؟ وما ينويان عند الطهارة ؟

فأجاب : أما الفاعل والمفعول به فيجب قتلها رجما بالحجارة ، سواء
كانا محصنين أو غير محصنين ؛ لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به »
ولأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على قتلها . وعليها الاغتسال من
الجنابة ، وترفع الجنابة من الاغتسال ؛ لكن لا يطهران من نجاسة الذنب
إلا بالتوبة ، وهذا معنى ما روى : « أنهما لو اغتسلا بالماء ينويان رفع الجنابة
واستباحة الصلاة » .

وبسمل الله

عن قوله في « التهذيب » : من أتى بهيمة فاقتلوا المفعول ، واقتلوا
الفاعل بها : فهل يجب ذلك أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . هذا فيه حديث رواه أبو داود في السنن ؛ وهو
قوله : « من أتى بهيمة فاقتلوه ، واقتلوها » وهو أحد قولي العلماء ؛ كأحد
القولين في مذهب أحمد ، ومذهب الشافعي .

باب حد القذف

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن قذف رجلا لأنه ينظر الى حريم الناس ، وهو كاذب عليه : فما يجب على القاذف ؟ .

الجواب : إذا كان الأمر على ما ذكر فانه يمزر على افتراءه على هذا الشخص بما يزره وامثاله ، إذا طلب للقذوف ذلك .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج امرأة من أهل الخير وله مطلقة ، وشرط ان رد مطلقته كان الصداق حالا ، ثم إنه رد المطلقة ، وقذف هو ومطلقته عرض الزوجة ، ورموها بالزنا ؛ بأنها كانت حاملا من الزنا ، وطلقها بعد دخوله بها : فما الذي يجب عليهما ؟ وهل يقبل قولهما ؟ وهل يسقط الصداق ، أم لا ؟

فاجاب : الحمد لله رب العالمين . أما مطلقة فتحد على قذفها ثمانين
جلدة إذا طلبت ذلك المرأة المقدوفة ، ولا تقبل لها شهادة أبداً ، لأنها فاسقة .
وكذلك الرجل عليه ثمانون جلدة إذا طلبت المرأة ذلك ، ولا تقبل له شهادة .
أبداً ، وهو فاسق إذا لم يتب .

وهل له إسقاط الحد باللعان ؟ فيه للفقهاء « ثلاثة أقوال » في مذهب
أحمد وغيره . قيل : يلاعن . وقيل : لا يلاعن . وقيل : إن كان ثم ولد يريد
تقيمه لاعن ؛ وإلا فلا . وصادقها باق عليه لا يسقط باللعان ، كما سن ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وهذا كله باتفاق الأئمة ؛ إلا ما ذكرناه من
جواز اللعان فقيه الأقوال الثلاثة « أحدها » لا يلاعن ؛ بل يحد حد القذف ،
وتسقط شهادته ، وهذا مذهب أحمد في أشهر الروايات عنه ، وأحد الوجهين
في مذهب الشافعي . و « الثاني » يلاعن ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في
رواية عنه . و « الثالث » إن كان هناك حمل لاعن ؛ لتفيه ؛ وإلا فلا . وهو
أحد الوجهين في مذهب الشافعي ، ورواية عن أحمد . والله أعلم .

وسئل

عن رجل قال لرجل : أنت فاسق شارب الخمر ، ومنعه من أجرة ملكه
الذي يملك انتفاعه شرعاً ؟

فأجاب : إذا كان المذنوب محصنا وجب على القاذف حد التقذف إذا طلبه المذنوف ، وأما شتمه بنير ذلك إذا كان كاذبا فعليه أن يمزر على ذلك . وأما ضربه وجبسه إذا كان ظالما ؛ فإنه يفعل به كما فعل ، وما عطله عليه من المنفعة ضمنه .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل قذف رجلا ، وقال له : أنت علق ، ولد زنا : فما الذي يجب عليه ؟

فأجاب : إذا قذفه بالزنا أو اللواط كقوله : أنت علق وكان ذلك الرجل حراً مسلماً لم يشتهر عنه ذلك فعليه حد التقذف إذا طلبه المذنوف وهو ثمانون جلدة إن كان القاذف حراً ؛ وأربعون إن كان رقيقاً : عند الأئمة الأربعة .

باب حد المسكر

قال شيخ الإسلام رضي الله عنه

أما «الأشربة المسكرة» فذهب جمهور علماء المسلمين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر العلماء أن كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام ، وما أسكر كثيره فقليله حرام . وهذا مذهب مالك وأصحابه ، والشافعي وأصحابه ، وأحمد بن حنبل وأصحابه ، وهو أحد القولين في مذهب أبي حنيفة ، وهو اختيار محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، واختيار طائفة من المشايخ : مثل أبي الليث السمرقندي ، وغيره . وهذا قول الأوزاعي وأصحابه ، والليث ابن سعد وأصحابه ، وإسحاق بن راهويه وأصحابه ، وداود بن علي وأصحابه وإبي ثور وأصحابه ، وابن جرير الطبري وأصحابه ، وغير هؤلاء من علماء المسلمين وأئمة الدين .

ودذهب طائفة من العلماء من أهل الكوفة كالنخعي والشمسي وإبي حنيفة وشريك وغيرهم إلى أن ما أسكر من غير الشجرتين — النخيل والعنب — كنبذ الخطة والشعير والذرة والعسل ، ولبن الخيل وغير ذلك ، فأنما يحرم

منه القدر الذى يسكر . وأما القليل الذى لا يسكر فلا يحرم . وإنما عصير
العنب الذى إذا غلا واشتد وقذف بالزبد فهو خمر يحرم قليله وكثيره
بإجماع المسلمين .

وأصحاب « القول الثانى » قالوا : لا يسمى خمرًا إلا ما كان من
العنب . وقالوا : إن نبذ التمر والزبيب إذا كان نياً مسكراً حرم قليله وكثيره
ولا يسمى خمرًا ، فإن طبخ أذنى طبخ حل . وأما عصير العنب إذا طبخ
وهو مسكر لم يحل ، إلا أن يذهب ثلثاه ، ويبقى ثلثه . فاما بعد ان يصير
خمرًا فلا يحل وإن طبخ إذا كان مسكراً بلا نزاع .

و « القول الأول » الذى عليه جمهور علماء المسلمين هو الصحيح الذى
يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار ؛ فان الله تعالى قال فى كتابه : (إنما
الحمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم
تفلحون . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الحمر والميسر ،
ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة : فهل أنتم منتهون) .

واسم « الحمر » فى لغة العرب الذين خوطبوا بالقرآن كان يتناول
المسكر من التمر وغيره ، ولا يختص بالمسكر من العنب ؛ فانه قد ثبت بالقول
الصحيحة ان الحمر لما حرمت بالمدينة النبوية وكان تحريمها بعد غزوة أحد فى
السنة الثالثة من الهجرة لم يكن من عصير العنب شيء ، فان المدينة ليس فيها

شجر عنب ؛ وإنما كانت خمر من التمر . فلما حرمها الله عليهم أراقوها بأمر
النبي صلى الله عليه وسلم ؛ بل وكسروا أوعيتها ، وشقوا ظروفها ؛ وكانوا
يسمونها « خمر » . فلم أن اسم « الخمر » في كتاب الله عام لا يختص بمصير
العنب .

فروى البخارى فى صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنهما ؛ قال : نزل
تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ الخمسة اشربة ؛ ما منها شراب العنب . وفى
الصحيحين عن أنس رضى الله عنه قال : إن الخمر حُرمت يومئذ من البسر والتمر .
وفى لفظ لمسلم : لقد أنزل الله هذه الآية التى حرم فيها الخمر ؛ وما بالمدينة شراب
الامن تمر وبسر . وفى لفظ للبخارى : وحرمت علينا حين حرمت وما نجد
خمر الأعناب إلا قليلا ؛ وعامة خمرنا البسر والتمر . وفى الصحيحين عن أنس
رضى الله عنه قال : كنت أسقي أبا عبيدة وأبي بن كعب من فريخ زهو وممر
بجام آت فقال : إن الخمر قد حرمت ، فقال ابو طلحة : يا أنس اقم الى
هذه الجرار فاهرقها ، فاهرقتها .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم : أن الخمر
يكون من الحنطة والشعير ؛ كما يكون من العنب ؛ ففي الصحيحين عن ابن عمر
أن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما قال على منبر النبي صلى الله عليه وسلم :
أما بعد أيها الناس ! إنه نزل تحريم الخمر وهى من خمسة : من العنب ، والتمر ؛

والعسل ؛ والخنطة ؛ والشعير ؛ والخمر ما خاصر العقل . وروى أهل السنن أبو داود والترمذي وابن ماجه عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من الخنطة خمرأ ؛ ومن الشعير خمرأ ومن الزبيب خمرأ ؛ ومن التمر خمرأ ومن العسل خمرأ » زاد أبو داود : « وأنا أنهى عن كل مسكر » .

وقد استفاضت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن كل مسكر خمر ، وهو حرام ، كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع ، وهو نبذ العسل ، وكان أهل اليمن يشربونه ، فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام » وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله ! أفتنا في شرابين كنا نصنعهما باليمن : البتع . وهو من العسل ينبذ حتى يشتد ؟ قال : فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطى جوامع الكلم بخواتمه فقال : « كل مسكر حرام » وفي صحيح مسلم عن جابر أن رجلا « من حبشان » . وحبشان من اليمن سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بأراضهم من الفرة يقال له : « المزر » فقال : « أمسكر هو ؟ » قال : نعم . قال : « كل مسكر حرام ؛ إن على الله عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال » قالوا : يا رسول الله ! وما طينة الخبال ؟ قال : « عرق أهل النار ، أو عصارة أهل النار » وفي صحيح مسلم وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » وفي رواية له : « كل مسكر خمر ، وكل خمر

حرام » وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » رواه ابن ماجه ، والدارقطنى ، وصححه ، وقد روى أهل السنن مثله من حديث جابر ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده . والأحاديث كثيرة صحيحة في هذا الباب .

ولكن عذر من خالفها من أهل العلم أنها لم تبلغهم ، وسمعوا أن من الصحابة من شرب النبيذ ، وبلغتهم في ذلك آثار : فظنوا أن الذي شربوه كان مسكراً ، وإنما كان الذي تنازع فيه الصحابة هو ما نبذ في الأوعية الصلبة ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن الاتباز في الدباء » وهو القرع ، وفي « الحنتم » وهو ما يصنع من التراب من الفخار ، « ونهى عن التقير » وهو الخشب الذي ينقر ، « ونهى عن المزفت » وهو الظرف المزفت « وأمرهم أن ينتبذوا في البظروف الموكاة » وهو أن ينقع التمر أو الزبيب في الماء حتى يحلوا ، فيشرب حلواً قبل أن يشتد . فهذا حلال باتفاق المسلمين . ونهاهم أن ينتبذوا هذا النبيذ الحلال في تلك الأوعية ؛ لأن الشدة تدب في الشراب شيئاً فشيئاً ، فيشربه المسلم وهو لا يدري أنه قد اشتد ، فيكون قد شرب محرماً ، وأمرهم أن ينتبذوا في الظرف الذي يربطون فيه ، لأنه إن اشتد الشراب انشق الظرف فلا يشربون مسكراً .

والنهي عن « نبذ الأوعية القوية » فيه أحاديث كثيرة مستفيضة ؛ ثم روى عنه بإباحة ذلك ، كما في صحيح مسلم عن بريدة بن الحصيب ؛ قال : قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كنت نهيتكم عن الأثربة إلا في ظروف الأدم ، فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً » وفي رواية « نهيتكم عن الظروف ، وإن ظرفاً لا يحل شيباً ولا يحرمه ، وكل مسكر حرام » فمن الصحابة والتابعين من لم يثبت عنده النسخ فأخذ بالأحاديث الأولى . ومنهم من اعتقد صحة النسخ فأباح الانتباز في كل وعاء ، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي . والنهي عن بعض الأوعية قول مالك . وعن أحمد روايتان .

فلما سمع طائفة من علماء الكوفة أن من السلف من شرب النبيذ ظنوا أنهم شربوا المسكر : فقال طائفة منهم : كالشافعي ، والنخعي وأبي حنيفة ، وشريك ، وابن أبي ليلى ، وغيرهم : يحل ذلك ، كما تقدم . وهم في ذلك مجتهدون ، قاصدون للحق ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » .

وأما سائر العلماء فقالوا بتلك الأحاديث الصحيحة . وهذا هو الثابت عن الصحابة ، وعليه دل القياس الجلي ؛ فإن الله تعالى قال : (إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة : فهل أنتم منتهون ؟) فإن المفسدة التي لأجلها حرم الله سبحانه وتعالى الخمر ، هي أنها تصد عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، وتوقع العداوة والبغضاء . وهذا أمر تشترك فيه جميع المسكرات ؛ لا فرق في ذلك بين مسكر ومسكر ،

والله سبحانه وتعالى حرم القليل ؛ لأنه يدعو إلى الكثير ، وهذا موجود
في جميع المسكرات .

وسئل رحمه الله تعالى

عن « الحمر والميسر » هل (فيها) إثم كبير ، ومنافع للناس ؟ وما هي المنافع ؟

فأجاب : هذه الآية أول ما نزلت في الحمر ؛ فانهم سألوا عنها النبي صلى
الله عليه وسلم فأنزل الله هذه الآية ؛ ولم يحرمها ، فأخبرهم أن فيها « إثمًا »
وهو ما يحصل بها من ترك المأمور وفعل المحذور ، وفيها « منفعة » وهو
ما يحصل من اللذة ، ومنفعة البدن ، والتجارة فيها ، فكان من الناس من لم
يشربها ، ومنهم من شرب ؛ ثم بعد هذا شرب قوم الحمر فقاموا يصلون وهم
سكارى ؛ غفلوا في القراءة ؛ فأنزل الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا
الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فنهاهم عن شربها قرب الصلاة ؛
فكان منهم من تركها . ثم بعد ذلك أنزل الله تعالى : (إنمّا الحمر والميسر
والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان ؛ فاجتنبوه لعلكم تفلحون) .
فحرمها الله في هذه الآية من وجوه متعددة ؛ فقالوا : انتهينا . انتهينا . ومضى
حينئذ أمر النبي صلى الله عليه وسلم بارتقاها ؛ فكسرت الدنان والظروف ؛ ولعن
عاصرها ؛ ومتمصرها ؛ وشاربها ؛ وآكل ثمنها .

وسئل رحمه الله تعالى

هل يجوز شرب قليل ما أسكر كثيره من غير خمر العنب : كالصرماء
والقمز ، والمزر ؟ أولا يحرم إلا القدح الأخير ؟

فأجاب : الحمد لله . قد ثبت في الصحيحين عن أبي موسى قال : قلت
يا رسول الله ! افتنا في شرايين كنا نصنعها باليمن « البتع » وهو العسل ينبذ
حتى يشتد . و « المزر » وهو من النرة ينبذ حتى يشتد ، قال : وكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد أعطي جوامع الكلم ، فقال : « كل مسكر حرام »
وعن عائشة قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن « البتع » وهو
نبذ العسل ، وكان أهل اليمن يشربونه ، فقال : « كل شراب أسكر فهو
حرام » وفي صحيح مسلم عن جابر أن رجلا من اليمن سأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن شراب يشربونه بأرضهم من النرة ، يقال له : « المزر » فقال :
« أمسكر هو ؟ » قال : نعم . فقال : « كل مسكر حرام ، ان على الله عهدا لمن
يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال » قالوا : يا رسول الله ! وما طينة
الخبال ؟ قال : « عرق أهل النار ؛ أو عصارة أهل النار » .

ففي هذه الأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أشربة من غير العنب كالنزر وغيره فأجابهم بكلمة جامعة ، وقاعدة عامة : « ان كل مسكر حرام » وهذا يبين أنه أراد كل شراب كان جنسه مسكراً أحرام سواء مسكر منه أو لم يسكر ، كما في خمر العنب . ولو أراد بالمسكر القدح الأخير فقط لم يكن الشراب كله حراماً ؛ ولما كان بين لهم ؛ فيقول أشربوا منه ولا تسكروا . ولأنه سأله عن المزر « أمسكر هو ؟ » فقالوا : نعم . فقال . « كل مسكر حرام » . فلما سأله « أمسكر هو ؟ » إنما أراد يسكر كثيره كما يقال . الخبز يشبع ؛ والماء يروي ، وإنما يحصل الري والشبع بالكثير منه لا بالقليل . كذلك المسكر إنما يحصل السكر بالكثير منه ، فلما قالوا له : هو مسكر . قال : « كل مسكر حرام » فبين أنه أراد بالمسكر كما يراد بالشبع والمروي ونحوهما ، ولم يرد آخر قدح ؛ وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر خمر ؛ وكل خمر حرام » وفي لفظ : « كل مسكر حرام » ومن تأوله على القدح الأخير لا يقول : إنه خمر ، والنبي صلى الله عليه وسلم جعل كل مسكر حراماً .

وفي السنن عن النعمان بن بشير . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان من الحنطة خمر ، ومن الشعير خمر ، ومن الزبيب خمر ، ومن النسل خمر » وفي الصحيح أن عمر بن الخطاب قال على منبر النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم : أما بعد أيها الناس إنه نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة أشياء : من النخب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير ؛ والخمر ما خامر العقل . والأحاديث في هذا الباب كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين أن الخمر التي حرّمها اسم لكل مسكر ، سواء كان من العسل ، أو التمر ، أو الحنطة ، أو الشعير ؛ أو لبن الخيل ، أو غير ذلك . وفي السنن عن عائشة ؛ قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق منه فله الكف منه حرام » قال الترمذي حديث حسن ، وقد روى أهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » من حديث جابر ، وابن عمر ؛ وعمر بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، وغيرهم ؛ وصححه البارقطنى وغيره . وهذا الذي عليه جماهير أئمة المسلمين : من الصحابة ، والتابعين ، وأئمة الأمصار ، والآثار ،

ولكن بعض علماء المسلمين سمعوا أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في النبيذ ؛ وأن الصحابة كانوا يشربون النبيذ : فظنوا أنه المسكر ؛ وليس كذلك ؛ بل النبيذ الذي شربه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة هو أنهم كانوا ينبذون التمر أو الزبيب أو نحو ذلك في الماء حتى يحلو ، فيشربه أول يوم ، وثاني يوم ؛ وثالث يوم ؛ ولا يشربه بعد ثلاث ؛ لئلا تكون الشدة قد بدت فيه ؛ وإذا اشتد قبل ذلك لم يشرب . وقد

روى أهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لبشر بن ناس من أمي الخمر يسمونها بنير اسمها » وروي هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم من أربعة أوجه ، وهذا يتناول من شرب هذه الأشربة التي يسمونها الصرما وغير ذلك ؛ والأمر في ذلك واضح ؛ فإن خمر العنب قد أجمع المسلمون على تحريم قليلها وكثيرها ؛ ولا فرق في الحس ولا العقل بين خمر العنب والتمر والزبيب والعسل ؛ فإن هذا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ؛ وهذا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ؛ وهذا يوقع المداوة والبغضاء ؛ وهذا يوقع المداوة والبغضاء .

والله سبحانه قد أمر بالعدل والاعتبار ؛ وهذا هو « القياس الشرعي » وهو التسوية بين المتماثلين ؛ فلا يفرق الله ورسوله بين شراب مسكر وشراب مسكر فيدفع قليل هذا ولا يبيح قليل هذا ؛ بل يسوى بينهما وإذا كان قد حرم القليل من أحدهما حرم القليل منهما ؛ فإن القليل يدعو إلى الكثير ، وأنه سبحانه أمر باجتناب الخمر ، ولهذا يؤمر بارتقاها ، ويحرم اقتناؤها ، وحكم بنجاستها ؛ وأمر بمجالد شاربها ؛ كل ذلك حسب المادة الفساد ؛ فكيف يبيح القليل من الأشربة المسكرة !! والله اعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن نبذ التمر ؛ والزبيب ، والمزر ، « والسوفة » التي تعمل من الجزر ، والذي يعمل من المنب ، يسمى « النصوح » : هل هو حلال ؟ وهل يجوز استعمال شيء من هذا ، أم لا ؟

فاجاب : الحمد لله رب العالمين . كل شراب مسكر فهو خمر ، فهو حرام بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المستفيضة عنه باتفاق الصحابة ، كما ثبت عنه في الصحيح من حديث أبي موسى : انه سئل عن شراب يصنع من الذرة يقال له « المزر » وشراب يصنع من المسسل يقال له « البتع » وكان قد أوتى النبي صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم ، فقال : « كل مسكر حرام » وفي الصحيحين عن عائشة عنه انه قال : « كل شراب أسكر فهو حرام » وفي الصحيح عن ابن عمر عنه انه قال : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » وفي لفظ الصحيح : « كل مسكر خمر ؛ وكل خمر حرام » وفي السنن عنه انه قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » وقد صحح ذلك غير واحد من الحفاظ

والله عز وجل حرم عصير المنب الذي اذا غلا واشتد وقذف بالزبد ؛ لما فيه من الشدة المطربة التي تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وتوقع العداوة والبغضاء . وكل ما كانت فيه هذه الشدة المطربة فهو خمر من أى مادة كان : من الحبوب ؛ والثمار ؛ وغير ذلك . وسواء كان نيشأ أو مطبوخا ؛

لكنه إذا طيخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه لم يبق مسكراً ؛ اللهم الا ان يضاف إليه أفاويه او نوع آخر .

والأصل في ذلك « أن كل ما أسكر فهو حرام » وهذا مذهب جماهير العلماء الأئمة ، كما قال الشافعي وأحمد وغيرهم ، وهذا المسكر يوجب الحد على شاربه ؛ وهو نجس عند الأئمة .

وكذلك « الحشيشة » المسكرة يجب فيها الحد ؛ وهي نجسة في أصح الوجوه ؛ وقد قيل : إنها طاهرة . وقيل : يفرق بين يابسها ومائتها : والأول الصحيح ، لأنها تسكر بالاستحالة كالخمر التي ؛ بخلاف ما لا يسكر بل يغيث العقل كالبنج ؛ أو يسكر بمد الاستحالة كجوزة الطيب ؛ فان ذلك ليس بنجس . ومن ظن أن الحشيشة لا تسكر وانما تغيث العقل بلالئة فلم يعرف حقيقة أمرها ؛ فانه لولا ما فيها من اللذة لم يتناولوها ولا أكلوها ؛ بخلاف البنج ونحوه مما لا لئة فيه . والشارع فرق في المحرمات بين ما تشبهه النفوس وما لا تشبهه فما لا تشبهه النفوس كالدم والميتة اكتفى فيه بالزاجر الشرعي ؛ فجعل العقوبة فيه التعزير . واما ما تشبهه النفوس فجعل فيه مع الزاجر الشرعي زاجراً طبيعياً وهو الحد . « والحشيشة » من هذا الباب .

وسئل رحمه الله

عن « النصوص » هل هو حلال ، أم حرام ؟ وهم يقولون : إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يعمله . « وصورته » أن يأخذ ثلاثين رطلا من ماء عنب ، ويغلي حتى يبقى ثلثه ؛ فهل هذه صورته ؟ وقد تقل

من فعل بعض ذلك أنه يسكر؛ وهو اليوم جهاراً في الاسكندرية ومصر؛
وتقول لهم: هو حرام؛ فيقولون: كان على زمن عمر؛ ولو كان حراماً
لنهي عنه؟

فأجاب: الحمد لله. قد ثبت بالنصوص المستفيضة عن النبي صلى الله
عليه وسلم في الصحاح والسنن والمسانيد أنه حرم كل مسكر، وجعله خراً،
كما في صحيح مسلم عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «كل
مسكر خمر، وكل خمر حرام» وفي لفظ «كل مسكر حرام» وفي الصحيحين
عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «كل شراب أسكر فهو
حرام» وفي الصحيحين عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه
سئل عن شراب العسل، يسمى «الزر» وكان قد أوتي جوامع الكلم؛
فقال: «كل مسكر حرام». وفي الصحيحين عن عمر بن الخطاب أنه قال على
المنبر — منبر النبي صلى الله عليه وسلم — إن الله حرم الخمر، وهي من خمسة
أشياء: من الخنطة، والشعير، والجنب، والتمر، والزبيب؛ والخمر ما خمر
العقل. وهو في السنن مسند عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم.
وروى عنه من غير وجه أنه قال: «ما أسكر كثيره فقليله حرام» وقد صححه
طائفة من الحفاظ. والأحاديث في ذلك كثيرة.

فذهب أهل الحجاز، واليمن؛ ومصر؛ والشام، والبصرة، وفقهاء
الحديث: كمالك، والشافعي؛ وأحمد بن حنبل، وغيرهم: أن كل ما أسكر

كثيره فقليله حرام ؛ وهو خمر عندهم من أي مادة كانت : من الحبوب ،
والثمار ، وغيرها ، سواء كان من العنب ؛ أو التمر ؛ أو الحنطة ، أو الشعير ،
أو لبن الخيل ؛ أو غير ذلك ، وسواء كان نياً أو مطبوخاً ، وسواء ذهب
ثلثاه ، أو ثلثه ؛ أو نصفه ، أو غير ذلك . فتى كان كثيره مسكراً حرم
قليله بلا نزاع بينهم .

ومع هذا فهم يقولون بما ثبت عن عمر ؛ فإن عمر رضى الله عنه لما قدم
الشام ، وأراد أن يطبخ للمسلمين شراباً لا يسكر كثيره طبخ المعصير
حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ، وصار مثل الرب ، فادخل فيه أصبعه فوجده
غليظاً ، فقال : كأنه الطلا . يعنى الطلا الذى يعطى به الابل ، فسما ذلك
« الطلا » . فهذا الذى أباحه عمر لم يكن يسكر ، وذكر ذلك أبو بكر
عبد العزيز بن جعفر صاحب الخلال : انه مباح باجماع المسلمين ، وهذا بناء
على أنه لا يسكر ولم يقل أحد من الأئمة المذكورين إنه يباح مع كونه مسكراً

ولكن نشأت «شبهة» من جهة أن هذا المطبوخ قد يسكر ؛ لأشياء
إما لأن طبخه لم يكن تاماً ؛ فانهم ذكروا صفة طبخه أنه ينلى عليه أولاً حتى
يذهب وسخه ، ثم ينلى عليه بعد ذلك حتى يذهب ثلثاه ، فإذا ذهب ثلثاه
والوسخ فيه كان الزاهب منه أقل من الثلثين ؛ لأن الوسخ يكون حيثئذ من
غير الزاهب . وإما من جهة أنه قد يضاف الى المطبوخ من الأفاويه وغيرها

ما يقويه ويشده حتى يصير مسكرا ، فيصير بذلك من باب الخليطين ، وقد استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم انه « نهى عن الخليطين » لتقوية أحدهما صاحبه ، كما نهى عن خليط التمر والزبيب ، وعن الرطب والتمر ونحو ذلك .

وللعناء نزاع في « الخليطين » إذا لم يسكر ، كما تنازع العلماء في نبيذ الأوعية التي لا يشتد ما فيها بالقليل ، وكما تنازعوا في العصير والنبيذ بعد ثلاث . وأما إذا صار الخليطان من المسكر فانه حرام باتفاق هؤلاء الأئمة . فالذي أباحه عمر من المطبوخ كان صرفا ، فإذا خلطه بما قواه وذهب ثلثاه لم يكن ذلك ما أباحه عمر . وربما يكون لبعض البلاد طبيعة يسكر فيها ما ذهب ثلثاه فيحرم إذا أسكر ؛ فإن مناط التحريم هو السكر باتفاق الأئمة . ومن قال : إن عمر أو غيره من الصحابة أباح مسكرا فقد كذب عليهم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن قال : إن خمر العنب والحشيشة يجوز بعضه إذا لم يسكر في مذهب الامام أبي حنيفة : فهل هو صادق في هذه الصورة ؟ أم كاذب في نقله ؟ ومن استحل ذلك : هل يكفر ، أم لا ؟ وذكر ان قليل المزر يجوز شربه فهل حكمه حكم خمر العنب في مذهب الامام أبي حنيفة ؟ أم له حكم آخر كما ادعاه هذا الرجل ؟

فأجاب : الحمد لله . أما الخمر التي هي عصير العنب الذي إذا غلا واشتد وقذف بالزبد فيحرم قليلها وكثيرها باتفاق المسلمين ، ومن قتل عن أبي حنيفة إباحة قليل ذلك فقد كذب ؛ بل من استحل ذلك فإنه يستتاب فإن تاب والا قتل ، ولو استحل شرب الخمر بنوع شبهة وقعت لبعض السلف أنه ظن أنها إنما تحرم على العامة ؛ لاعلى الذين آمنوا وعملوا الصالحات ؛ فاتفق الصحابة كعمر وعلي وغيرهما على أن مستحل ذلك يستتاب ، فإن أقرب التحريم جلد ، وإن أصر على استحلالها قتل .

بل وأبو حنيفة يحرم القليل والكثير من أشربة آخر : وإن لم يسمها خمرًا ، كنبذ التمر ، والزبيب النقي ، فإنه يحرم عنده قليله وكثيره إذا كان مسكرًا ، وكذلك المطبوخ من عصير العنب الذي لم يذهب ثلثاه فإنه يحرم عنده قليله إذا كان كثيره يسكر . فهذه الأنواع الأربعة تحرم عنده قليلها وكثيرها ، وإن لم يسكر منها .

وإنما وقعت « الشبهة » في سائر المسكر كالزهر الذي يصنع من القمع ونحوه : فالذي عليه جماهير أئمة المسلمين كما في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري أن أهل اليمن قالوا يا رسول الله ! إن عندنا شرابا يقال له « البتع » من العسل ؛ وشرابا من الندة يقال له « المزهر » وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أوتى جوامع الكلم فقال : « كل مسكر فهو حرام » وفي الصحيحين

عن عائشة عنه أنه قال : « كل شراب أسكر فهو حرام » وفي الصحيح أيضا عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » وفي السنن من غير وجه عنه أنه قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » واستفاضت الأحاديث بذلك .

فإن الله لما حرم الخمر لم يكن لأهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم شراب يشربونه إلا من التمر ، فكانت تلك خمرهم ، وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان يشرب النبيذ » والمراد به النبيذ الحلو ، وهو أن يوضع التمر أو الزبيب في الماء حتى يحلو ثم يشربه ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهىهم أن ينتبذوا في القرع والخشب والحجر والظرف المزفت ، لأنهم إذا انتبذوا فيها دب السكر وهم لا يعلمون فيشرب الرجل مسكرا ، ونهاهم عن الغليطين من التمر والزبيب جميعا ؛ لأن أحدهما يقوى الآخر ؛ ونهاهم عن شرب النبيذ بعد ثلاث ؛ لأنه قد يصير فيه السكر والإنسان لا يدري . كل ذلك مبالغة منه صلى الله عليه وسلم . فمن اعتقد من العلماء أن النبيذ الذي أُرخص فيه يكون مسكرا — يعني من نبذ المسل ، والقمع ، ونحو ذلك فقال : يباح أن يتناول منه ما لم يسكر — فقد أخطأ .

وأما جماهير العلماء فعرفوا أن الذي أباحه هو الذي لا يسكر ، وهذا القول هو الصحيح في النص ، والقياس . أما « النص » فالأحاديث الكثيرة فيه . وأما « القياس » فلا أن جميع الأشربة المسكرة متساوية في كونها تسكر ،

والمفسدة الموجودة في هذا موجودة في هذا ، والله تعالى لا يفرق بين المتماثلين بل التسوية بين هذا وهذا من العدل والقياس الجلي . فتبين . أن كل مسكر خمر حرام ، والحشيشة المسكرة حرام ، ومن استحل السكر منها فقد كفر ؛ بل هي في أصح قولي العلماء نجسة كالخمر . فالخمر كالبول ، والحشيشة كالمنذرة .

وقال شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية

فصل

وأما « الحشيشة » الملعونة المسكرة : فهي بمنزلة غيرها من المسكرات والمسكر منها حرام باتفاق العلماء ؛ بل كل ما يزيل العقل فإنه يحرم أكله ولو لم يكن مسكراً : كالبنج ، فإن المسكر يجب فيه الحد ، وغير المسكر يجب فيه التعزير .

وأما قليل « الحشيشة المسكرة » فحرام عند جماهير العلماء ، كسائر القليل من المسكرات ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » يتناول ما يسكر . ولا فرق بين أن يكون المسكر مأكولاً ، أو مشروباً : أو جامداً ، أو مائناً . فلو أصطبغ كالخمر كان حراماً ، ولو أُماع

الحشيشة وشربها كان حراما . ونبينا صلى الله عليه وسلم بعث بجوامع الكلم
فاذا قال كلمة جامعة كانت حامة في كل ما يدخل في لفظها ومعناها ، سواء كانت
الأعيان موجودة في زمانه أو مكانه ، أو لم تكن .

فلما قال : « كل مسكر حرام » تنال ذلك ما كان بالمدينة من خمر التمر
وغيرها ، وكان يتناول ما كان بارض اليمن من خمر الحنطة والشعير والعلسل وغير
ذلك ، ودخل في ذلك ما حدث بعده من خمر لبن الخيل الذي يتخذه الترك ونحوهم .
فلم يفرق أحد من العلماء بين المسكر من لبن الخيل والمسكر من الحنطة والشعير
وان كان أحدهما موجودا في زمنه كان يعرفه ، والآخر لم يكن يعرفه ؛ اذ لم
يكن بارض العرب من يتخذ خمر من لبن الخيل .

وهذه « الحشيشة » فإن أول ما بلغنا أنها ظهرت بين المسلمين في
أواخر المائة السادسة وأوائل السابعة ، حيث ظهرت دولة التتر ؛ وكان ظهورها
مع ظهور سيف « جنكسخان » ، لما أظهر الناس ما نهى الله ورسوله عنه
من الذنوب سلط الله عليهم العدو ، وكانت هذه الحشيشة الملعونة من أعظم
المنكرات ، وهى شر من الشراب المسكر من بعض الوجوه ، والمسكر شر
منها من وجه آخر ، فانها مع أنها تسكر آكلها حتى يبقى مصطولا تورث
التخنيث والديوث ، وتقصد المزاج ، فتجعل الكبير كالسفنجة وتوجب كثرة
الأكل ، وتورث الجنون ، وكثير من الناس صار مجنونا بسبب أكلها .

ومن الناس من يقول . إنها تغير العقل فلا تسكر كالبنج ؛ وليس كذلك بل تورث نشوة ولذة وطربا كالخمر ، وهذا هو الداعي الى تناولها ، وقليلا يدعو الى كثرتها كالشراب المسكر ، والمعتاد لها يصعب عليه قطامه عنها أكثر من الخمر ؛ فضررها من بعض الوجوه أعظم من الخمر ؛ ولهذا قال الفقهاء : انه يجب فيها الحد ، كما يجب في الخمر .

وتنازعوا في « نجاستها » ؟ على ثلاثة أوجه في مذهب أحمد وغيره . فقليل هي نجسه . وقيل : ليست بنجسة . وقيل : رطبها نجس كالخمر ، وبابسها ليس بنجس . والصحيح أن النجاسة تتناول الجميع ، كما تتناول النجاسة جامد الخمر ومائعا ، فن سكر من شراب مسكر أو حشيشة مسكرة لم يحل له قربان المسجد حتى يصحو ، ولا [تصح] صلاته حتى يعلم ما يقول ، ولا بد أن يغسل فيه ، ويديه ، وثيابه في هذا وهذا ، والصلاة فرض عينية ؛ لكن لا تقبل منه حتى يتوب أربعين يوما ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوما ، فان تاب تاب الله عليه ، فان عاد فشرها لم تقبل له صلاة أربعين يوما ، فان تاب تاب الله عليه ، فان عاد فشرها كان حقا على الله أن يسقيه من طينة الخبال ، قيل : وما طينة الخبال ؟ قال : عصارة أهل النار أوعرق أهل النار »

وأما قول القائل : ان هذه ما فيها آية ولا حديث : فهذا من جهله ؛ فان القرآن والحديث فيها كلمات جامعة هي قواعد عامة . وقضايا كلية . تتناول كلا

دخل فيها ، وكلما دخل فيها فهو مذكور في القرآن والحديث باسمه العام ، وإلا فلا يمكن ذكر كل شيء باسمه الخاص ، فإن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم إلى جميع الخلق ، وقال : (قل يا أيها الناس إني رسول الله اليكم جميعاً) وقال : (وما أرسلناك إلا كافة للناس) وقال تعالى : (التي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً) وقال : (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) فاسم « الناس » و« العالمين » يدخل فيه العرب وغير العرب من الفرس ، والروم ، والهند ، والبربر . فلو قال قائل : إن محمداً أرسل إلى الترك والهند والبربر ؛ لأن الله لم يذكرهم في القرآن كان جاهلاً ، كما لو قال : إن الله لم يرسله إلى بنى تميم ، وبنى أسد وغطفان ، وغير ذلك من قبائل العرب ، فإن الله لم يذكر هذه القبائل بأسمائها الخاصة ؛ وكما لو قال : إن الله لم يرسله إلى أبى جهل وعتبة ، وشيبة ؛ وغيرهم من قريش ؛ لأن الله لم يذكرهم بأسماءهم الخاصة في القرآن .

وكذلك لما قال : (إنما الحمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان) دخل في الميسر الذي لم تعرفه العرب ولم يعرفه النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وكل الميسر حرام باتفاق المسلمين . وإن لم يعرفه النبي صلى الله عليه وسلم كاللعب بالشطرنج وغيره بالمعوض فإنه حرام بإجماع المسلمين ، وهو (الميسر) الذي حرمه الله ؛ ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . و« النرد » أيضاً من (الميسر) الذي حرمه الله ؛ وليس في القرآن ذكر النرد والشطرنج باسم

خاص ؛ بل لفظ اليسر يعنها وجهور العلماء على أن النرد والشطرنج محرمان بموض وغير عوض .

وكذلك قوله : (لا يؤخذ كم الله باللعو في أيمانكم ؛ ولكن يؤخذ كم بما عقدتم الأيمان ؛ فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم - الى قوله - إذا حلفتم) وقوله : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) تناول كل أيمان المسلمين التي كانوا يحلفون بها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والتي صاروا يحلفون بها بعد ؛ فلو حلف بالفارسية والتركية والهندية والبربرية باسم الله تعالى بتلك اللغة انعقدت يمينه ؛ ووجب عليه الكفارة إذا حث باتفاق العلماء ، مع أن اليمين بهذه اللغات لم تكن من إيمان المسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وهذا بخلاف من حلف بالمخلوقات ؛ كالحلف بالكعبة والملائكة ، والمشايخ ، والملوك ، وغير ذلك ؛ فإن هذه ليست من إيمان المسلمين ؛ بل هي شرك ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « من حلف بغير الله فقد أشرك » .

وكذلك قال تعالى : (فإن لم تجدوا ماء فتمموا صعيدا) يعم كل ما يسمى صعيدا ، ويم كل ماء ؛ سواء كان من المياه الموجودة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أو ما حدث بعده . فلو استخرج قوم عيونا وكان فيها ماء متغير اللون والريح والطعم وأصل الخلقة ، وجب الاغتسال به بلا نزاع نعرفه بين

العلماء ، وان لم تكن تلك المياه معروفة عند المسلمين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى : (اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) فدخل فيه كل مشرك من العرب وغير العرب ، كشركي الترك ، والهند والبربر ؛ وان لم يكن هؤلاء ممن قتلوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم .

وكذلك قوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ؛ ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب ؛ حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) يدخل فيه جميع أهل الكتاب ؛ وان لم يكونوا ممن قتلوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فان الذين قتلوا على زمانه كانوا من نصارى العرب والروم ؛ وقاتل اليهود قبل نزول هذه الآية ؛ وقد دخل فيها النصارى : من القبط ؛ والحبشة ؛ والجرس ؛ والآل والالاص ؛ والكرج ؛ وغيرهم . فهذا وأمثاله نظير عموم القرآن لكل ما دخل في لفظه ومناه ؛ وان لم يكن باسمه الخاص .

ولو قدر بان اللفظ لم يتناولوه وكان في معنى ما في القرآن والسنة الحق به بطريق الاعتبار والقياس ؛ [كما] دخل اليهود والنصارى والفرس [في عموم الآية] و [دخلت] جميع المسكرات في معنى خمر العنب ، وأنه بمحمد صلى الله عليه وسلم بالكتاب والميزان ؛ ليقوم الناس بالقسط

و (الكتاب) القرآن . و (الميزان) المعدل . والقياس الصحيح هو من العدل ؛ لأنه لا يفرق بين المتماثلين ؛ بل سوى بينهما ، فاستوت السيئات في المعنى الموجب للتحريم ؛ لم يخص أحدهما بالتحريم دون الآخر ؛ بل من العدل أن يسوى بينهما ، ولو لم يسو بينهما كان تناقضا ، وحكم الله ورسوله منزّه عن التناقض . ولو أن الطيب حمى المريض عن شيء لما فيه من الضرر وأباحه له خرج عن قانون الطب . والشرع طب القلوب ، والأنبياء أطباء القلوب والأديان ، ولا بد إذا أحل الشرع شيئا منه أن يخص هذا بما يفرق به بينه وبين هذا ، حتى يكون [فيه] معنى خاص بما حرمه دون ما أحله . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن يأكل الحشيشة ما يجب عليه ؟

فأجاب : الحمد لله . هذه الحشيشة الصلبة حرام ، سواء سكر منها أو لم يسكر ؛ والسكر منها حرام باتفاق المسلمين ؛ ومن استحل ذلك وزعم أنه حلال فإنه يستتاب ؛ فإن تاب وإلا قتل مرتدّاً ، لا يصلى عليه ؛ ولا يدفن في مقابر المسلمين . وأما إن اعتقد ذلك قرينة ، وقال : هي لقيمة الذكر والفكر ، وتحرك العزم الساكن إلى أشرف الأماكن ، وتنفع في

الطريق : فهو أعظم وأكبر ، فان هذا من جنس دين النصارى الذين يتقربون بشرب الخمر ؛ ومن جنس من يمتدق الفواحش قرابة وطاعة ؛ قال الله تعالى : (وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا ؛ والله أمرنا بها ؛ قل : إن الله لا يأمر بالفحشاء ؛ أتقولون على الله ما لا تعلمون) ومن كان يستحل ذلك جاهلا وقد سمع بعض الفقهاء يقول

حرموها من غير عقل وتقل وحرام تحريم غير الحرام

فانه ما يعرف الله ورسوله ، وأنها محرمة ، والسكر منها حرام بالاجماع . وإذا عرف ذلك ولم يقر بتحريم ذلك فانه يكون كافرا مرتدا ، كما تقدم . وكل ما ينيب العقل فانه حرام وان لم تحصل به نشوة ولا طرب ، فان تغييب العقل حرام باجماع المسلمين . وأما تعاطى « البنج » الذى لم يسكر ، ولم ينيب العقل . ففيه التعزير .

وأما المحققون من الفقهاء فعلوا أنها مسكرة ؛ وإنما يتناولها الفجار ؛ لما فيها من النشوة والطرب ، فعلى تجماع الشراب المسكر فى ذلك ، والخمر توجب الحركة والخصومة ، وهذه توجب الفتور والذلة ، وفيها مع ذلك من فساد المزاج والعقل ؛ وفتح باب الشهوة ؛ وما توجه من الديانة ؛ مما هي من شر الشراب المسكر ، وإنما حدثت فى الناس بمحدث التار .

وعلى تناول القليل منها والكثير حد الشرب : ثمانون سوطا ؛ أو أربعون . إذا كان مساما يمتد تحريم المسكر ، وينيب العقل .

وتنازع الفقهاء في نجاستها ؟ على ثلاثة أقوال « أحدها » انها ليست نجسة . « والثاني » ان مائتها نجس ؛ وان جامدها طاهر . و « الثالث » وهو الصحيح أنها نجسة كالخمر ؛ فهذه تشبه العذرة ؛ وذلك يشبه البول ، وكلاهما من الخبائث التي حرما^ل ورسله ومن ظهر منه أكل الحشيشة فهو بمنزلة من ظهر منه شرب الخمر ؛ وشر منه من بمض الوجوه ؛ ويهجر ، ويعاقب على ذلك ، كما يعاقب هذا ؛ للوعيد الوارد في الخمر ؛ مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « لمن الله الخمر ، وشاربها ، وساقيا ؛ وبائعها ومبتاعها ؛ وحاملها ، وآكل ثمنها » ومثل قوله : « من شرب الخمر لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما ؛ فان تاب تاب الله عليه ؛ فان عاد فشربها لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما ؛ فان تاب تاب الله عليه ؛ وإن عاد فشربها لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما ؛ فان تاب تاب الله عليه : وإن عاد فشربها في الثالثة أو الرابعة كان حقا على الله أن يسقيه من طينة الخبال ؛ وهي عصارة أهل النار » وقد ثبت عنه في الصحيح صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كل مسكر حرام » وسئل عن هذه الأشرطة وكان قد أوتي جوامع الكلم فقال صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر حرام » .

وسئل رحمه الله تعالى

عما يجب على آكل الحشيشة؟ ومن ادعى أن أكلها جائز حلال مباح؟

فأجاب : أكل هذه الحشيشة الصلبة حرام ، وهي من أخبث الخبائث المحرمة ، وسواء أكل منها قليلاً أو كثيراً ؛ لكن الكثير المسكر منها حرام باتفاق المسلمين ، ومن استحل ذلك فهو كافر يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل كافر أمرتدأ ؛ لا يفسل ، ولا يصلى عليه ، ولا يدفن بين المسلمين . وحكم المرتد شر من حكم اليهودى والنصراني ، سواء اعتقد أن ذلك يحل للعامة أو للخاصة الذين يزعمون أنها لقمة الفكر والذكر ، وأنها تحرك العزم الساكن إلى أشرف الأماكن ، وأنهم لذلك يستعملونها .

وقد كان بعض السلف ظن أن الحزب تباح للخاصة ، متأولاً قوله تعالى : (ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا ؛ إذا ما اتقوا وآمَنُوا وعمالوا الصالحات ، ثم اتقوا وآمَنُوا ؛ ثم اتقوا وأحسنوا) فلما رفع أمرهم إلى عمر بن الخطاب وتشاور الصحابة فيهم اتفق عمر وعلي وغيرهما من علماء الصحابة رضي الله عنهم على أنهم إن افروا بالتحريم جلدوا ، وإن أصروا على الاستحلال

قتلوا . وهكذا حشيشة العشب من اعتقد تحريمها وتناولها فانه يجلد الحد
ثمانين سوطا ، أو أربعين . هذا هو الصواب . وقد توقف بعض الفقهاء
في الجلد ، لأنه ظن أنها مزيلّة للعقل ، غير مسكرة ، كالبنج ونحوه مما ينطى
العقل من غير مسكر ، فان جميع ذلك حرام باتفاق المسلمين : إن كان مسكراً
ففيه جلد الحمر ، وإن لم يكن مسكراً ففيه التعزير بما دون ذلك . ومن اعتقد
حل ذلك كفر وقتل .

والصحيح ان الحشيشة مسكرة كالشراب ؛ فان آكلها يشنون بها ،
ويكشرون تناولها ، بخلاف البنج وغيره ، فانه لا ينشي ، ولا يشتهي .
وقاعدة الشريعة ان ما تشبهه النفوس من المحرمات كالخمر والزنا ففيه الحد
وما لا تشبهه كاللينة ففيه التعزير . « والحشيشة » مما يشبهها آكلوها ،
ويعتصمون عن تركها ؛ ونصوص التحريم في الكتاب والسنة على من يتناولها
كما يتناول غير ذلك ، وانما ظهر في الناس أكلها قريبا من نحو ظهور التار ؛
فانها خرجت ، وخرج معها سيف التار .

وسئل رحمه الله .

عمن يأخذ شيئا من العنب ، ويضيف اليه أصنافا من المطر ثم يفيقه إلى
أن ينقص الثلث ، ويشرب منه لأجل الدواء ، ومتى أكثر شربه أسكر ؟

فاجاب : الحمد لله . متى كان كثيره يسكر فهو حرام ، وهو خمر ، ويحد صاحبه ، كما ثبتت في الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعليه جماهير السلف والخلف ، كما في صحيح مسلم عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » وفي الصحيحين عن عائشة قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن « البتع » وهو نبيذ العسل ، وكان أهل اليمن يشربونه فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام » وفي الصحيح عن أبي موسى ، قال قلت يا رسول الله ! : أفتنا في شراب كنا نصنعه في اليمن « البتع » وهو من نبيذ العسل ، ينبذ حتى يشتد ، فقال : « كل مسكر حرام » وفي صحيح مسلم عن جابر أن رجلا من حبشان اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يصنمونه بارضهم يقال له « المزر » فقال : « أيسكر ؟ » قال نعم . فقال : « كل مسكر حرام ؛ ان على الله عهدا لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال » قالوا : يا رسول الله اوما طينة الخبال ؟ قال : « عرق أهل النار ؛ أو عصارة أهل النار » وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » وقد صحح ذلك غير واحد من الحفاظ . والأحاديث في ذلك متعددة .

واذا طبخ المضير حتى يذهب ثلثه أو نصفه وهو يسكر فهو حرام عند الأئمة الأربعة ؛ بل هو خمر عند مالك والشافعي وأحمد . وأما إن ذهب ثلثاه وبقي

ثله : فهذا لا يسكر في العادة ؛ إلا إذا انضم اليه ما يقويه ، أو لسبب آخر .
فتى أسكر فهو حرام بإجماع المسلمين ، وهو « الطلاء » الذي أباحه عمر بن
الخطاب للمسلمين . وأما إن أسكر بعدما طبخ وذهب ثلثاه : فهو حرام
أيضا عند مالك ، والشافعي ، وأحمد .

رسئل رحمه الله تعالى

عن المداومة على شرب الخمر ، وترك الصلاة ، وما حكمه في الإصرار
على ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . أما « شارب الخمر » فيجب باتفاق الأئمة أن يجلد الحد
إذا ثبت ذلك عليه ، وحده أربعون جلدة ، أو ثمانون جلدة . فإن جلدته ثمانين
جاز باتفاق الأئمة ، وإن اقتصر على الأربعين ففي الأجزاء نزاع مشهور .
فذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين أنه يجب الثمانون ،
ومذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه أن الأربعين الثانية تعزيز يرجع
فيها إلى اجتهد الإمام ، فإن احتاج إلى ذلك لكثرة الشرب أو إصرار الشارب
ونحو ذلك فعل ، وقد كان عمر بن الخطاب يعزر بأكثر من ذلك ؛ كما روى
عنه أنه كان ينفي الشارب عن بلده ، ويمثل به بخلق رأسه .

وقد روى من وجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من شرب الخمر فاجلدوه ، ثم إن شربها فاجلدوه ، ثم إن شربها فاجلدوه ، ثم إن شربها في الثالثة ، أو الرابعة : فاقتلوه » فأمر بقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة . وأكثر العلماء لا يوجبون القتل ؛ بل يحملون هذا الحديث منسوخا ؛ وهو المشهور من مذاهب الأئمة . وطائفة يقولون : إذا لم ينتهوا عن الشرب إلا بالقتل جاز ذلك ، كما في حديث آخر في السنن أنه نهاهم عن أنواع من الأشربة قال : « فإن لم يدعوا ذلك فاقتلوه » . والحق ما تقدم . وقد ثبت في الصحيح أن رجلا كان يدعى حمارا ، وهو كان يشرب الخمر ؛ فكان كلما شرب جلد به النبي صلى الله عليه وسلم ، فلمنه رجل ، فقال : لعنه الله ، ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ ! فقال : « لا تلعه ؛ فإنه يحب الله ورسوله » وهذا يقتضى أنه جلد مع كثرة شربه .

وأما « تارك الصلاة » فإنه يستحق العقوبة باتفاق الأئمة ، وأكثرهم — كمالك والشافعي وأحمد — يقولون : إنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل . وهل يقتل كافر أمرتدا ، أو فاسقا كغيره من أصحاب الكبائر ؟ على قولين . فإذا لم تمكن إقامة الحد على مثل هذا فإنه يعمل معه الممكن : فيهجر ؛ ويونح حتى يفعل المفروض ، ويترك المحذور ، ولا يكون ممن قال الله فيه : (خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) مع أن أضاعتها تأخيرها عن وقتها ، فكيف بتاركها ؟ !!

وسئل رحمه الله

عن رجل عنده حجرة خلفها فلاة : فهل يجوز الشرب من لبنها ، أم لا ؟

فأجاب : يجوز الشرب من لبنها ؛ إذا لم يصير مسكراً.

وسئل قمرى الله روجه

عن رجل اعتاد أن يتناول كل ليلة قبل العصر شيئاً من المعاجين
مدة سنين . فسئل عن ذلك ؟ فقال : أرى فيه أشياء من المنافع : فهل يباح
ذلك له أم لا ؟

فأجاب : إن كان ذلك يغيب العقل لم يحز له أكله ؛ فإن كل ما يغيب
العقل محرم باتفاق المسلمين .

رسئل رحمہ اللہ

عن قوله صلى الله عليه وسلم : « من شرب الخمر فاجلدوه ، فان عاد فاجلدوه ، فان عاد فاقتلوه » هل لهذا الحديث أصل ؟ ومن رواه ؟

فأجاب : نعم . له أصل ، وهو مرزوي من وجوه متعددة ، وهو ثابت عند أهل الحديث ؛ لكن أكثر العلماء يقولون : هو منسوخ . وتنازعوا في ناسخه ؟ على عدة أقاويل . ومنهم من يقول : بل حكمه باق . وقيل : بل الوجوب منسوخ ، والجواز باق . وقد رواه احمد ، والترمذى ، وغيرها ولا أعلم أحداً قدح فيه . والله أعلم .

رسئل رحمہ اللہ

عن هش النرة فاخذ ينفل في قدره ، ثم ينزله ويعمل عليه قحاً ، ويخليه الى بكرة ، ويصفيه : فيكون مما لا يسكر في ذلك اليوم ، ثم يخليه يومين أو ثلاثة بعد ذلك فيبقى يسكر : هل يجوز أن يشرب منه في أول يوم أم لا ؟

فأجاب : يجوز شربه ما لم يسكر إلى ثلاثة أيام . فاما إذا أسكر فانه حرام بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سواء أسكر بعد الثلاثة ، أو قبل الثلاثة ، ومتى أسكر حرم ، فانه ثبت عنه في الصحيح أنه قال : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » .

وسئل رحمه الله تعالى

عن « الحز » إذا غلى على النار وتقص الثلت : هل يجوز استعماله ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا صار مسكرا فانه حرام تجب اراقتة ، ولا يحل بالطبخ . وأما إذا طبخ قبل أن يصير مسكرا حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ولم يسكر فانه حلال عند جماهير المسلمين . وأما إن طبخ قبل أن يصير مسكرا حتى ذهب ثلثه أو نصفه ، فإن كان مسكرا فانه حرام في مذهب الأئمة الأربعة . وإن لم يكن مسكرا فانه يستعمل ما لم يسكر إلى ثلاثة أيام .

وسئل رحمه الله تعالى

عن جماعة من المسلمين رجال كهول وشبان ، وهم حجاج مواظبون على أداء ما افترض عليهم : من صوم ، وصلاة ، وعبادة . وفيهم كبير القدر معروفون بالثقة والأمانة بين المسلمين في أقوالهم وأفعالهم ؛ ليس عليهم شيء من ظواهر السوء والفسوق ، وقد اجتمعت عقولهم وأذهانهم ورأيهم على أكل « الغبيراء » وكان قولهم واعتقادهم فيها أنها معصية وسيئة ؛ غير أنهم مع ذلك يقولون في اعتقادهم بدليل كتاب الله سبحانه وتعالى وهو (ان الحسنات يذهبن السيئات) وذكروا أيضاً أنها حرام ؛ غير أن لهم ورداً بالليل ، وتعبدات ، ويزعمون أنها إذا حصلت نشوتها برءوسهم تأمرهم بتلك العبادة ، ولا تأمرهم بسوء ولا فاحشة ، ونسبوا أنه ليس لها ضرر لأحد من خلق الله تعالى كالزنا وشرب الخمر والسرقة ، وأنه لا يجب على من أكلها حد من الحدود ؛ إلا أنها تتعلق بمخالفة أمر من أمور الله سبحانه وتعالى ، والله يغفر ما بين العبد وربه . واجتمع بهم رجل صادق القول ، وذكر عنهم ذلك ، وواقفهم على أكلها بحكمهم عليه ، وحديثهم له ، واعترف على نفسه بذلك : فهل يجب على آكلها حد شارب الخمر أم لا ؟ أفئونا .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . نعم يجب على آكلها حد شارب الخمر .
وهؤلاء القوم ضلال جهال عصاة لله ولرسوله ، وكفى برجل جهلاً أن يعرف
بأن هذا الفعل محرم ، وأنه معصية لله ولرسوله ، ثم يقول : إنه تطيب له
المبادة ، وتصلح له حاله !!! ويح هذا القائل ؟! أليظن أن الله سبحانه وتعالى
ورسوله صلى الله عليه وسلم حرم على الخلق ما ينفعهم ، ويصلح لهم حالهم ؟!
نعم قد يكون في الشيء منفعة وفيه مضرّة أكثر من منفعته فيحرمه الله سبحانه
وتعالى ؛ لأن المضرّة إذا كانت أكثر من المنفعة بقيت الزيادة مضرّة محضة ،
وصار هذا الرجل كأنه قال لرجل : خذ مني هذا الدرهم واعطني ديناراً ، فبخله
يقول له : هو يطيبك درهماً فخذ ، والعقل يقول : إننا نحصل الدرهم بفوات
الدينار ، وهذا ضرر لا منفعة له ؛ بل جميع ما حرمه الله ورسوله إن ثبت فيه
منفعة ما فلا بد أن يكون ضرره أكثر .

فهذه « الحشيشة الملمونة » هي وآكلوها ومستحلوها ، الموجبة لسخط
الله وسخط رسوله وسخط عباده المؤمنين ، المرصدة صاحبها لمقوبة الله ؛ إذا
كانت كما يقوله الضالون : من أنها تجمع الهمة ؛ وتدعو إلى العبادة ؛ فإنها
مشتملة على ضرر في دين المرء وعقله وخلقه وطبعه أضراراً فيها من خير ؛
ولا خير فيها ؛ ولكن هي تحلل الرطوبات ؛ فتساعد الأبخرة إلى الدماغ ؛
وتورث خيالات فاسدة ؛ فيهون على المرء ما يفعله من عبادة ؛ ويشغله بتلك
التخيلات عن إضرار الناس . وهذه رشوة الشيطان يرشوها المبطلين ليطيئوه

فيها ؛ بمنزلة الفضة القليلة في الدرهم المنشوش ؛ وكل منفعة تحصل بهذا السبب فانها تنقلب مضرة في المآل ؛ ولا يبارك لصاحبها فيها ؛ وإنما هذا نظير السكران بالخمر ؛ فانها تطيش عقله حتى يسخو بماله ؛ ويتشجع على أقرانه ؛ فيمتد الغرأنها أورثته السخاء والشجاعة وهو جاهل ؛ وإنما أورثته عدم العقل . ومن لا عقل له لا يعرف قدر النفس والمال ، فيجود بجهله ؛ لاعتن عقل فيه .

وكذلك هذه الحشيشة المسكرة إذا أضعفت العقل ؛ وفتحت باب الخيال ؛ تبقى العادة فيها مثل العبادات في الدين الباطل دين النصارى ؛ فان الراهب تجده يجتهد في أنواع العبادة لا يفعلها المسلم الخفيف ؛ فاندينه باطل ، والباطل خفيف ، ولهذا تجود النفوس في السماع المحرم والعشرة المحرمة بالأموال وحسن الخلق بما لا تجوده في الحق ؛ وما هذا بالذي يبيع تلك المحارم ، أو يدعو المؤمن إلى فعله ، لأن ذلك إنما كان لأن الطبع لما أخذ نصيبه من الحظ المحرم ولم يبال بما بذله عوضاً عن ذلك ؛ وليس في هذا منفعة في دين المرء ولا دنياء ؛ وإنما ذلك لذة ساعة ، بمنزلة لذة الزاني حال الفعل ، ولذة شفاء النضب حال القتل ، ولذة الخمر حال النشوة ، ثم إذا صحا من ذلك وجد عمله باطلا ، وذنبه محيطة به ، وقد نقص عليه عقله ودينه وخلقه .

وأين هؤلاء الضلال مما تورثه هذه الملمونة من قلة النيرة ؛ وزوال الحجة حتى يصير آكلها إما ديوثا ، وأما مأبونا ؛ وأما كلاهما . وتفسد الأمزجة

حتى جعلت خلقاً كثيراً مجانين وتجعل الكبد بمنزلة السفنج ، ومن لم يحن منهم فقد أعطته نقص العقل ، ولو صحا منها فإنه لابد أن يكون في عقله خيل ؛ ثم إن كثيرها يسكر حتى يعدد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وهي وإن كانت لا توجب قوة نفس صاحبها حتى يضارب ويشتم ، فكفى بالرجل شراً أنها تصده عن ذكر الله وعن الصلاة إذا سكر منها ، وقليلها وإن لم يسكر فهو بمنزلة قليل الخمر . ثم إنها تورث من مهانة آكلها ، ودناءة نفسه ، وافتتاح شهوته : مالا يورثه الخمر . ففيها من المفاسد ما ليس في الخمر ؛ وإن كان في الخمر مفسدة ليست فيها وهي الحدة ، فهي بالتحريم أولى من الخمر ؛ لأن ضرر آكل الحشيشة على نفسه أشد من ضرر الخمر ؛ وضرر شارب الخمر على الناس أشد ؛ إلا أنه في هذه الأزمان لكثرة أكل الحشيشة صار الضرر الذي منها على الناس أعظم من الخمر ؛ وإنما حرم الله المحارم لأنها تضر أصحابها . وإلا فلو ضرت الناس ولم تضره لم يحرمها ؛ إذ الحاسد يضره حال المحسود ، ولم يحرم الله اكتساب المعالي لدفع ضرر الحاسد . هذا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر ؛ وكل منسكر حرام » وهذه مسكرة ، ولو لم يشملها لفظ بعينها لكان فيها من المفاسد ما حرمت الخمر لأجلها : مع إن فيها مفاصد آخر غير مفاصد الخمر توجب تحريمها . والله أعلم .

باب التعزير

سئل شيخ الإسلام أبو العباس

عن رجل من امراء المسلمين له عماليك ، وعنده غلمان : فهل له أن يقيم على أحدهم حدا إذا ارتكبه ؟ وهل له أن يأمرهم بواجب إذا تركوه كالصلوات الخمس ونحوها ؟ وماصفة السوط الذي يعاقبهم به ؟

فأجاب : الحمد لله . الذي يجب عليه أن يأمرهم كلهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر والبنى ، وأقل مايفعل أنه إذا استأجر أجيرا منهم يشترط عليه ذلك ، كما يشترط عليه ما يشترطه من الأعمال ، ومتى خرج واحد منهم عن ذلك طرده .

وإذا كان قاذرا على عقوبتهم بحيث يقره السلطان على ذلك في العرف الذي اعتاده الناس وغيره لا يعاقبهم على ذلك لكونهم تحت حمايته ونحو ذلك فينبغي له أن يعززم على ذلك إذا لم يؤدوا الواجبات ويتركوا المحرمات الا بالمعقوبة ، وهو المخاطب بذلك حيثئذ ، فإنه هو القادر عليه وغيره لا يقدر على ذلك ؛ مراعاة له . فان لم يستطع ان يقيم هو الواجب ولم يقم غيره

بالواجب صار الجميع مستحقين العقوبة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه » وقال : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فليسهه ، فإن لم يستطع فليقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » لاسيما إذا كان يضربهم لما يتركونه من حقوقه ، فمن التيسر أن يعاقبهم على حقوقه ، ولا يعاقبهم على حقوق الله .

والتأديب يكون بسوط معتدل ، وضرب معتدل . ولا يضرب الوجه ، والا لمقاتل .

وسئل قدام الله روم

عن رجل يسفه على والديه : فما يجب عليه ؟

فاجاب : اذا شتم الرجل أباه واعتدى عليه فانه يجب أن يعاقب عقوبة بليغة تردعه وأمثاله عن مثل ذلك ، بل وأبلغ من ذلك أنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين أنه قال : « من الكبائر أن يسب الرجل والديه » قالوا : وكيف يسب الرجل والديه ؟ قال : « يسب أبا الرجل ، فيسب أباه ، ويسب أمه فيسب أمه » فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل من الكبائر أن يسب الرجل أبا غيره لثلاث يسب أباه فكيف اذا سب هو أباه مباشرة : فهذا يستحق العقوبة التي تمنع عن عقوق الوالدين الذي

الذى قرن الله حقها بحقه حيث قال : (أن اشكر لي ولوالديك) وقال تعالى
(وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه ، وبالوالدين إحسانا . إما يبلغن عندك
الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما) فكيف يسبها ۱۱۹

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل من أكابر مقدني المسكر معروف بالخير والدين ، وكذب
عليه بعض المكاسين ، حتى ضربه ؛ وعلقه ، وطاف به على حمار ، وجبسه
بعد ذلك : هل يجب على ولي الأمر ضرب من ظلمه ؟

فأجاب : من كذب عليه وظلمه حتى فعل به ذلك فإنه تجب عقوبته التي
تزره وأمثاله عن مثل ذلك باتفاق المسلمين ؛ بل جمهور السلف يثبتون
القصاص في مثل ذلك ؛ فمن ضرب غيره وجرحه بنير حتى فإنه يفعل به كما
فعل ؛ كما قال عمر بن الخطاب : « أيها الناس ! إني لم أبت عمالي اليكم
ليضربوا بأشاركم ، ولا ليأخذوا أموالكم ، ولكن ليعلموكم كتاب
الله وسنة نبيكم ، ويقسموا بينكم فيحكم ، فلا يبلغني أن أحداً ضربه
عامله بنير حتى لا أقدمه . فراجعه عمرو بن العاص في ذلك ، فقال لهم : إن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاد من ظله :

وسئل قديس الله روم

عن شتم رجلا وسبه ؟

فأجاب : إذا اعتدى عليه بالشم والسب فله أن يعتدي عليه بمثل ما اعتدى عليه ؛ فيشتمه إذا لم يكن ذلك محرما لعينه : كالكذب . وأما إن كان محرما لعينه كالقذف بغير الزنا فإنه يعزر على ذلك تعزيرا بليغا يردعه وأمثاله من السفهاء ، ولو عزر على النوع الأول من الشم جاز ؛ وهو الذى يشرع إذا تكرر سقه أو عدوانه على من هو أفضل منه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن شتم رجلا فقال له : أنت ملعون ، ولد زنا ؟

فأجاب : يجب تعزيره على هذا الكلام ، ويجب عليه حد القذف إن لم يقصد بهذه الكلمة ما يقصده كثير من الناس من قصد دم بهذه الكلمة أن المشتوم فعله خبيث كفعل ولد الزنا .

وسئل رحمه الله

عن سامري ضرب مسلما وشتمه ؟

فأجاب : تجب عقوبته عقوبة بليغة تردعه وأمثاله . والله أعلم

وسئل رحمه الله

عن « الاستمناء »

فأجاب : أما الاستمناء فالأصل فيه التحريم عند جمهور العلماء ، وعلى فاعله التحزير ؛ وليس مثل الزنا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن « الاستمناء » هل هو حرام ؟ أم لا ؟

فأجاب : أما الاستمناء باليد فهو حرام عند جمهور العلماء ، وهو أصح القولين في مذهب أحمد ، وكذلك يعزر من فعله . وفي القول الآخر هو

مكروه غير محرم ، وأكثرم لا يديحونه لخوف العنت ولا غيره ، وتقل
عن طائفة من الصحابة والتابعين أنهم رخصوا فيه للضرورة : مثل أن يخشى الزنا
فلا يعصم منه إلا به ، ومثل أن يخاف أن لم يفعله أن يعرض ، وهذا قول أحد
وغیره . وأما بدون الضرورة فما علمت أحدا رخص فيه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل يهيج عليه بدنه فيستمني يده ؛ وبعض الأوقات يلصق وركيه
على ذكره ؛ وهو يعلم أن إزالة هذا بالصوم ؛ لكن يشق عليه ؟

فأجاب : أما ما نزل من الماء بغير اختياره فلا اثم عليه فيه ؛ لكن عليه
الغسل إذا أنزل الماء الذاقي . وأما إنزاله باختياره باث يستمني يده ؛ فهذا
حرام عند أكثر العلماء ؛ وهو أحد الروایتين عن أحمد ؛ بل أظهرهما . وفي
رواية أنه مكروه ؛ لكن إن اضطر اليه مثل أن يخاف الزنا أن لم يستمن
أو يخاف المرض ؛ فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء ؛ وقد رخص في هذه الحال
طوائف من السلف والخلف ، ونهى عنه آخرون . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل جلد ذكره يده حتى أمنى : فما يجب عليه ؟

فأجاب : وأما جلد الذكر باليد حتى ينزل فهو حرام عند أكثر الفقهاء مطلقا ، وعند طائفة من الأئمة حرام إلا عند الضرورة مثل أن يخاف العنت ، أو يخاف المرض ، أو يخاف الزنا : فالاستمناة أصلح .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له ولد صغير فاتهم ، وضرب بالمقارع ؛ وخسر والده أربعمائة درهم ، ثم وجدت السرقة فجاء صاحب السرقة وصالح المتهم على مائتي درهم : فهل يصح منه إبراء بغير رضی والده إذا كان تحت الحجر ؟ وإذا لم يصح فما يجب في دية الضرب ؟ وهل لوالده بمد إبراء الصغير أن يطالبه بضره ولده أم لا ؟

فاجاب : اذا كان المضروب تحت حجر ايه لم يصح صلحه ولا إبراءه .
وما غرمه أبوه بسبب هذه التهمة الباطلة فله أن يرجع به على من غرمه
ايه بمدوانه ، سوا أبرأه الابن أو لم يبرمه ، فالمضروب يستحق أن
يضرب من طلب ضربه من التهمين له مثل ما ضربه ، إذا لم يعرف بالشتر
قبل ذلك . هكذا ذكره النعمان بن بشير أن ذلك حكم الله ورسوله ، رواه
ابو داود وغيره ؛ فانه قال لقوم طلبوا منه أن يضرب رجلا على تهمة :
إن شتمت ضربته لكم ، فإن ظهر مالكم عنده وإلا ضربتكم مثل ما ضربته
فقالوا هذا حكمك ؟ فقال هذا حكم الله ورسوله . وهذا في ضرب من لم
يعرف بالشتر ، واما ضرب من عرف بالشتر فذاك مقام آخر

وقد ثبت القصاص في الضرب والاطم ونحو ذلك عن الخلفاء الراشدين
وغيرهم من الصحابة والتابعين . وجاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ونص عليه غير واحد من الأئمة كاحمد بن حنبل وغيره ؛ وإن كان كثير
من الفقهاء لا يرى القصاص في مثل هذا ؛ بل يرى فيه التعزير ، فالأول
هو الصحيح ؛ ولكن هل للأب ان يستوفي حق القصاص الذي لابنه ؟
أم يتركه حتى يبلغ ؟ هذا فيه نزاع معروف بين العلماء . وأما ان كان الابن
بالنا فله المقويات البدنية واستبقاؤها .

باب القطع فى السرقة

سئل شيخ الاسلام رحمه الله

عن رجل سرق بيته مرارا ، ثم وجد بعد ذلك فى بيته مملوك بعد أن أغلق بابه فأخذ فأقر أنه دخل البيت مختلسا مرارا عديدة ، ولم يقر أنه أخذ شيئا : فهل يلزمه ما عدم لهم من البيت ؟ وما الحكم فيه ؟

فاجاب : هذا العبد يعاقب باتفاق المسلمين على ما ثبت عليه من دخول البيت ؛ ويعاقب أيضا عند كثير من العلماء . فإذا أقر بما تبين أنه أخذ المال : مثل ان يدل على موضع المال ، أو على من أعطاه إياه ، ونحو ذلك : أخذ المال ، واعطى لصاحبه ان كان موجودا ، وغرمه ان كان تالفا .

وينبغى للمعاقب له أن يحتال عليه بما يقر به ، كما يفعل الخذاق من القضاة والولاة بمن يظهر لهم فجوره حتى يعترف ، وأقل ما فى ذلك أن يشهد عليهم برد اليمين على المدعى ، فإذا حلف رب المال حيثئذ حكم لرب المال اذا حلف . واما الحكم لرب المال يمينه بما ظهر من اللوث ، والأمارات

التي ينال على الظن صدق المدعى : فهذا فيه اجتهاده . وأما في النفوس فالحكم
بذلك مذهب أكثر العلماء كالشافعي ، وأحمد : والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل له مملوك ذكر أنه سرق له قاشا ؛ وذكر الغلام أنه أودعه ؟
عند سيده القديم [في] منديل : فهل يقبل قوله في ذلك ؟ وما يلزم في ذلك

فأجاب : لا يؤخذ بمجرد قول الغلام باتفاق المسلمين ، سواء كان الخادم
ينتهي إلى الحرب ، أو قاضي الحكم ؛ بل الذي عليه جمهور الفقهاء في المتهم
بسرقته ونحوها أن ينظر في المتهم : فإذا أن يكون معروفا بالفجور ، وإما أن
يكون مجهول الحال .

فإن كان معروفا بالبر لم يحزم مطالبته ولا عقوبته . وهل يحلف ؟ على قولين
للعلماء . ومنهم من قال : يعزر من رماه بالتهمة .

وإما أن يكون مجهول الحال فإنه يحبس حتى يكشف أمره . قيل : يحبس
شهرأ . وقيل : إجتهد ولي الأمر ، لما في السنن عن بهز بن حكيم ،
عن أبيه ، عن جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة »

وإن كان قد يكون الرجل معروفاً بالفجور المناسب للثمة ، فقال طائفة من الفقهاء : يضربه الوالي ؛ دون القاضي . وقد ذكر ذلك طوائف من أصحاب مالك ، والشافعي ، والامام أحمد . ومن الفقهاء من قال : لا يضرب وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه أمر الزبير بن العوام أن يمس بعض المعاهدين بالذنب » لما كتم إخباره بالمال الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم قد عاهد عليه ، وقال له : « أين كنز حيي بن أخطب ؟ » فقال : يا محمد ! أذهبت النفقات والحروب . فقال : « المال كثير ، والعهد قريب من هذا » وقال للزبير : « دونك هذا » فسه الزبير بشيء من المذاب ؛ فدلهم على المال .

وأما إذا ادعى أنه استودع المال فهذا أخف ، فإن كان معروفاً بالخير لم يجز الزامه بالمال باتفاق المسلمين ؛ بل يحلف المدعى عليه ، سواء كان الحاكم والياً ، أو قاضياً .

وسئل رحمه الله تعالى

عما يتعلق بالثمة في الموقوفات في ولايته ؛ فإن ترك الفحص في ذلك ضاعت الأموال ، وطعمت الفساق . وإن وكله إلى غيره ممن هو تحت يده غلب على ظنه أنه يظلم فيها ، أو يتحقق أنه لا يني بالمقصود في ذلك ؟ وإن

أقدم وسأل أو أمسك المتهمين وعاقبهم خاف الله تعالى في اقدامه على أمر مشكوك فيه ؟ وهو يسأل صابطاً في هذه الصورة ، وفي أمر قاطع الطريق ؟

فأجاب : أما التهم في السرقة وقطع الطريق ونحو ذلك فليس له أن يفوضها إلى من يئلب على ظنه أنه يظلم فيها مع إمكان أن يقيم فيها من العدول ما يقدر عليه ، وذلك أن الناس في التهم « ثلاثة أصناف » .

« صنف » معروف عند الناس بالدين والورع وأنه ليس من أهل التهم . فهذا لا يحبس ، ولا يضرب ؛ بل ولا يستحلف في أحد قولي العلماء ؛ بل يؤدب من يثمه فيما ذكره كثير منهم .

و « الثاني » من يكون مجهول الحال لا يعرف ببر ولا فجور . فهذا يحبس حتى يكشف عن حاله . وقد قيل : يحبس شهراً . وقيل : يحبس بحسب اجتهاد ولي الأمر . والأصل في ذلك ما روى أبو داود وغيره « ان النبي صلى الله وسلم حبس في تهمة » وقد نص على ذلك الأئمة ، وذلك أن هذه بمنزلة مالو ادعى عليه مدع فانه يحضر مجلس ولي الأمر الحاكم بينهما ، وإن كان في ذلك تمويقه عن اثنائه ، فكذلك تمويق هذا إلى أن يعلم أمره ، ثم إذا سأل عنه ووجد باراً أطلق .

وإن وجد فاجراً كان من « الصنف الثالث » وهو الفاجر الذي قد عرف منه السرقة قبل ذلك ، أو عرف بأسباب السرقة : مثل أن يكون

معروفا بالقرار ، والفواحش التي لا تتأني الا بالمال ، وليس له مال ، ونحو ذلك فهذا لوث في التهمة ؛ ولهذا قالت طائفة من العلماء ان مثل هذا يمتحن بالضرب يضربه الوالي والقاضي — كما قال أشهب صاحب مالك وغيره — حتى يقر بالمال . وقالت طائفة : يضربه الوالي ؛ دون القاضي ، كما قال ذلك طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد ، كما ذكره القاضيان الماوردي والقاضي أبو يعلى في كتابهما في الأحكام السلطانية ، وهو قول طائفة من المالكية ، كما ذكره الطرسوسي وغيره .

ثم المتولى له أن يقصد بضربه مع تقريره عقوبته على فجوره المعروف ، فيكون تعزيرا وتقريراً . وليس على المتولى أن يرسل جميع المتهمين حتى يأتي أرباب الأموال بالبينة على من سرق ؛ بل قد أنزل على نبیه في قصة كانت تهمة في سرقة قوله تعالى : (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ؛ ولا تكن للخائنين خصيماً . واستغفر الله ان الله كان غفورا رحيماً . ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم ؛ ان الله لا يحب من كان خواناً أثمياً . يستخفون من الناس ، ولا يستخفون من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول ؛ وكان الله بما يعملون محيطاً . ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا ، فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة ؛ أم من يكون عليهم كيلاً) الى آخر الآيات ، وكان سبب ذلك أن قوما يقال لهم بنو أيرق سرقوا

لبعض الأنصار طعاما ودرعين ، فجاء صاحب المال يشتكى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء قوم يزكون المتهمين بالباطل ؛ فكان النبي صلى الله عليه وسلم ظن صدق المزكين فلام صاحب المال : فأنزله الله هذه الآية ، ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب المال : أقم البينة ؛ ولا حلف المتهمين ؛ لأن أولئك المتهمين كانوا معروفين بالشر ، وظهرت الريبة عليهم .

وهكذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالقسامة في الدماء اذا كان هناك لوث يغلب على الظن صدق المدعين ؛ فان هذه الأمور من الحدود في المصالح العامة ؛ ليست من الحقوق الخاصة ، فلو لا القسامة في الدماء لأفضى الى سفك الدماء فيقتل الرجل عدوه خفية ، ولا يمكن أولياء المقتول اقامة البينة ؛ واليمين على القاتل والسارق والقاطع سهلة ، فان من يستحل هذه الأمور لا يكثر باليمين .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لو يعطى الناس بدعوائهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ؛ ولكن اليمين على المدعى عليه » هذا فيما لا يمكن من المدعى حجة غير الدعوى فانه لا يعطى بها شيئا ، ولكن يحلف المدعى عليه . فأما إذا أقام شاهدا بالمال فان النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم في المال بشاهد ويمين وهو قول فقهاء الحجاز وأهل الحديث ، كمالك ، والشافعي ، وأحمد وغيرهم ، واذا كان في دعوى الدم لوث فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدعين : « أتخلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم ؟ »

كذلك أمر « قطاع الطريق » وأمر « اللصوص » وهو من المصالح العامة التي ليست من الحقوق الخاصة ؛ فإن الناس لا يأمنون على أنفسهم وأموالهم في المساكن والطرق إلا بما يزجرهم في قطع هؤلاء ، ولا يزجرهم أن يحلف كل منهم ؛ ولهذا اتفق الفقهاء على أن قاطع الطريق لأخذ المال يقتل حتماً ، وقتله حد لله ؛ وليس قتله مقوصاً إلى أولياء المقتول . قالوا ؛ لأن هذا لم يقتله لغرض خاص معه ؛ إنما قتله لأجل المال ، فلا فرق عنده بين هذا المقتول وبين غيره . فقتله مصلحة عامة . فعلى الإمام أن يقيم ذلك .

وكذلك « السارق » ليس غرضه في مال معين ، وإنما غرضه أخذ مال هذا ومال هذا ، كذلك كان قطعه حقاً واجباً لله ليس لرب المال ؛ بل رب المال يأخذ ماله . وتقطع يد السارق ، حتى لو قال صاحب المال : أنا أعطيه مالى لم يسقط عنه القطع ، كما قال صفوان للنبي صلى الله عليه وسلم : أنا أهبه ردائي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « فهلا فعلت قبل أن تأتى به » وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع ، ومن قال في مسلم ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما قال » وقال للزبير بن العوام « إذا بلغت الحدود السلطان فلعن الله الشافع والمشفع » .

وبما يشبه هذا من ظهر عنده مال يجب عليه احضاره كالمدين اذا ظهر أنه غيب ماله وأصر على الحبس ، وكن عنده أمانة ولم يردها الى مستحقها ظهر كذبه . فانه لا يحلف ؛ لكن يضرب حتى يحضر المال الذي يجب احضاره ، أو يعرف مكانه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للزبير بن العوام عام خيبر في عم حيي بن أخطب ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم على أن له الذهب والفضة ؛ فقال لهذا الرجل : « أين كنز حيي بن أخطب ؟ » فقال : يا محمد ! أذهبته النفقات ، والحروب ، فقال : « المال كثير ، والعهد أحدث من هذا » ثم قال : « دونك هذا » فسه بئىء من المذاب ، فدلهم عليه في خربة هناك فهذا لما قال أذهبته النفقات والحروب والمادة تكذبه في ذلك لم يلتفت اليه بل أصر بعقوبته حتى دلهم على المال ؛ فكذلك من أخذ من أموال الناس وادعى ذهابها دعوى تكذبه فيها المادة كان هذا حكمه .

وسئل رحمه الله تعالى

من كان له ذهب مخيط في ثوبه فأعطاه للنسالة نسياناً ؛ فلما رده النسالة اليه بعد غسله وجد مكان الذهب مفتقاً ، ولم يجده ؛ فالحكم فيه ؟

الجواب : إما أن يحلف المدعى عليه بما يبريه ، وإما أن يحلف المدعى أنه أخذ الذهب بغير حق ويضمنه ؛ فإن كان النسالة مبروفاً بالفجور وظهرت الرية بظهور الفتق جاز ضربه وتعزيره . والله أعلم .

باب حد قطاع الطريق

وسئل شيخ الإسلام قدس الله روحه

عن أقوام يقطعون الطريق على المسلمين ، ويقتلون من يمانهم عن ماله
وفجرون بحريم المسلمين ، ويعذبون كل من يسكونه من المسلمين من ذكر
وأثني حتى يذهب على شيء من أموال المسلمين ؛ ثم الإمام بأنه خبرهم ؛ فامر
السلطان بمض الناس أن يروح إليهم ، ويعنهم من قتل المسلمين وأخذ
أموالهم ؛ فخرجوا عليه ، وقتلوا الميسرين إليهم ؛ وامتنعوا من طاعة السلطان
فهل يحل قتالهم ، أم لا ؟ وهل إذا أخذ السلطان من مالهم شيئا وباعه على
المسلمين يحل لأحد أن يشتريه ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم : يحل قتال هؤلاء ، بل يجب ؛ وإذا أخذ السلطان
من أموالهم بآزاء ما أخذوه من أموال المسلمين ولم يعرف مستحقه جاز الشراء
منه ، وإن كانوا أخذوا شيئا من أموال المسلمين فني أخذ أموالهم خلاف
بين الفقهاء . وإذا قلد السلطان أحد القولين بطريقة ساغ له ذلك .

وسئل رحمه الله تعالى

عن المفسدين في الأرض ؛ الذين يستحلون أموال الناس ودمائهم :
مثل السارق ، وقاطع الطريق : هل للإنسان أن يعطيهم شيئا من ماله ؟
أو يقاتلهم ؟ وهل إذا قتل رجل أحدا منهم : فهل يكون ممن ينسب إلى النفاق ؟
وهل عليه اسم في قتل من طلب قتله ؟

فأجاب : أجمع المسلمون على جواز مقاتلة قطاع الطريق ، وقد
ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من قتل دون ماله فهو
شهير » .

« فالتقطاع » إذا طلبوا مال المصوم لم يجب عليه أن يعطيهم
شيئا باتفاق الأئمة ؛ بل يدفعهم بالأسهل فالأسهل ، فإن لم يندفعوا إلا بالقتال
فله أن يقاتلهم ، فإن قتل كان شهيدا ، وإن قتل واحدا منهم على هذا
الوجه كان دمه هدرا ؛ وكذلك إذا طلبوا دمه كان له أن يدفعهم ولو
بالتقتل أجماعا ؛ لكن الدفع عن المال لا يجب ، بل يجوز له أن يعطيهم
المال ولا يقاتلهم . وأما الدفع عن النفس ففي وجوبه قولان ، هما روايتان عن أحمد .

وسئل رحمه الله تعالى

عن تاجر نضب عليه جماعة ؛ وأخذوا مبلغا ، فخطبهم لولى الأمر ؛ وعاقبهم حتى أقرروا بالمال ، وهم محبوسون على المال ، ولم يمضوه شيئا ، وهم مصرون على أنهم لا يمضونه شيئا ؟

فأجاب : الحمد لله . هؤلاء من كان المال بيده وامتنع من إعطائه فإنه يضرب حتى يؤدي المال الذى بيده لنيره . ومن كان قد غيب المال وجحد موضعه فإنه يضرب حتى يدل على موضعه . ومن كان متعاهلا لا يعرف هل معه من المال شيء أم لا ؛ فإنه يجوز ضربه مما يقبلة له على ما فعل من الكذب والظلم . ويقرر مع ذلك على المال أين هو . ويطلب منه احضاره . والله أعلم .

وسئل قدس الله روحه ونور ضريحه

عن ثلاثة من اللصوص أخذ اثنان منهم جمالا ، والثالث قتل الجمال :
هل تقتل الثلاثة ؟

فاجاب : اذا كان الثلاثة حرامية اجتمعوا ليأخذوا المال بالمحاربة قتل
الثلاثة ؛ وإن كان النى باشر القتل واحدا منهم . والله اعلم .

آخر المجلد الرابع والثلاثين

فهرس المجلد الرابع والثلاثين

باب الظهار

الموضوع	صفحة
سئل رحمه الله عن رجل قال لامرأته أنت على مثل أمي وأختي ؟	٥
سئل عن رجل تزوج وأراد الدخول الليلة الفلانية والإكانت مثل أمي وأختي ولم تنهيا له ذلك الوقت	٥
سئل عن رجل حنق من زوجته فقال ان بقيت أنكحك أنكح أمي تحت سور الكعبة	٦
سئل عن رجلين قال أحدهما لصاحبه لا تفعل هذه الأمور بين يدي امرأتك فقال ما هي الا مثل أمي	٦ ، ٧
سئل عن رجل قال لامرأته بائن عنه ان رددتك تكوني مثل أمي وأختي فما يجب عليه ان ردها	٨
سئل عن رجل قال في غيظه لزوجته أنت على حرام مثل أمي	٨
سئل عن رجل قالت له وزجته أنت على حرام مثل أبي وأمي وقال لها كذلك	٩

باب ما يلحق منه النسب

سئل عن رجل تزوج بكرا بالغائم ولدت بعد مضي ستة أشهر من دخوله بها هل يلحق به	١٠
سئل عن رجل اشترى جارية بكرا وباشرها وهي حامل منه ثم انكر أنه ولده	١١

- ١١ ، ١٢ سئل عن رجل تزوج وأقامت معه خمسة عشر يوما ثم طلقها
الطلاق البائن وتزوجت بآخر بعد اخبارها بانقضاء العدة ثم طلقها
الثاني بعد ست سنين وجاءت ببنت وأدعت أنها من الأول
١٢ اذا ادعت أنها ولدته في حال يلحق به نسبه اذا ولدته وكانت
مطلقة أو كانت الزوجية قائمة
١٢ نصاب بينة الولادة
١٢ اذا أخبرت بانقضاء عدتها ثم أتت بولد لست أشهر فصاعدا ففي
لحوقه خلاف
١٣ اذا قالت وضعت هذا الحمل قبل أن أتزوج بالثاني وأنكر
الزوج الأول
١٣ - ١٦ سئل عن طلق امرأته ثلاثا وأفتاه فلت بأنه لم يقع الطلاق فقلده
ووطئها وأتت منه بولد فقيل إنه ولدنا
١٣ كل نكاح انعقد الزوج أنه سائغ اذا وطئ فيه لحقه الولد ولو كان
باطلا
١٣ لو تزوج اليهودي بنت أخيه لحقه نسبه
١٤ اذا تزوج الجاهل امرأة في عدتها لحقه نسبه
١٤ اذا طلقها ثلاثا ووطئها معتقدا أنه لم يقع به الطلاق لحقه النسب
ولا تحسب العدة الا من حين ترك وطئها
١٤ « الولد للفراش »
١٤ ، ١٥ اذا نكح امرأة نكاحا فاسدا أو ملكها فاسدا أو مختلفا في فساده
أو وطئها يمتددا زوجها الحرة أو أمته المملوكة لحق النسب
والولد حر
١٦ سئل عن رجل ادعت عليه مطلقة بعد ست سنين ببنت بعد أن
تزوجت بزواج آخر فما صفة اليمين التي يحلف بها في نفيها ان
وجب عليه
١٧ سئل عن رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها فولدت بعد شهرين
هل يصح النكاح ويلزمه الصداق ويلحقه الولد وله الوطؤ قبل
الوضع ؟
١٨ اذا كان حملها من الزنا فالنكاح صحيح

باب العدد

- ١٩ سئل عن امرأة طلقها زوجها في (٢٨) من ربيع الأول وأن دم الحيض قد جاءها مرة ثم تزوجت في (٢٣) جمادى الآخرة وأدعت أنها حاضمت ثلاث حيض ولم تحض الا مرة فلما علم الثاني طلقها واحدة في العاشر من شعبان ثم أرادت أن تتزوج بالطلق الثاني وأدعت أنها آيسة
- ١٩ ، ٢١ إذا أدعت أنه ارتفع حيضها ولم تدر ما رفعه
- ١٩ إذا طلعت في سن الاياس لم تحتج الى تأجيل
- ١٩ ، ٢١ إذا علم أن حيضها ارتفع بمرض أو رضاع
- ٢٠ عدة المستريبة
- ٢٠ ، ٢١ سئل عن رجل تزوج امرأة ولها عنده أربع سنين لم تحض وقبل زواجها كذلك فطلقها ثلاثا فكيف تزوج وتكون العدة وعمرها خمسون سنة
- ٢٠ ، ٢١ تحديد سن الاياس والدم اذا وجد فيه
- ٢٢ سئل عن امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقب الولادة وبعد ثلاثة شهور رغب فيها من يتزوجها فهل تعتمد بالشهور لتأخر الحيض بالرضاعة
- ٢٢ ، ٢٤ شرب الدواء لحصول الحيض أو المباشرة بينه ليكون طهرا
- ٢٢ سئل عن امرأة كانت تحيض وهي بكر فلما تزوجت ولدت ستة أولاد ولم تحض وفارقها زوجها وهي مرضع وأقامت نصف سنة ولم تحض فزوجها حاكم وبلغ خبرها قاضيا آخر فضرب الزوج مائة وطلق عليه
- ٢٣ سئل عن مرضع استبطلات الحيض فتداوت فحاضمت ثلاثا وكانت مطلقة فهل تنقض عدتها
- ٢٤ سئل عن امرأة شابت لم تبلغ سن الاياس وكانت عادت أن تحيض فشربت دواء فانقطع عنها الدم ثم طلقها زوجها فهل تكون عدتها بالشهور أو بالاياس

الموضوع	صفحة
وقال فصل المعتدة عدة وفاة تتربص أربعة أشهر وعشرا	٢٧ ، ٢٨
ما يجوز لها من اللباس والاكل والشرب ، لا يجوز لها الحل	٢٧
والخضاب ولا يحرم عليها شيء من الأشغال	
سئل عن امرأة معتدة عدة وفاة ولم تمتد في بيتها الخ .	٢٨
سئل عن رجل توفي وقامت زوجته في عدته أربعين يوما فلم	٢٩
تقدر على مخالفة مرسوم السلطان فسافرت فهل تجوز خطبتها	
سئل عن امرأة عزم على الحج فمات زوجها في شعبان هل لها	٢٩
أن تحج	

باب الاستبراء

سئل عن رجل اشترى جارية ثم بعد يومين أو ثلاثة وطئها قبل	٣٠
أن تحيض ثم باعها بعد عشرة أيام فهل يجوز للثاني وطئها قبل الحيض	

باب الرضاع

وقال فصل وأما المحرمات بالرضاع	٣١ - ٣٦
تفصيل ما ينشر الرضاع من الحرمة في الأصول والفروع والخواشي	٣١ - ٣٣
إذا كان لرجل امرأتان فارضعت احدهما طفلة والاخرى طفلا	٣٢ ، ٤٠
صارا أخوين	
لا فرق بين من رضعوا من الأم مع الطفل وبين من ولد لهسا	٣٢
قبل الرضاعة	
بنات أخوال المرتضع وبنات خالاته حلال	٣٣
أخوة المرتضع من نسب أو رضاع أجنب منها ومن أقاربها	٣٣ - ٣٥
أقوال العلماء في الرضاع المحرم	٣٥
« لا تحرم الرضعة والرضعتان »	٣٥
الرضعة المعتبرة	٣٦

الموضوع	صفحة
سئل مالذي يحرم من الرضاع ومالذي لا يحرم الخ .	٣٦ - ٤١
« يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » سننه وغلط من استثنى منه	٣٦
(وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك)	٣٨
أخوة المرتضع وأبوه وأمه من النسب أجنبية من أبيه وأمه وأخوته من الرضاع	٣٨
يجوز للأخ من الأب أن يتزوج أخته من أمه	٣٨ ، ٣٩
رضاع الكبير لا يحرم	٣٩ ، ٤٤
إن قيل إن أم أخته من النسب حرام فكذلك من الرضاع	٤٠ ، ٤١
منكوحة أبيه من الرضاع	٤٠
سئل عن طفل ارتضع من امرأة مع ولدها رضعة ثم تزوجت برجل آخر فرزقت منه ابنة فهل يحل للطفل تزوجها ؟ الخ .	٤١ - ٤٥
الفرزاع في عدد الرضعات المحرمة ، وماخذ الأئمة فيها	٤٢ ، ٤٣
الجواب عما أورد على حديث عائشة « كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات » وغيره	٤١ - ٤٣
من تخصيص السنة وتفسيرها للقرآن	٤٣ ، ٤٤
إذا شك هل دخل ليها في جوف الصبي أو لمه	٤٥
سئل عن أختين ولهما بنات وبنين فإذا أرضعت هذه بنات هذه وهذه بنات هذه هل يحرم على البنين	٤٥
أخوة المرتضع وأخوانه وأبوه وأمه من النسب أجنبية . .	٤٦
سئل عن رجل ارتضع مع رجل رجاء لأحدهما بنت فهل للمرتضع أن يتزوجها	٤٦
سئل عن رجل له بنات خالة أختان واحدة رضعت معه والأخرى لم ترضع معه فهل يجوز له أن يتزوج التي لم ترضع معه	٤٧
سئل عن امرأة استأجرت لبنيتها مرضعة وللمرضعة ولد قبلها فهل يحل لهما الزواج	٤٧
سئل عن رجل تزوج امرأة بعد امرأة وقد ارتضع طفل من الأولى وللأول والثانية بنت فهل للمرتضع أن يتزوجها الخ .	٤٨
سئل عن رجل له قرينة لم يراضع هو وأبواها لكن لهما أخوة صفار تراضعوا فهل يحل له أن يتزوج بها	٤٩

الموضوع	صفحة
سئل عن أختين أشقاء لاحداهما بنتان وللأخرى ذكر وقد ارتضعت واحدة من البنيتين مع الولد فهل له أن يتزوج بالتى لم ترضع	٥٠
سئل عن امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخيها فقالت أرضعتها ثم إن ولد أخيها كبر وكبرت بنتها الصغيرة وأختها ارتضعت مع أخيه الذى يريد أن يتجاوز بها فهل يجوز	٥٠
سئل عن امرأة ذات بعل ولها لبن على غير ولد ولا حمل فارضعت طفلة دون الحولين ثم أراد ابن بنت المرضعة أن يتزوج بهذه المرضعة	٥١
سئل عن رجل خطب قرييته فقال والدها هي رضعت منك فلما توفي أبوه تزوج بها وكان المدول شهدوا على والدتها أنها أرضعته ثم بعد ذلك أتكرت فهل يحل تزويجها	٥٢
إذا شك فى صدق المرضعة أو فى عدد الرضعات	٥٢
سئل عن رجل تزوج بامرأة وولد له منها أولاد فلما كان فى هذه المدة قيل له إن زوجتك شربت من لبن أمك	٥٣
سئل عن أختين أحداهما ذكر وللأخرى أنثى فارضعت أم الذكر الأنثى فهل يتزوج آخر المرتضع بها	٥٣
سئل عن رجل رمد ففسل عينيه بلبن زوجته ورجل لعب مع زوجته فوضع منها	٥٥
« حديث سالم مولى أبى حذيفة عندهم خاص لأنهم تبئوه قبسلسل تحريم التبنى	٥٥
السموط والوجود بلبن المرأة هل يحرم	٥٥
وقال فصل إذا ارتضع الطفل من امرأة خمس رضعات قبل الحولين نشر المحرمة	٥٦
سئل عن صبي أرضعته كرتين ثم حملت بعد عشر سنين ببنت هل له أن يتزوج بها	٥٦
الرضعة	٥٧
سئل عن الصبى إذا رضع من غير أمه وكذلك الصبية ماذا يحرم عليه نكاحه بعد ذلك الفخ .	٥٧ - ٦٠

الموضوع	صفحة
أبو المرتضع من النسب وأمهاته وإخواته وإخوته أجناب مسن الرضعة وأقاربها	٥٨
كيفة الرضاعة المحرمة وعددها	٥٩
الرضاع المحرم ما كان فى الحولين	٥٩ ، ٦٠
« لا يحرم من الرضاعة الا ما فتق الامعاء فى الثدي وكان قبل القطام »	٥٩
رضاع الكبير لا يحرم الا ان احتيج الى جعله ذا محرم	٥٩ ، ٦٠
حديث سالم « أرضعني حتى يدخل عليك »	٦٠
« انما الرضاعة من المجاعة »	٦٠
لبن الأدميات طاهر	٦٠
الخلاف فى جواز بيع لبن الأدميات	٦١
سئل عن امرأتين احدهما لها ابن وللأخرى بنت فأرضعت أم البنت الابن ثم مات الابن ثم جاء بعده ابن آخر فهل له أن يتزوج بالبنت	٦١
سئل عن رجل له بنت عم ووالد البنت المذكورة قد رضع بأم الرجل المذكور مع إحدى أخواته بعد الحولين فهل له أن يتزوج بنت عمه	٦١
سئل عن امرأة أعطت لامرأة أخرى ولدا فلم تشعر الا وتديها فى لمه فانتزعت فهل يحرم عليه بنات المرأة	٦٢

باب النفقات

(حولين كاملين) وميدؤ الحول	٦٣ - ٦٦
وقال فى قوله (والوالدات يرضعن أولادهن - الى قوله بصير) وقوله (فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن الى قوله يسر)	٦٣ - ٧٥
(لمن أراد أن يتم الرضاعة)	٦٦ ، ٦٧
هل يسر قوله (حولين) جميع الوالدات أو مختص بالمطلقات وقوله (فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن الى قوله يسر)	٦٤ ، ٦٥
قول القاضى : لها أن تؤجر نفسها لرضاع ولدها سواء كانت مع الزوج أو مطلقة	٦٤

الموضوع	صفحة
وجوب الارضاع على الأم ووجوب النفقة على الأب	٦٦ - ٧٤
(لمن أراد أن يتم الرضاعة)	٦٦
(فإن أرادا قصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما)	٦٦ ، ٦٧
(وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف)	٦٨ ، ٧١ ، ٧٢
(فلا جناح عليكم إذا ساعتم ما آتيتن بالمعروف)	٦٨
للأب أن يأخذ من مال أبيه وأن يستخدمه مالم يضربه	٦٩
إذا ملك أمة حاملا من غيره ووطئها حرم استعباد هذا الولد	٧٠
« كيف يستعبده وهو لا يحل له كيف يورثه وهو لا يحل له »	٧٠
إذا كانت الأمة بكرا أو عند من لا يطؤها أو كان بائنها صادقا	٧٠ ، ٧١
جائز وطئها بدون استبراء	
لا استبراء على الصغيرة والعجوز والآيسة	٧٠ ، ٧١
« لا توطأ حامل حتى تضع »	٧١
أجرة المثل	٧٢
(وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضمن حملهن)	٧٢ - ٧٤
النفقة للحمل ولها من أجله	٧٢ - ٧٤
لو كانت حاملا بوطه شبهة أو اعتقها وهى حامل وجبت عليه نفقة الحمل	٧٤
لو تزوج عبد حرة لم تجب نفقته على أبيه العبد ولا أجرة رضاعه بخلاف المفرور	٧٤ ، ٧٥
سئل عن رجل له زوجة وطلقها ثلاثا وله منها بنت ترضع وقد الزموه بنفقة العدة	٧٥
سئل عن امرأة مزوجة محتاجة فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها	٧٦
الصدوق المؤخر لا يجبر على إعطائه إلا بعد الفقرة	٧٦
سئل عن المرأة والرجل إذا تحاكما فى النفقة والكسوة هل القول قولها أو قوله وهل للحاكم تقديرها بشئ معين	٧٦
إذا أسدقها تعليم صناعة وتعلمتها ثم قالت تعلمتها من غيره	٧٧
لا تسقط نفقة الزوجة بمضى الزمان بخلاف نفقة الاقارب	٧٧ ، ٧٨
إذا تنازعا فى الوطء وهى ثيب فماذا يصنع الرجل	٧٩ ، ٨٦

الموضوع	صفحة
« ان تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسيت »	٧٩
(الرجال قوامون على النساء)	٨٠ ، ٩٠
« فانهن عوان عندكم أخذتموهن بأمانة الله »	٨٠
اذا اخذت المرأة نفقتها من مال زوجها بالمعروف وأدعت أنه لم يعطها نفقة	٨٠ ، ٨٦
« ما يكفيك ولدك بالمعروف »	٨٠
اذا كان زوجها مسافرا عنها مدة وهي مقيمة في بيت أبيها وأدعت أنه لم يترك لها نفقة	٨١
اليمن تشرع في جنة أقوى المتداعين	٨١
اذا أقام شاهدا عدلا في الأموال حكم له به مع اليمين	٨١
البينة على المدعى عليه اذا لم يكن مع المدعى حجة ترجع جانبه	٨١
اذا تنازع الزوجان في متاع البيت	٨١ ، ٨٢
اذا سقط في الماء نجاسة فرؤى متغيرا بعد ذلك وشك هل كان التغير بها	٨٢
« اذا رميت بسهمك وغاب عنك »	٨٢
(فصل) تقدير الحاكم النفقة والكسوة يكون عند التنازع فيها	٨٣
يقدر الحاكم مقدار الوطء اذا تنازعا فيه وكذلك المهر	٨٣
نفقة الزوجة تقدر بالعرف	٨٣
وقال رحمه الله في قوله (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء الى قوله أو تسريح بإحسان)	٨٤ - ٩١
لو رضيت المرأة بشئ المعروف كان لأوليائها العضل	٨٤
نفقة الزوجة مقدرة بالمعروف لا محددة بالشرع	٨٤ ، ٨٥
المعروف هو ما يعرفه الناس في حالهم نوعا وقدره وصفة ويتنوع بتنوع حالهما من اليسار والاعسار والزمان والمكان ٠٠	٨٤ - ٨٩
الوطء الواجب بحسب حاله وحالها	٨٥ ، ٨٩
نفقة المالك وهل تجب مواساتهم	٨٧ ، ٨٩
لا تتمين الدراهم في النفقة ولا حبات مينة ولا يجب تملكها النفقة	٨٨ ، ٨٩

الموضوع	صفحة
فصل قسم الابتداء والوطء والعشرة والمتعة واجبان	٨٩
المبيت الواجب والوطء الواجب	٨٩
فصل وكذلك ما عليها من موافقته في المسكن وعشرته ومطاعته في المتعة	٨٩ ، ٩٠
لا تنتقل ولا تسافر ولا تخرج من منزله لغير حاجة الا باذنه	٩٠
ليس له أن يعبسها حبسا يضربها	٩٠
فصل تنازع العلماء هل عليها أن تخدمه في مثل فراش المنزل ومناولة الطعام والخبز والطحن والطعام لمالكيه وبهائمه	٩٠
فصل والمعروف فيما له ولها هو موجب العقد المطلق ويرجع فيه الى العرف	٩١
موجبات العقود تتلقى من اللفظ أو من العرف لكن كلاهما مقيد بما لم يحرمه الله ورسوله	٩١
سئل عن رجل متزوج بامرأة وسافر عنها سنة ولم يترك عندها نفقة وهلك من الجوع فتزوجت ثم جاء الأول	٩١
إذا لم يفسخ الحاكم وشهد لها انه قد مات فتزوجت ولم يمض إذا ظن الثاني أن الأول قد مات لحق به النسب الخ .	٩٢
سئل عن رجل زوج ابنته لرجل وأراد الزوج السفر الى بلاده فقال وكيل الأب لا تسافر حتى تعطى الحال من الصداق وتنتقل بالزوجة أو ترضى الأب فأبى وغاب سنة ولم يصل منه نفقة فهل لوالدها طلب الفسخ	٩٢
سئل عن رجل فرض لأمه في كل يوم درهين وأذن لها أن تستدين وترجع عليه فلم تستدن ثم توفيت فهل يكون دينها في ذمته الخ .	٩٣ ، ٩٤
إذا استدان القريب ما أنفق على نفسه بأذن حاكم أو أفق بنية الرجوع	٩٤
إذا حكم بعدم سقوط النفقة حاكم وأخذت من تركته فهل ترد	٩٤
إذا كان الزوج موسرا وتمرد عن الاتفاق فأمرها القاضي بالاستدانة	٩٤
إذا أمر القريب بالاستدانة ولم يستدن بل استغنى بنفقة متبرع أو بكسب له فهل يكون دينها	٩٤

الوضوع	صفحة
سئل عن امرأة توفيت وخلفت ولدا وقد ادعى على أبيه بالصداق والكسوة فهل يلزم الزوج الكسوة الماضية قبل موتها والابن محتاج	٩٥
سئل عن رجل تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستمر في النفقة وهي ناشر ثم أخذها والدها وسافر بها فماذا يجب عليها	٩٥
سئل عن رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم جرى بينهم كلام فأخذوها منه وطلبوا منه نفقة الماضي ولم يعتدوا بما أنفقه عليها	٩٦ ، ٩٧
سئل عن رجل حبسته زوجته على كسوتها وصدقتها فهل لها أن تطالبه بنفقتها مدة حبسها له	٩٧
سئل عن رجل له زوجة لم ينتفع بها لأجل مرضها فهل تستحق عليه نفقة	٩٨
سئل عن رجل طلق زوجته واحدة وهي حامل فاسقطت فهل تسقط نفقتها	٩٨
سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا فهل لها نفقة المدة	٩٩
سئل عن رجل ماتت زوجته وخلفت ثلاث بنات فأعطاهم لحييه وحماته وقال روحوا بهم حتى أجيء فهل عليه نفقتهم	٩٩
سئل عن رجل وطء أجنبية حملت منه ثم تزوج بها فهل يجب عليه فرض الولد	١٠٠
نفقة اليتامى على المسلمين وهذا منهم	١٠٠
سئل عن رجل متزوج بامرأة ولها ولد من غيره فشارطته على أنها لا تطالبه ببعض صداقها مادام الصبي عنده فهل له مطالبتها بنفقتها	١٠٠
سئل عن امرأة تطعم من بيت زوجها بحكم أنها تنصب فيه	١٠١
سئل عن رجل عجز عن الكسب وله زوجة وأولاد فهل يجوز لولده المورس أن ينفق عليه وعليهم	١٠١
سئل عن رجل له ولد وله مال والوالد فقير وله عائلة وزوجة هل يجب أن ينفق عليهم	١٠٢
سئل عن رجل عاجز عن نفقة بنته وجدتها تنفق عليها فهل لها أن ترجع بالنفقة الخ	١٠٣

الموضوع	صفحة
إذا أنفق منفق بدون إذن من زوجته عليه	١٠٣
إذا اختلفا في اليسار ولم يعلم له مال	١٠٣
إذا كان مقيما في غير بلد الأم فالحضانة له دونها	١٠٣
سئل عن رجل له مطلقة وله منها ولد وسافروا به وغيبوه عنه	١٠٤
سنتين وطلب منه فرض الماضي	
سئل عن رجل عليه وقف وله ملك وكلاهما معطل وله ولد مصر	١٠٤
فطلب من أبيه أن يصره فهل يجب على والده النفقة واجارة العقار	
وعمارته	
وقال (فصل) قال تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن	١٠٥
بالمعروف)	
نفقة الرضيع وبعد لطمه على أبيه كالنفقة عليه حملا	١٠٥ ، ١٠٦
(وإن كل أولات حمل) الآية	١٠٦
سئل عن رجل له جارية تائبة أى شيء يلزم سيدها إذا لم يجامعها	١٠٦
سئل عن الصدقة على المحتاجين من الأهل وغيرهم	١٠٧
نفقة القريب واجبة	١٠٧
يعطى القريب الذى لا ينفق عليه من الزكاة وهو أولى مع الاستواء	١٠٧

باب الحضانة

سئل عن رجل له ولد وتوفى ولده وخلف ولدا عمره ثمان سنين	١٠٧
والجدة تطالب الجدة بالفرض ثم تزوجت وطلقت وسافرت بالولد	
فصل اليتيم من فقد أباه	١٠٨
نفقة الولد على والده وحضنته له	١٠٨
الحضانة	١٠٨
ما فى القرآن من تعظيم أمر اليتامى	١٠٨ ، ١٠٩
سئل عن رجل له بنت لها سبع سنين ولها والدة متزوجة وقد	١١٠
اختارت أن تأخذها بكفالتها الى مدة ويخاف أن ترجع عليه بالنفقة	

- ١١٠ لو اتفقا على أن تكون عندها بالنفقة فهل يكون العقد لازماً
- ١١١ - ١٣٣ وقال فصل في مذهب أحمد وغيره في « حضنة الصغير المميز »
- ١١١ ، ١١٢ مؤلفات الخلال التي جمعها من تصوص أحمد في مسائل الفقه وأصول الدين وما فاتته
- ١١٣ ، ١١٤ الخلاف في الأحق بحضنة الابن المميز
- ١١٣ موافقة أحمد للشافعي وإسحاق ومشابهة أصوله لأصولهما وثناؤه عليهما
- ١١٣ أصول فقهاء الحديث أصبح من أصول غيرهم
- ١١٣ مناظرة الشافعي وإسحاق في بيع وأجارة بيوت مكة
- ١١٤ حنبل وابن الفرج كانا يسألان عن مسائل أهل المدينة
- ١١٤ إسحاق بن منصور كان يسأله عن مسائل الأوزاعي وأصحابه
- ١١٤ الشالنجي يسأله عن مسائل أبي حنيفة وأصحابه
- ١١٤ الخلاف في الأحق بحضنة البنت المميّزة
- ١١٥ ، ١١٦ تخيير الجارية
- ١١٦ تخيير النبي للفلام بين أبويه قضية معينة
- ١١٦ الفرق بين تخيير الفلام وتخيير الجارية
- ١١٦ التخيير في الشرع نوعان (١) تخيير شهوة (٢) تخيير رأى ومصلحة
- ١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٢ تخيير المميز تخيير شهوة ومشيمة
- ١١٦ - ١٢٠ تخيير من يفعل لغيره بولاية أو وكالة تخيير رأى ومصلحة
- ١٢٠ ، ١٢١ من يتصرف لنفسه قد يؤمر باختيار الأصل وقد يباح له ما شاء من الأنواع التي خير بينها
- ١١٦ ، ١١٧ تخيير الامام والحاكم بين القتل والاسترقاق والمن والفداء
- ١١٦ ، ١١٧ لو حكم سعد في بني قريظه بغير ذلك نفذ حكمه
- ١١٦ ، ١١٧ لو نزل أهل حصن على حكم حاكم فحكم بالمن فأباه الامام
- ١١٧ (هل تربصون بنا الا احدى الحسينين) الآية
- ١١٨ تخيير الامام في المحاربين
- ١١٨ - ١٢٠ تخيير الامام في الارض المفتوحة عنوة بين جعلها فينا وجعلها غنيمة

صفحة	الموضوع
١١	تخيير المكفر ولايس الخف والمصل أول الوقت أو آخره والشارب بين أنواع الأشربة والأطعمة المباحة
١٢٠	كفارة الجماع في رمضان على الترتيب وقد يلزم بما هو أصعب عليه
١٢١	تخيير الحاج بين التمتع والقرآن والافراد
١٢١	تخيير المسافر بين الفطر والصوم والقصر
١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٨	الحكمة في تعيين الشارع النساء في حضانة الصغير
١٢٢ - ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨	تقديم نساء العصبية على أقارب الأم في الحضانة
١٢٤	تقديم الخالات على العبات في الحضانة ، ومن كانت لأبوين ثم لأب ثم لأم الخ .
١٢٤ ، ١٢٥	تحذير أبي حنيفة من قياسات زفر الفاسدة ، ومنها . . .
١٢٥ - ١٢٧	بطلان نكاح التمتع والتحليل ومع نفى المهر أو مهر فاسد ونكاح الشغار وخطؤ من صححها
١٢٧	البيع بضمن المثل أو بما ينقطع به السعر أو بما يبيع الناس أو بقرقه . .
١٢٧	يجب أجرة المثل فيما جرت العادة فيه وإن لم يشترط
١٢٨	إذا اختار الصبي الأب مدة ثم اختار الأم أو اختار أحدهما ثم اختار الآخر أو اختار أبدا
١٢٨	إذا اختار الأم كان عندها ليلا وبالنهار عند الأب وإن اختاره لم يمنع من زيارتها
١٢٨ - ١٣٠	حكمة عدم تخيير البنت في الحضانة
١٢٩ - ١٣٢	ستر المرأة وصيانتها
١٣٠ - ١٣٢	إذا تعينت الأم في الحضانة أو الأب فلا بد من مراعاة الصيانة والحفظ والا قدم غيره
١٣٣	سئل عن رجل له ولد كبير فساfer مع كرائم أمواله في البحر وله آخر صغير فاراد تسفيره مع أخيه بغير رضا والدته
١٣٣	سئل عن رجل تزوج بامرأة ومعها بنت فتوقيت الزوجة وبقيت عنده البنت وقد تعرض بعض الجند لأخذها
١٣٤	وقال فصل إذا كان الابن في حضانة أمه فانفقت عليه نأوية الرجوع على الأب
١٣٤	إذا شرط عليها أنها إن سافرت بالبنت لم يكن لها نفقه فسافرت بها

باب الجنايات

- ١٣٥ سئل عن القصاص في الاعراض بين الهاشمي وغيره
- ١٣٦ سب أبي الهاشمي أو جده ليس سباً للنبي
- ١٣٦ ، ١٣٧ سئل عن قتل المتعمد ما هو هل ان قتله على مال أو حقد أو على دين الاسلام
- ١٣٧ قتال المسلم لأجل دينه كفر مغلد في النار
- ١٣٧ اذا قتله لعدواة أو مال أو خصومة فهو من الكبائر
- ١٣٧ مناظرة بين سني وعمر بن عبيد المعتزلي لما قال ان الله لا يغفر للمقاتل
- ١٣٨ سئل عن القاتل عمداً أو خطأ هل يدفع الكفارة أو يطالب بدية القاتل
- ١٣٨ اذا عفى أولياء المقتول عمداً أو أخذوا الدية أو قتلوه لم يسقط حق المقتول في الآخرة
- ١٣٨ اذا كثرت حسنات القاتل عوض منها أو من عند الله اذا تاب
- ١٣٨ تجب الدية للمعاهد أيضاً
- ١٣٨ - ١٣٩ قاتل الخطأ تجب الدية على عاقلته
- ١٣٩ لا كفارة في قتل العمد ولا اليمين الضموس ولا في الزنا ولا يسقط الاثم بمجرد الكفارة
- ١٣٩ - ١٤٠ سئل عن جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صفار فهل لأولاده الكبار أن يقتلوه وإذا وافق ولي الصفار على القتل مع الكبار
- ١٤٠ سئل عن الانسان يقتل مؤمناً متعمداً وأخذ منه القصاص في الدنيا فهل عليه قصاص في الآخرة
- ١٤٠ الواجب في قتل الخطأ
- ١٤١ سئل عن رجل قتل رجلاً عمداً وللمقتول بنت عمرها خمس سنين وزوجة حامل وابناً عم فهل يقتل قبل البلوغ والوضع • وإذا وضعت بنتاً أو بنتين

- ١٤١ هل لولى البنات أن يقوم مقامهن فى الاستيفاء أو الصلح على مال إذا كن محاويع
- ١٤٢ سئل عن رجل قتله جماعة واثنا عشر شهيدا على قتله
- ١٤٢ سئل عن جماعة تحالفوا على قتل مسلم وقد أخذوا معهم جماعة أخرى ما حضروا تحليفهم فضربوه بالسيف والدبابيس ورموه فى البحر فهل القصاص عليهم جميعا
- ١٤٣ القود لوارثه أما إذا كان صغيرا ..
- ١٤٣ سئل عن اتفاق على قتله أولاده وجواره ورجل أجنبي
- ١٤٣ ، ١٤٤ أمر القتل والميراث ليس للمشاركين فى قتله من قرابته المباشر يقتل والمعين فيه الخلف .
- ١٤٤ سئل عن رجلين تضاربا وتخانقا فوقع احدهما فمات
- ١٤٤ إذا غشى عليه بعد الخنق فرفسه الآخر برجله حتى خرج من فمه شيء فمات
- ١٤٥ سئل عن رجلين تخاصما وتقابضا فقام واحد ونطح الآخر فى أنفه فجرى دمه فقام الذى جرى دمه فرفسه فى مخاضيه فمات ليس لولى الأمر أن يأخذ من القاتل شيئا لنفسه ولا لبيت المال
- ١٤٥ سئل عن ضرب رجلا ضربة فمكث زمانا ثم مات والمدة التى مكث فيها كان ضعيفا من الضربة
- ١٤٦ سئل عن يهودى قتله مسلم فهل يقتل به
- ١٤٦ لا يجوز قتل النemy بغير حق
- ١٤٦ دية النemy وهل يفرق فيها بين العمد والخطا .
- ١٤٦ تجب الكفارة على من قتله أيضا
- ١٤٦ - ١٤٨ سئل عن طائفة تسمى « المشيرة » قيس ويعن يكثر القتل بينهم وإذا طلب منهم القاتل أحضروا شخصا غيره فاعترف ثم جهزوا من يدعى انه من قرابة المقتول فيببريه فهل يرضع ولى الأمر دية المقتول على جميع الطوائف منهم أو على أهل محلة القاتل أو يرضع مالا عليهم
- ١٤٧ إذا عرف القاتل لم توضع الدية على أهل مكان القاتل وإذا لم يعرف شرعت القسامه

الموضوع	صفحة
مذهب أبى حنيفة يحلف المدعى عليهم أولا	١٤٧
القاتل ان كان قتله لأخذ مال فهو محارب وان قتل لأمر خاص	١٤٧
فأمره الى أولياء المقتول ويضرب مائة جلدة ويحبس سنة عند مالك	
ليس من الدية لبيت المال	١٤٨
من عرف بالفتن والفساد فلولى أن يمسكه ويحبسه وله أن يقتله	١٤٨
أرض أخرى وله أن يعزرو من ظهر منه الشر	
العقوبات الجارية على سنن الشرع تعصم السماء والأموال وتفتي	١٤٨
الولاية عن وضع الجبايات المفسدة	
من اتهم بقتل وكان مبروفاً بالفجور عوقب على فجوره وتعزيراً له	١٤٨
سئل من قال أنا ضاربه والله قاتله هل يؤخذ بأقراره	١٤٨
سئل عن رجل راكب فرساً مريه دباب معه دب فجعل الفرس	١٤٩
ورمى راكبه ورمى رجلاً فمات	
سئل عن رجل أخذ له مال فاتهم به رجلاً فضرب حتى أقر ثم أنكر	١٤٩
فضرب حتى مات فما يجب عليه	
سئل عن جندي له اقطاع فقتل في البلد قتيل فطلب فلم يوجد	١٥٠
فطلبوا الجندي باحضاره ولم يكن ضامناً وقال انه لا يعلم مكانه	
سئل عن رجل عثر على سبعة أنفس فحصل بينهم خصومة فقاموا	١٥٠
بأجمعهم فضربوه الى أن مات	
إذا لم تثبت عدالة الشاهد فهي لوث يحلف معه المدعون خمسين	١٥١
يميناً على واحد بعينه	
إذا أقسموا على أكثر من واحد أب ادعوا أن القتل كان خطأ	١٥١
سئل عما إذا قال المضروب ما قاتل الا فلان هل يقبل أو يكون	١٥١
لوثاً	
سئل عن رجلين شربا الخمر فضرب أحدهما صاحبه بالدبوس	١٥١
فوقع عن فرسه ثم ركب ثم وقع فأصبح ميتاً وكان معه رجل آخر	
ان ضربه دفعا لمدوانه أو ضربه مثلما ضربه	١٥٢
سئل عن رجل واعد آخر على قتل مسلم بمال معين فقتله فما	١٥٢
يجب عليهما	

الموضوع	صفحة
سئل عن القاتل ولده عمدا لمن دينه	١٥٣
سئل عن رجل تخاصم مع شخص فراح الى بيته فحصل له ضعف فلما قارب الوفاة أشهد أن قاتله فلان وليس به أثر قتل وشهد المدول أنه لم يضربه	١٥٣
إذا كان القتل خطأ فلا قسامة فيه	١٥٤
سئل عن اتهم بقتل فهل يضرب ليقر	١٥٤
إذا كان هناك لوث جاز للأولياء الحلف ٠٠	١٥٤
سئل عن أهل قريتين بينهما عداوة فى الاعتقاد وخاصم رجل آخر فى غنم وقال ما يكون عوض هذا الا رقبتيك ثم وجد مقتولا فهل ذلك لوث	١٥٥
سئل عن شخصين اتهما بقتيل فعوقبا فأقر أحدهما على نفسه وعلى رفيقه فهل يقبل إقراره على الآخر	١٥٥
سئل عن اتهموا بقتيل فضربوهم واعترف واحد منهم فهل يسرى على الباقيين	١٥٦
سئل عن سفارة جاثتهم حرامية فقاتلوهم فقتل الحرامية رجلا ثم عين الحرامية شخصا منهم فقالوا هذا قتل ابن عمك فقتله ثم تبين أن الذى قتله أخ لذلك الشخص الذى عينوه	١٥٦
يجب قتل الشهود إذا قالوا تعمدنا الكذب ورجعوا	١٥٧
سئل عن رجل قتل قتيلا وله أب وأم وقد وهبا للقاتل دم ولدهما بشرط أن لا يسكن بلادهم	١٥٧
سئل عن صبي دون البلوغ جنى جناية يجب عليه بها دية فهل يؤخذ من أبيه وحده	١٥٨
إذا جنى الصبي عمدا أو وجب عليه شيء ولم يكن له مال فهل يكون فى ذمته أو على أبيه	١٥٨ ، ١٥٩
المارقة وما تحمله	١٥٨ ، ١٥٩
سئل عن رجل قال لزوجته اسقطى ما فى بطنك والا ثم على فإذا فعلت فما لكفارة الواجبة عليهما ٠ إذا اعتق رقبة فلا تكون له	١٥٩

- ١٦٠ سئل عن رجل عدل له جارية اعترف أنها حبلى منه وضربها عمدا فأسقطت ٠٠٠ فهل تجب عقوبته وتسقط عدالته
- ١٦٠ اسقاط الحمل حرام بالإجماع
- ١٦٠ اذا ضرب المرأة خطأ فأسقطت فعليه غرة وكفارة القتل
- ١٦١ سئل عن امرأة حامل تعمدت اسقاط الجنين بشرب أو ضرب فما يجب عليها
- ١٦١ سئل عن امرأة دفنت ابنها في الحياة حتى مات فهل تجب عليها الدية والكفارة
- ١٦٢ سئل عن رجل يلطمه الرجل أو يكلمه أو يسبه هل يجوز أن يفعل به كما فعل
- ١٦٢ ، ١٦٣ القصاص في اللطمة والضربة أقرب إلى العدل من التعزير بالسوط
- ١٦٣ اذا كان القصاص بالسب محرم الجنس امتنع
- ١٦٤ سئل عن ضرب غيره ففعل منفعة أصيبه
- ١٦٤ سئل عن اثنين أحدهما حر والآخر عبد حملوا خشبة فتهورت منهم فأصاب رجل فتوفى فما يجب عليهما وعلى مالك العبد اذا تقيب
- ١٦٥ سئل عن ثلاثة حملوا عامود رخام ثم إن منهم اثنين رموا العامود على الآخر فكسروا ساقه فما يجب فيها
- ١٦٦ سئل عن رجلين تخاصما وتماسكا بالأيدى واحدهما مريض فبعد أسبوع توفى وهرب الآخر فمسكوا أباه فالتزم بما يجب على ابنه فراض أهل الميت بمال فهل له أن يرجع على بني عمه
- ١٦٧ سئل عن رجل رأى رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في رمضان ولم يقدر عليه ولما أمر فهل لمن رآه أن يقتله ويثاب
- ١٦٧ قاطع الطريق يجب قتله ولا يجوز العفو عنه
- ١٦٧ اذا قتله لغرض كعداوة فأمره لورثة المقتول
- ١٦٧ سئل عن رجلين قبض أحدهما لواحد والآخر ضربه فشلت يده
- ١٦٧ سئل عن رجلين قبض أحدهما لواحد والآخر ضربه فشلت يده
- آداء الكفارة عنه الخ •

الموضوع	صفحة
إذا وجدتهما يفعلان الفاحشة فلا شيء عليه	١٦٨ ، ١٦٩
إذا كان الفاعل محصناً وقتله غير زوج المرأة	١٦٩
إذا لم يفعل الفاحشة بعد لكن وصل لأجلها فالأحوط التوبة والكفارة	١٦٩ . ١٧٠
إذا مات من عليه الكفارة أطعم عنه وليه	١٧٠
إذا صامت المرأة شهرين لم يقطع الحيض التتابع	١٧٠
سئل عن رجل ضرب رجلاً فتحول حنكه ووقعت أنيابه	١٧١
سئل عن مسلم قتل مسلماً متعمداً ثم تاب فهل ترجى له التوبة	١٧١
قاتل النفس يتصلق به حقان ، وهل يبقى حق المقتول	١٧١ ، ١٧٢
سئل عن رجلين اختلفا في قتل النفس عمداً هل يغفر	١٧٣
سئل عن اتهموه النصارى في قتل نصارى ولم يظهر عليه	١٧٤
فموجب حتى مات ولم يقر فما يلزمهم	

باب الحدود

وقال (فصل) خاطب الله المؤمنين بالحدود والحقوق خطاباً عاماً مطلقاً	١٧٥ ، ١٧٦
المخاطب بالفعل لا بد أن يكون قادراً ، إقامة الحدود فرض كفاية	١٧٥
السنة أن يكون للمسلمين إمام واحد والباقيون نوابه	١٧٥
لو فرض أن للأمة عدة أئمة وجب على كل إمام أن يقيم الحدود ويستوفي الحقوق	١٧٥
ينفذ من أحكام أهل البغى ما ينفذ من أحكام أهل العدل	١٧٦
لو كانت الأمة أحراباً وشاكوا الإمامة وجب على كل حزب فعل ذلك فيمن يطيعهم	١٧٦
لو كانت طاعتهم للأمير ليست تامة وجب عليهم أنفسهم إقامة الحدود	١٧٦
إذا عجز بعض الأمراء عن إقامة الحدود واستيفاء الحقوق أو أضعفوا ذلك وجب على القادر عليه	١٧٦

- ١٧٦ المراد بالحاكم في عرف الفقهاء
١٧٦ اذا كان الحاكم مضيعا لأموال اليتامى أو عاجزا عنها لم يجب تسليمها اليه مع امكان حفظها بدونه
١٧٦ اذا كان في اقامتها من فساد ولاة الأمر أو الرعية ما يزيد على اضعافها لم يدفع فساد يافسد منه

باب حد الزنا

- ١٧٧ سئل عن زنا باخته ما يجب عليه
١٧٧ سئل عن امرأة مزوجة ولها أولاد وأقامت مع شخص على الفجور فهل يجوز لهم قطيعتها أو قتلها
١٧٨ عليهم أن يمنعوها ولو بالحبس والقيد ولا ينبغي لهم أن يضربوها ولا يمنعوها برهم
١٧٨ سئل عن بلد فيها جوار سائبات يزني مع النصارى والمسلمين مع علم أسيادهم
١٧٨ على السيد أن يقيم الحد على أمته والا كان عاصيا فاسقا
١٧٨ ، ١٧٩ اذا كان يرسلها لتبغى وتنفق على نفسها أو يأخذ شيئا من ذلك
١٧٩ سئل عن حلف على ولده انه ان فعل منكرا يقيم عليه الحد فأقر فضربه مائة فهل اذا غربه في الحبس أو في داره لا يكون حاشا ؟
١٧٩ لا يجب القيد ولا جملة في مكان مظلم
١٧٩ ، ١٨٠ سئل عن وجب عليه حد الزنا فتاب قبل أن يجد هل يسقط عنه
١٨٠ السارق والشارب اذا تابوا قبل رفعهم الى الامام سقط والمحارب قبل القدرة عليه
١٨٠ سئل عن رجل أذنب ذنبا يوجب عليه الحد ثم تاب هل يقر لقيام عليه
١٨٠ « من ابتلى بشيء من هذه القاذورات فليستتر ٠٠ »
١٨٠ سئل عن اثم المعصية وحد الزنا هل تزداد في الأيام والأمكنة المباركة

- ١٨١ سئل عن قواعد تجمع الرجال والنساء وقد ضربت وحسبت ثم عادت ولحق الجيران الضرر بها فهل تنقل من بينهم
- ١٨١ سئل عن الفاعل والمفعول به ما يجب عليهما وما يظهرهما من الذنب والنجاسة
- ١٨٢ سئل عن قوله في التهذيب « من أتى بهيمة فاقتلوا المفعول واقتلوا الفاعل بها » فهل يجب ذلك

باب حد القذف

- ١٨٣ سئل عن قذف رجلا لأنه ينظر إلى حريم الناس وهو كاذب عليه
- ١٨٣ سئل عن رجل تزوج امرأة وله مطلقة ثم أنه ردها وقذف هو ومطلقاته الزوجة بأنها كانت حاملا من الزنا فمالذي يجب عليهما وهل يلاعنها مطلقا أو إذا كان ثم حمل لا عن لنفيه
- ١٨٤ سئل عن رجل قال لرجل أنت فاسق شارب خمر ومنعه أجره ملكه
- ١٨٥ سئل عن رجل قذف رجلا وقال له أنت علق ولد زنا فمالذي يجب عليه

باب حد المسكر

- ١٨٦ - ١٩٢ قال الشيخ أما « الأضرحة المسكرة » ..
- ١٨٦ - ١٩١ جمهور علماء المسلمين أن كل مسكر خمر وكل خمر حرام وما أسكر كثيره فقليله حرام دلائل هذا
- ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩١ يرى بعض أهل الكوفة أن ما أسكر من غير النخل والعنب لم يحرم قليلة الذي لا يسكر . شبهتهم
- ١٩٠ النهي عن الانتباز في الأوعية القوية وعلته وهل نسخ
- ١٩٢ سئل عن الخمر والميسر هل فيهما اثم كبير ومنافع وما هي المنافع
- ١٩٢ تحريم الخمر كان على مراتب (٣)

- ١٩٣ سئل هل يجوز شرب ما أسكر كثيره من غير خمر العنب كالصمغ والمزهر والمزهر أو لا يحرم الا القدر الأخير
- ١٩٤ ، ١٩٥ « كل مسكر حرام » ما أسكر كثيره فقليله حرام »
- ١٩٥ ، ١٩٦ النبيذ الذي كان يشربه الرسول وأصحابه ليس مسكرا . صفة
- ١٩٧ ، ١٩٨ سئل عن نبيذ التمر والزبيب والمزهر والسويقة والنصوح هل هو حرام
- ١٩٧ العلة الجامعة لتحريم المسكرات
- ١٩٨ الحشيشة مسكرة يجب فيها الحد
- ١٩٨ الخمر والحشيشة نجسة
- ١٩٨ ما يفيق العقل ولا يسكر أو يسكر بعد استحالته كالبنج ليس نجسا
- ١٩٨ الشرع فرق في العقوبات بين ما تشتهيه النفوس ومالا تشتهيه
- ١٩٨ - ٢٠١ سئل عن النصوح هل هو حلال أو حرام وهم يقولون كان عمر يعمل
- ١٩٨ - ٢٠١ كيفية عمل النصوح « والطلا » الذي كان يعمل عمر
- ٢٠١ « النهي عن الخليطين »
- ٢٠١ - ٢٠٤ سئل عن قال ان خمر العنب والحشيشة يجوز بعضه اذا لم يسكر في مذهب أبي حنيفة الخ .
- ٢٠٢ خمر العنب تحريمه اجماعا قليلا وكثيرا
- ٢٠٢ أبو حنيفة يحرم أشربة آخر وإن لم يسمها خمرًا ولم تسكر
- ٢٠٢ الشبهة انما وقعت في النبيذ اذا لم يسكر قليلا
- ٢٠٢ - ٢٠٤ الفرق بين النبيذ الذي أباحه الرسول وبين النبيذ الذي يسكر كثيره .
- ٢٠٤ من استحل السكر من الحشيشة كفر
- ٢٠٤ - ٢١٠ وقال (فصل) وأما الحشيشة المسكرة فالسكر منها حرام اجماعا وقليلا حرام عند الجماهير
- ٢٠٤ ، ٢٠٥ لا فرق بين المأكول والمشروب والجامد والمائع من المسكرات

الموضوع	صفحة
« كل مسكر حرام » يتناول خمر الحنظلة والشعير والعسل ولبن الخيل وغير ذلك	٢٠٥
أول ظهور الحشيشة - الحشيشة شر من الشراب المسكر من بعض الوجوه	٢٠٥ ، ٢٠٦
النزاع في نجاستها	٢٠٦
الرد على من قال ليس في الحشيشة آية ولا حديث	٢٠٦ - ٢٠٨
القرآن والحديث فيهما كلمات جامعة هي قواعد وقضايا كلية تتناول كل ما يدخل فيها وكل ما دخل فيها فهو مذكور باسمه العام	٢٠٦ ، ٢٠٧
من أمثلة هذه القاعدة اسم الناس والعالمين والخمر والميسر والأيمان والماء والمشركن وأهل الكتاب يشمل كل ...	٢٠٧
كل ما كان في معنى ما في القرآن والسنة الحق به بطريقتي الاعتبار والقياس	٢٠٩
القياس الصحيح	٢١٠
سئل عن يأكل الحشيشة ما يجب عليه	٢١٠ ، ٢١١
٢١١ ، ٢١١ ، ٢١٣ إذا اعتقد أن أكل الحشيشة عبادة وقربة	٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣
كل ما يغيب العقل فانه محرم ولولم يحصل منه نشوة ولا طرب تعاطى البنيج فيه التعزير	٢١١
ما توجبه الحشيشة وما يوجبه الخمر من المفاسد والشور	٢١١
سئل عما يجب على أكل الحشيشة ومن ادعى أن أكلها جائز	٢١٣
ظن بعض السلف أن الخمر تباح للخاصة متاولا الآية	٢١٣
سئل عن يأخذ شيئا من العنب ويضيف اليه أصنافا من العطر ثم يغليه حتى ينقص الثلث ويشرب منه للتداوي وإذا أكثر شربه سكر	٢١٤
إذا طبخ حتى ذهب تلثاه لم يسكر في العادة الا لسبب آخر	٢١٦
سئل عن المداومة على شرب الخمر وترك الصلاة مع الاصرار	٢١٦ ، ٢١٧
هل يقتصر على الأيمن في حد الشارب	٢١٦
« ثم ان شربها في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه »	٢١٧

- ٢١٧ إذا لم تمكن إقامة الحد على تارك الصلاة عمل معه المحكن ٠٠
- ٢١٨ سئل عن رجل عنده حجرة خلفها فلوحة فهل يجوز الشرب من لبنها إذا لم يصير مسكرا
- ٢١٨ سئل عن رجل اعتاد أن يتناول كل ليلة من المعاجين مدة سنين
- ٢١٨ كل ما يغييب العقل يحرم باتفاق المسلمين
- ٢١٩ سئل عن حش الذرة فأخذ يغلي في قدره ثم ينزله ويعمل عليه قمحا فيكون مما لا يسكر في ذلك اليوم هل يجوز أن يشرب منه في أول يوم
- ٢٢٠ سئل عن الخمر إذا غلى على النار ونقص الثلث هل يستعمل ؟
- ٢٢٠ إذا طبخ قبل أن يصير مسكرا حتى ذهب ثلثاه أو ثلثه أو نصفه
- ٢٢١ - ٢٢٤ سئل عن جماعة من المسلمين كهول وشبان ٠٠ اجتمع رأيهم على أكل النبراس مع اعتقادهم أنها معصية لأن المسنات يذهبن السيئات وأن لهم أورادا ٠٠٠ فهل يجب عليهم حد شارب الخمر
- ٢٢٢ - ٢٢٤ قولهم أنها تجمع الهمة وتدعو إلى العبادة فتلك رشوة الشيطان لهم
- ٢٢٢ - ٢٢٤ ما فيها من المفاصد التي تربو على مفاصد الخمر مفاسد الخمر

باب التعزير

- ٢٢٥ سئل عن رجل من أمراء المسلمين له ممالك وغلمان هل له أن يقيم على أحدهم الحد ويأمرهم بالواجب وما صفة السوط الذي يعاقبهم به
- ٢٢٦ سئل عن رجل يسفه على والديه فما يجب عليه
- ٢٢٧ سئل عن رجل من أكابرى مقدمى المسكر معروف بالخير وكذب عليه بعض المكاسب حتى ضربه وظلمه ٠ هل يجب على ولى الأمر ضرب من ظلمه
- ٢٢٨ سئل عن شتم رجلا وسبه ما يجب عليه
- ٢٢٨ سئل عن شتم رجلا فقال له أنت ملعون ولد زنا ما يجب عليه
- ٢٢٩ سئل عن سامرى ضرب مسلما وشتمه

سئل عن الاستمناه	٢٢٩
سئل عن الاستمناه باليد هل هو حرام أم لا	٢٢٩ ، ٢٣٠
سئل عن رجل يهيج عليه بدنه فيستمني بيده أو بوركته	٢٣٠
إذا أنزل بغير اختياره فلا اثم عليه وعليه الغسل	٢٣٠
سئل عن رجل جلد ذكره بيده حتى أمتى فما يجب عليه	٢٣١
سئل عن رجل له ولد صغير فاتهم وضرب بالمقارع وخسر والده أربعمائة درهم ثم وجدت السرقة فهل لولده الإبراء منها وهو محجور عليه وما يجب في الضرب	٢٣١
القصاص في الضرب والطم ونحو ذلك	٢٣٢
هل للاب أن يستوفي حق القصاص لابنه أو بتركه حتى يبلغ	٢٣٢

باب القطع في السرقة

سئل عن رجل سرق بيته مرارا ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوك فاقر أنه داخل البيت ولم يقر أنه أخذ شيئا فهل يلزمه ما عدم لهم الاحتياط عليه ليقر	٢٣٣
الحكم لرب المال بينينه إذا ظهر اللوث والأمارات	٢٣٣
سئل عن رجل له مملوك ذكر أنه سرق له قماشا وذكر القلام أنه أودعه عنده سيده القديم هل يقبل قوله عليه	٢٣٤
المتهم إما أن يكون معروفا بالبر أو مجهول الحال أو معروفا بالفجور ما يعامل به كل واحد	٢٣٤ ، ٢٣٥
ضرب المتهم وهل هو مختص بالوالي دون القاضي	٢٣٥
سئل عما يتعلق بالثهم في المسروقات في ولايته هل له أن يفوضها إلى من يقلب على ظنه الظلم فيها وإذا ترك هو الفحص فيها ضاعت الحقوق وإن عاقب المتهمين خاف الله في عقابهم على أمر مشكوك فيه » وكذلك قطاع الطريق	٢٣٥ - ٢٤٠
لا تفوض التهم إلى من يقلب على الظن ظلمه مع إمكان من يقيم فيها من العدول بما يقدر عليه	٢٣٦

الناس في التهم ثلاثة أصناف (١) البر فلا يحبس ولا يضرب ولا يستحلف وهل يؤدب متهمه ؟	٢٣٦
(٢) مجهول الحال وهل يحبس شهرا أو بحسب اجتهدا ولي الأمر	١٣٦
(٣) الفاجر .. يمتحن بالضرب حتى يقر بالمال . يضربه الولي المتولى لضربه له أن يقصد مع ذلك عقوبته على تجوره	٢٣٧ ، ٢٣٦
ليس على المتولى أن يرسل جميع المتهمين حتى يأتي أرباب الأموال بالبينّة على السارق ، السارق لا يكثر باليمين	٢٣٧ ، ٢٣٨
(أنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس) الآية حكمة شرعية القسامة	٢٣٧ - ٢٣٨
« لو يعطى الناس بدعواهم »	٢٣٨
ما يندفع به شر قطاع الطريق واللصوص ، ولا يكفي استحلانهم	٢٣٩
ما يصنع بمن ظهر عنده مال يجب عليه احضاره كالمدين اذا غيب ماله وأصر على الحبس ومن عنده أمانة لم يردها أو أخذ أموال الناس وأدعى ذهابها دعوى تكذبه فيها المادة	٢٤٠
سئل عن كان له ذهب مخيط في ثوبه فأعطاه للفصال نسيانا فلما رده اليه وجد مكان الذهب مفتقا ولم يجده	٢٤٠

باب حد قطاع الطريق

سئل عن أقوام يقطعون الطريق على المسلمين ويقتلون من يمانهم من ماله ويفجرون بحريم المسلمين الخ . فهل يجب قتالهم واذا أخذ السلطان من مالهم شيئا وباعه على المسلمين يحل الشراء اذا أخذوا شيئا من أموال المسلمين ففي أخذ أموالهم خلاف	٢٤١
سئل عن المفسدين في الأرض الذين يستحلون أموال الناس ودمائهم هل للانسان أن يعطيهم شيئا من ماله أو يقاتلهم ؟	٢٤٢
سئل عن تاجر نصب عليه جماعة وأخذوا مبلغا فمأقبهم ولي الأمر حتى أقروا به ولم يعطوه اياه	٢٤٣
سئل عن ثلاثة لصصوص أخذ انان منهم جمالا والثالث قتل الجمال هل يقتلون .	٢٤٤





